

- عدد الأسئلة الشفهية: 26 سؤالا؛
 - عدد الأسئلة الكتابية: 3 أسئلة؛
 - عدد الأجوبة الكتابية: جوابان.
- شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. سمر مباشرة إلى الإحاطات طبقا للمادة 128 من القانون الداخلي للمجلس، أعطي الكلمة في هذا الإطار للفريق الدستوري، فليفضل السيد رئيس الفريق مشكورا.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الرئيس.
السادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة المستشارون،
موضوع هذه الإحاطة يتعلق، السيد الرئيس، بساكنة يتجاوز عددها 50.000 نسمة، هذه الساكنة تنوزع على دواوير مختلفة، كإين الشليحات، كإين المناصرة، كإين مولاي بوسلهام، كإين أولاد بلعسال، كإين أولاد رافع، كإين العوامرة، بحارة أولاد عياد.

هذه الساكنة، السيد الرئيس، مهددة بفقدان أطفال وفلذات أجدادها، الأطفال مهددون بالموت الزرقاء والكبار مهددون بالسرطان، هاذ التهديد ناتج عن ارتفاع نسبة النترات بشكل محمول، تجاوز في بعض الأحيان 800 ملغ في اللتر، والمعدل، السيد الرئيس، هو أقل من 50 ملغ، خصوصا في الأبار المحفورة بشكل تلقائي وعشوائي من قبل السكان.

هذا الوضع، السيد الرئيس، الكارثي في بعض المناطق الممتدة من المهديفة إلى العرائش، وبدون شك بمناطق قروية أخرى، أثار انتباه جامعة ابن طفيل التي تدخلت لدى مستثمرين فرنسيين وألمان لتوفير تكنولوجيا جديدة لتصفية المياه من النترات وتوفير الماء الصالح للشرب وإتقاد الصحة العامة لساكنة المنطقة.

لكن هذا المجهود المشكور لن يكون له وقع كبير في غياب تدخل حكومي شامل وعاجل لإتقاد هذه الساكنة، لأن هاذ التدخل، السيد الرئيس، من طرف الفرنسيين والألمان سيعالج مشكل ديال 2000 ديال الناس في جماعة المناصرة.

لذلك، أطالب السلطات المختصة بالتدخل العاجل والفوري لإيجاد المقاربات الكفيلة بتزويد مثل هذه الدواوير المعزولة بالماء الصالح للشرب بعيدا عن هاجس الكلفة المالية وحسابات المردودية، حتى لا يستفحل الأمر إلى كارثة بيئية وصحية.

وأهيب بكل الجمعيات الفاعلة في مجال الوقاية من انتشار داء السرطان ومكافحة أسبابه وتخفيف منابعه للتدخل لإتقاد السكان الفقراء، السيد

محضر الجلسة رقم 845

التاريخ: الثلاثاء 12 محرم 1434 (27 نوفمبر 2012)

الرئاسة: المستشار السيد محمد فضيلي، الخليفة الثاني لرئيس المجلس.

التوقيت: ثلاث ساعات وست وأربعون دقيقة، ابتداء من الساعة الثانية والدقيقة التاسعة والثلاثين بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد محمد فضيلي، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد أشرف المرسلين.

بسم الله، أعلن عن افتتاح الجلسة.

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور ووفقا لمقتضيات القانون الداخلي للمجلس، يخصص مجلسنا الموقر هذه الجلسة لأسئلة السادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل الشروع في تناول هذه الأسئلة المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد أمين المجلس ليطلعنا جميعا على ما جد من مراسلات وإعلانات، فليفضل السيد الأمين مشكورا.

المستشار السيد حميد كوكسوس، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

بالنسبة للإعلانات والمراسلات التي توصلت بها رئاسة مجلس المستشارين:

توصلت رئاسة مجلس المستشارين بمشروع قانون المالية رقم 115.12 للسنة المالية 2013 والمحال على المجلس من مجلس النواب.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، يخبر من خلالها المجلس أنه سيتولى الإجابة بالنيابة عن الأسئلة الموجهة لقطاع التربية الوطنية، وكذا طلب السادة وزراء الصناعة والتجارة والتجهيز والنقل والصحة بتقديم الأسئلة الموجهة لقطاعهم على التوالي في بداية الجلسة.

ومراسلة من السيد رئيس الفريق الحركي، يخبر من خلالها المجلس الموقر طلب الفريق بتأجيل السؤال الموجه إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية حول نقص السيولة بالمناطق الجنوبية إلى جلسة لاحقة.

بخصوص الأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 27 نونبر:

الفوطات، ما كائش ليزور، ما كائش الماء، ما كائش هادي، ما كائش هادي، والو، اجلس ويس.

أكبر من هذا أنه كلما سألت أحدا من الموظفين المتواجدين في الإقامات لا يمكن أن يفيدك، بل وجوده ربما يضر أكثر ما ينفع، لأنه فوق ما سولتيه على شي حاجة غادي تعلق، إذن النهار اللي تبغي تدوزو مزيان خصك ما تهضرش مع أفراد البعثة الذين قد يكونوا هناك حاضرين.

فيما يتعلق بالنقل، النقل لم يكن متوفر، الحجاج المغاربة امشوا على رجلهم، الحجاج المغاربة واحد العدد هائل لم يجج.

الله يخليك، السيد الرئيس، على كل حال احنا سندعو السيد الوزير للجنة للمناقشة ديال هاذ الأمر وكذلك سنضع سؤال آبي في هذا التوجه. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة الآن للفريق الفيدرالي في إطار المادة 128 من القانون الداخلي للمجلس.

المستشار السيد عبد الرحيم المراح:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

في إطار المادة 128 من القانون الداخلي لمجلس المستشارين، يشرفني أن أحيط مجلسنا الموقر ومن خلاله الرأي العام الوطني علما أننا في الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية نعتبر أن سنة من عمر الحكومة هي مدة كافية لإيلاء الحكومة الاهتمام اللائق بالملفات الاجتماعية وفض نزاعات الشغل العالقة.

وكنا ننتظر من الحكومة الإسراع بمعالجة الملفات القطاعية المطروحة والتي مازالت مثار احتجاجات في العديد من القطاعات العمومية وشبه العمومية والجماعات المحلية والقطاع الخاص، فإذا بيعض الوزارات تلجأ إلى الحل السهل وتقر الاقتطاع من أجور الموظفين الهزيلة أصلا.

كنا ننتظر من الحكومة العمل على وضع برمجة عملية لتنفيذ كل القضايا الواردة في اتفاق 26 أبريل 2011، غير أن شيئا من ذلك لم يقع، نذكر منها مثلا المراجعة الشاملة للنظام الأساسي للتوظيف العمومية، إصلاح منظومة الأجور، معالجة ملف التقاعد بما ينصف المتقاعدين، ديمقراطية المؤسسات الاجتماعية، احترام الحريات النقابية، تطبيق قانون الشغل وقانون صندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وضع برنامج لهيكلة القطاع غير المهيكل، دعم حماز تفتيش الشغل، التصديق على الاتفاقية الدولية 87 المتعلقة بالحريات النقابية، حذف الفصل 288 من القانون الجنائي الذي يحكم بمقتضاه المسؤولون النقابيون بدعوى عرقلة حرية العمل، معالجة نزاعات الشغل الجماعية بالقطاع العام والخاص.

الرئيس، هاذ السكان الفقراء لا ذنب لهم إلا شرب واستعمال مياه ملوثة. كما أدعو الجهات الحكومية المسؤولة على البيئة والماء بتحمل مسؤوليتها الكاملة إذا ما استمر هذا الوضع الذي يندر بكارثة إنسانية صحية وبيئية -لا قدر الله- نحن في غنى عنها بعمالة القنيطرة وبمناطق أخرى. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الرئيس.

قبل أن نمر إلى الإحاطة الموالية، أريد ياسكم جميعا أن أرحب بوفد عن جمعية "الصفوة" بتيط مليل إقليم مديونة ولاية النار البيضاء الكبرى، وأشكرهم على زيارتهم لهذا المجلس الموقر، أتمنى لهم زيارة مباركة ومسار إيجابي إن شاء الله.

ننتقل إلى الفريق الحركي لنستمع إلى الإحاطة المقدمة من طرفه، فليفضل الناطق باسم الفريق.

المستشار السيد إدريس مروان:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

زملائي،

الإحاطة ديالي تتعلق بالظروف التي مر فيها الحج ديال هاذ السنة، ونحن قد عدنا مؤخرا وجئنا بشهادات عينية، والتزمنا مع الحجاج الذين كانوا هناك، طلبا منهم، أننا سنقوم بالواجب لما نعود إلى بلادنا حسب ما يسمح به القانون.

وفي هذا الإطار، احنا كنعرفو أن الحج المغاربة كلهم يعطونه أهمية خاصة، سواء من الناحية الدينية أو من الناحية الاجتماعية، جلالة الملك أيضا دائما يخص الحجاج بخطاب سامي توجيهي.

إلا أنه، مع الأسف الشديد، الآليات الإدارية المسؤولة على تنفيذ التوجيهات ديال جلالة الملك والرغبة ديال المغاربة في أن يقضوا فترة من التعب في ظروف عادية، لا تتوفر.

ذلك أنه لاحظنا منذ وصولنا إلى هناك أنه كان غياب فيما يتعلق بالشفافية، ما كائش الحاج عارف فين غادي يجلس، ولا اشغال غادي يكونوا الناس في الغرف، ولا أي وسيلة نقل، ولا واش كائش أكل ولا ما كائش، لم يكن لنا معطيات مدققة على ما سنلاقيه هناك من معاملات، سواء في الإقامات أو أثناء التنقل ديالنا.

النقطة الثانية هو أنه لما وصلنا إلى مكة، تفاجأ الحجاج بأننا الغرف ديال جوج (2) الناس خصنا نكونو ستة (6) بنا، اللي جمع 6 ديالو يجي ياخذ الساروت، اللي ما عندوش 6 يدبر لراسو.

ثانيا، الأوطيلات التي كنا فيهم لا توجد فيهم أية خدمة، ما كائش

أصبحت تشكل خطرا إرهابيا على البلدان التي تساهلت في عملية تجنيدهم. علاوة على ذلك، فإن ما يجري بمنطقة الساحل ونشاط التنظيمات الإرهابية بها والوضع بشمال مالي، يهدد أمنيا وسياسيا بارتباط مع قضيتنا الوطنية وموقع بلادنا في القارة الإفريقية، فقد كشفت التحريات أن الخلية الإرهابية التي تم تفكيكها مرتبطة بعناصر إرهابية بجنوب المملكة، وهذا تحدي أممي جديد بمناطقنا الجنوبية وارتباط كذلك بثبوت تعاون عناصر من البوليساريو مع التنظيمات الإسلامية المتطرفة بمنطقة الساحل وأيضا لكون هذه التنظيمات تسعى إلى جعل المغرب قاعدة خلفية لنشاطها الإرهابي.

إننا مدعوون جميعا إلى إعطاء أهمية كبرى لهذا الموضوع، كما أن بلدنا مدعو إلى حضور أقوى بخصوص الوضع في شمال مالي وما يتم ترتيبه بخصوص هذا الوضع، وألا يترك المجال لبلدان أخرى فقد تستعمل هذه الورقة لمصالحها الخاصة وللمس بموقع المغرب ومؤهلاته ومصادقته، وهو ما يستلزم أن تكون بلادنا مبادرة ويقظة حتى تتم محاصرة جيوب الإرهاب وكل مكان الخطر في منطقة الساحل على بلادنا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة الآن لفريق الأصالة والمعاصرة، السيد رئيس فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني، أخواتي السادة المستشارين المحترمين،

السيد الرئيس،

قبل يومين مرت سنة بالكمال والتام عن أول انتخابات برلمانية شهدتها بلادنا في العهد الدستور الجديد، ونعتقد أن من الواجب بهذه المناسبة أن نطرح بعض التساؤلات والملاحظات عن حصيلة ما تحقق أو ما تغير في مشهنا الوطني.

نعم، من حقنا كغاربة أن نفتخر وأن نعز بالكثير من المنجزات التي راكمتها بلادنا على امتداد السنة الماضية، بفضل ما نسميه في فريق الأصالة والمعاصرة "بجدلية التقاء إرادتين صلبتين"، إرادة ملك شجاع مستوعب لمنطق التاريخ، ومتفاعل مع تطلعات وانتظارات شعبه، وإرادة شعب صبور ومصمم على بناء نموذج الوطني في التنمية والديمقراطية.

فبالإضافة إلى إقرار دستور جديد متقدم بمقياس ما تسمح به ميزان القوى بين القديم والجديد، نسجل كنهانين إيجابية بارزة نجاح بلدنا في اجتياز أول امتحان سياسي في ظل العهد الدستوري الجديد والذي أفرز واقعا سياسيا جديدا، ومؤسسة برلمانية منتخبة غير مشكوك في نزاهتها، وبالنتيجة انبثاق حكومة جديدة من صناديق الاقتراع، نجاح بلدنا في إثبات

إننا في الفيدرالية الديمقراطية للشغل نتطلع من كون أن الاهتمام بالملف الاجتماعي هو الذي يؤدي إلى حل النزاعات الاجتماعية، كما هو عنصر من عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية من حيث تحسين مناخ الأعمال وجذب الاستثمار وتكريس الثقة بين الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين، وتحفيز الأجراء وحماية المقاولات التي تحترم القانون.

لنا، فإننا ندق ناقوس سوء التدبير الاجتماعي للحكومة من حيث التعامل مع الملفات الاجتماعية، مما يفرض على الحكومة تجاوز البطء والتعقيد في مباشرة الملفات المطلوبة لعموم الطبقة العاملة وتجاوز البطء والتعثر الذي يعرف تطبيق بنود اتفاق 26 أبريل 2011، خصوصا تلك التي لا تحتاج إلى موارد مالية بل تحتاج فقط إلى إرادة سياسية كإشاعة الحريات النقابية وضمان الحق في الإضراب بما هو حق منصوص عليه دستوريا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. فريق التحالف الاشتراكي، لكم الكلمة في إطار المادة 128.

المستشار السيد العربي خربوش:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

في إطار النظام الداخلي لمجلس المستشارين الذي يسمح بطرح قضايا طارئة، أدعو باسم فريق التحالف الاشتراكي إلى الوقوف مليا أمام عملية تفكيك المصالح الأمنية لخلية إرهابية كانت تعمل على استقطاب شباب مغاربة لتجنيدهم والحاقهم بتنظيمات إسلامية متطرفة بشمال مالي.

إنه إنجاز جديد وهام لأجهزتنا الأمنية التي نحييها بالمناسبة ونوهه بيقظتها وتدعم عملها لحماية أمن الوطن، ونوهه بنجاحها في حربها الاستباقية ضد التنظيمات والخلايا الإرهابية، حيث فككت العشرات من الخلايا الإرهابية، بعضها كان يخطط لأعمال تخريبية مباشرة داخل الوطن مثل خلية ما يسمى بأصناف الشريعة.

إننا بقدر تنويعنا واعتزازنا بعمل وكفاءة الأجهزة الأمنية، بقدر ما ندعو إلى اليقظة المستمرة والانتباه إلى أن خطر الإرهاب مازال قائما ويهدد أمن واستقرار بلدنا، فلا بد، إذن، من استمرار الجهد الأمني لكن أيضا مواجهة فكر التطرف الديني في منابعه ومختلف مظاهره.

ولابد كذلك من انشغال الطبقة السياسية بالقضايا الحقيقية لوطننا ومنها بالطبع قضية الإرهاب والأمن ودعم الجهود الأمنية والفكري والسياسي، فنحن نعتبر أن تفكيك خلية إرهابية ليست حدثا يندرج ضمن حوادث ومختلفات إخبارية، إنها قضية خطيرة وعلينا ألا ننسى دروس أفغانستان، فالعناصر المتطرفة التي تم تجنيدها لما يسمى بالجهاد، هي التي

العمراني بالمدينة العتيقة لفاس، والذي صمد في وجه مختلف مظاهر التعرية لمدة 12 قرن.

إذ بمجرد إشراقة أشعة الشمس على الينابيع الآيلة للسقوط المبللة بأقطار الخير إلا وتسارعت وتيرة الانهيارات، ولعل عدد الدور المهده بالانهيار بالمدينة العتيقة لفاس والذي يناهز 4 آلاف بناية، منها ما يفوق 1850 مصنفة ضمن الدرجة الأولى من الخطورة، تقطن كل واحدة منها أربع عائلات في المتوسط ويطلع أفرادها الفقر والتميش لأكبر دليل على خطورة الوضع والذي ينذر -لا قدر الله- بحدوث كارثة لا يحمد عقبها.

وقد كان وطأ احتجاجات الساكنة قويا على المشهد الاجتماعي بالمدينة، خاصة بعد توالي الانهيارات، ونذكر منها مسجد عين الخيل، ودرب عبد الكريم بالشرابيلين والتي خلفت 5 وفيات وحادثه درب الطويل التي خلفت وفاة واحدة، ومسجد عين الخيل الذي خلف 11 وفاة.

وكذلك بعض الانهيارات من أجزاء بعض المنازل من حين إلى آخر، مما يجعل الساكنة تعيش في قلق وخوف دائمين، وقد كاد ذلك أن يخلق توترا كبيرا لولا المبادرة الملكية المحمودة لصاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، والتي قضت بتحويل بعض العائلات من سكانها المصنفة ضمن الدرجة الأولى من الخطورة إلى مباني تحفظ كرامتهم وسلامتهم مقابل أداء ثمن رمزي وبالتفسيط.

كما أن مشروع مساهمة الدولة في ترميم الينابيع الآيلة للسقوط بالمدينة العتيقة لفاس بنسبة 30% والتي أصبحت 50% لضرب من الخيال.

السيد الرئيس،

إن الجماعة وبالرغم من الجهود التي تبذلها بتخصيص اعتماد سنوي للبرنامج الاستعجالي لتدعيم وترميم الدور الآيلة للسقوط وتنقية الحرب، لا يمكنها أن تتحمل لوحدها مسؤولية رد الاعتبار لمدينة فاس، لأن ذلك يفوق طاقتها، كما أننا لا نقبل بإلقاء أسر معوزة إلى الشارع بمجرد جرة قلم تقضي بأمر إفراغ العقار المهده بالانهيار، دون توفير ملجأ لقاطنيها.

السيد الرئيس،

أمام خطورة هذا الوضع، فإن الفريق الاستقلالي يناشد كل أطراف الحكومة يجعل مشروع الإنقاذ من أولى أولوياتها لارتباطها بحياة الفرد واستقراره، كما نلمس اتخاذ الإجراءات الاستعجالية التالي ذكرها:

1- الإسراع بإخراج القانون المحدث للوكالات الوطنية المكلفة بمعالجة البناء المهده بالانهيار وتأهيل الأنسجة التاريخية؛

2- تحويل 19 مليون درهم لاستكمال أشغال الأوراش المفتوحة وأعني الوزارة؛

3- تخصيص غلاف مالي للعمليات الاستعجالية يقدر بـ 10 ملايين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم. أتمنى مستقبلا أن نكيف جميعا تدخلاتنا

قدرته على صنع استثناء فيه قدر من التميز قياسا لما عاشته وتعيشه بلدان كثيرة من حولنا، نجاح بلدنا في الرفع من القدرة الجماعية للمغاربة ومن التعبئة الجماعية لمجابهة التحديات الجممة المترصنة بنا على كافة المستويات.

في مقابل هذه العناوين البارزة وغيرها، نسجل أن الحصيلة على صعيد تدبير الحكومة لشؤون البلد خلال سنة، كانت مع الأسف الشديد مخيبة للآمال. وفي هذا الصدد، ينتصب أمامنا سؤال كبير، سؤال القطيعة والاستمرارية في تدبير الشأن الحكومي، وفي واقع الأمر فإن واقع الحال يعني عن الجواب، بحيث نسجل مع الأسف غياب إجراءات وتدابير جذرية على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، يكون لها الأثر المباشر على الحياة اليومية للمواطنين، استمرار الإجهاد على ما تبقى من القدرة الشرائية للمواطنين، استمرار التضيق على الحريات العامة بما يعني ذلك من تضيق على الحريات النقابية وتعنيف الحركات الاحتجاجية السلمية، وليس القمع والتعذيب الذي يتعرض له حملة الشهادات المعطلين وكتاب الضبط والمرضون سوى أمثلة، استمرار إهانة كرامة المواطنين في المستشفيات والإدارات، استمرار واقع التعذيب والإهانة والتراجعات المسجلة في مجال حقوق الإنسان، التلكؤ في استكمال البناء المؤسساتي والتباطؤ في إعلان الشروع في تنزيل المخطط التشريعي، التراجع على مستوى أغلب المؤشرات الاقتصادية، استمرار التوترات الاجتماعية وما يحدث في الأقاليم الجنوبية والموانئ والداخلة كمثل فقط، حتى المياه التي يشربها ساكنة العاصمة وجممة الرباط-سلا-زمور-زعير أصابها التلوث والعفن.

وأخطر ما كآين في هذا المشهد، السيد الرئيس، وأختم ونخشى أن جدوة الأمل التي سبقت ورافقت إقرار دستور جديد أن يصيبها الوهن. نعم نقدر الإكراهات، نقدر التركة، ولكن نحن بحاجة إلى فاعل حكومي يمتلك الحد الأدنى من الجرأة والشجاعة على تناول القضايا الوطنية، لماذا هذا الكلام يزعج البعض؟

ولذلك، فإننا ننتظر لأن سنة في عمر الأمم والشعوب سنة كبيرة جدا ونعتقد بأن حكومتنا الموقرة تشكو من خلل مزمن على مستوى مفهومها...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة الآن للفريق الاستقلالي في إطار المادة 128 من أجل إحاطة المجلس علما بقضية طارئة.

المستشار السيد عزيز الفيالي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أخواتي، إخواني المستشارين،

استبشرنا خيرا بهطول أقطار الخير والبركات على بلادنا خلال الأيام الفارطة، ويقدر ما نفرح بهذه النعمة المباركة بقدر ما تشد الأفسس ضيقا وحرجا بما قد تنذر بسقوط أرواح من جراء الوضعية المتدهورة للنسيج

نشر الآن في معالجة الأسئلة الشفوية المدرجة في جدول الأعمال، وعددها عشرون سؤالاً، اثنان منها آتية تتعلق بقطاع التربية الوطنية والتشغيل، وثمانية عشر سؤالاً عادياً موزعة على قطاعات التربية الوطنية، التشغيل، الشؤون الخارجية، المالية، التجهيز والنقل، الصحة، الصناعة والتجارة، السياحة، الثقافة، الصناعة التقليدية، والشؤون العامة.

نستهل عملنا بأول سؤال موجه إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة حول الوضعية المتردية لخدمات الإنترنت لدى إحدى شركات الاتصال. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير، قبل ما نوضعو هاذ السؤال سيق وأن فريقنا أحاط المجلس علماً ومن خلاله الرأي العام الوطني حول تدهور الخدمات والوضعية المتردية لها في الإنترنت لدى إحدى شركات الاتصال بالمغرب، والتي لم تحرك ساكناً بعد هذه الإحاطة، ولا سيما أن هذه الخدمة، وكما تعلمون السيد الوزير، أصبحت تشكل إحدى الوسائل الأساسية في مجال المعرفة والتواصل، نقل الخدمات، نقل المعلومات ودخول عالم المعرفة وكذلك تسريع الخدمات بمختلف أنواعها، التي يجعل منه ضرورة حيوية في الاتصال والتسريع لا محيد عنها في عالم اليوم.

غير أن هذه الشعارات، السيد الوزير المحترم، لم نجد لها ترجمة على أرض الواقع من جراء ما يعانيه المواطنون والمواطنات في مختلف جهات المملكة من طرف شركات الاتصال الكبرى، وتتجلى هذه المعاناة في سوء الخدمات والانتقاعات المتكررة في الصبيب، بل التوقف ديوالو في أكثر من مرة، وخاصة الإنترنت مسبوق الدفع التي التغطية ديوالو الشبكة ضئيلة جداً وتتلقى عليها الشركة المذكورة أداءات مسبقة ولم تؤدي هذه الخدمة، وهذه الخدمة متردية جداً.

وشكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً لكم. لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد عبد القادر اعامرة، وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة:

شكراً السيد المستشار المحترم.

هاذ الموضوع الذي هو موضوع أساسي، أنا ابغيت نهضر في الإطار العام، هو في الحقيقة هاذ السؤال جاء في وقته، لأنه احنا هاذ المساء عندنا المجلس الوطني للتكنولوجيا الحديثة والاقتصاد الرقمي، التي سيتراسه السيد رئيس الحكومة، والتي غادي بطبيعة الحال في مرحلة أولى غادي

طبقاً للقانون والذي يحدد 3 دقائق فقط، وهذا ممكن وليس بعزيز علينا جميعاً، يمكن أن نكيف تدخلاتنا واختصار الجمل من أجل إيصال الرسائل في أقصر الجمل إن شاء الله، لكي لا نخرج الإخوان الذين ينتظرون دورهم في تناول الكلمة.

اسمح لي الله يخليك، باسمكم جميعاً أرحب بوفد يمثل التنسيقية من أجل قانون خاص للعنف ضد الأسرة وضد المرأة، الذي يحضر معنا في هذه اللحظات، وأتمنى لهذه الجمعية التوفيق والنجاح في مسارها وفي مستقبلها العملي إن شاء الله.

أعطي الكلمة في إطار نقطة نظام، تفضل السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد رماش:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس، نقطة نظام باسم مجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، تتعلق بما ذكرتموه في آخر كلمتكم، وهي الحكامة المطلوبة في تدبير الزمن داخل هاته المؤسسة التشريعية، لا يعقل كمجموعات محرومين من الإدلاء بأي ملاحظة ولو بضع ثوان معدودة، أننا محرومون ولو بدقيقة واحدة في الوقت الذي يغدق عليه للفرق الأخرى وهي من حقها أن تتحدث عن كل الطوارئ وكل المستجدات، ولكن في الوقت أنه أننا نمنع كمجموعات ولو بضع ثوان.

نتمنى أن يرفع هذا الظلم وهذا الحيف عن المجموعات الفاعلة داخل هاته القبة التشريعية المهمة، ولذلك رجاء مزيداً من الحكامة ورجاء من العدل والإصاف داخل هاته القبة وداخل المجموعات.

ونتمنى، السيد الرئيس، في رسالة واضحة أن الأسئلة الموجهة، كما تتبعنا مع رئيس الحكومة، تعطائنا 2 دقائق، وعبرنا عن استيائنا، ماذا فعلت بـ 2 دقائق، رجاء نحن غير ممثلين في ندوة الرؤساء، أتمنى من إخواني أن يراعوا ولو في بضع ثوان لا تزيد ولا تنقص، في أفق إصلاح القانون الداخلي ديوالو المجلس.

وشكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد المستشار. لا بد من إخباركم أن الدستور الجديد الذي نحن بصدد تطبيقه يعطي دور كبير للمعارضة وللمجموعات البرلمانية التي لم تتوفر على فريق، ولكن حالياً نحن بصدد إعادة النظر في القانون الداخلي للمجلس، وطلبكم سأبلغه إن شاء الله إلى المكتب ليقرر ما يراه مناسباً في الموضوع، ريثما نصادق على مراجعة القانون الداخلي لمجلسنا الموقر، والرسالة قد بلغت، ونتمنى إن شاء الله أن نغير هذا الوضع في أقرب وقت ممكن، حتى نتاح لكم الفرصة للقيام بواجبكم البرلماني، لا فيما يخص المراقبة أو التشريع أو الدبلوماسية البرلمانية.

شكراً.

المواطنين كيفية ضبط فائورات الاستهلاك، احنا كنعرفو في الماء والكهرباء وعدة قطاعات، كاين فاتورة دبال الاستهلاك كيمكن للمواطن يضبط الاستهلاك ديالو مع وكالة من الوكالات، إلا أن مع هذه الشركات ديال الاتصال لا يمكن للمواطن أن يضبط فاتورة الاستهلاك، هما كيكونوا الناهي والمنتهي ولهم حق يعطيه لهم القانون أنهم هم يمكن لهم يقطعوا في أي وقت شأوا والمواطن هو اللي يمشي يدافع على نفسه.

وكذلك بالنسبة للبنيات التحتية، ما هو ذنب المواطن الذي يؤدي الفاتورة مسبقا ديال (3G)، يؤديها في مناطق غير مغطاة بالشبكة، والمؤسف وهو أن وسط المدن الكبرى، عدة مناطق غير مغطاة بالشبكة وليس هناك أي خدمة والمواطن يؤدي ثمن الفاتورة شهريا وإذا تأخر المواطن كيقطعوا له، والأدهى من هذا وهو لما يتصل المواطن بالمصلحة ديال الشكايات..

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم. السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة:

هو العلاقة اللي كتنجم المواطن مع المتعهدين ديال الخدمات هي علاقة تعاقدية، فيها عقد، فيها واحد المجموعة ديال الالتزامات، على كل حال الحمد لله مكاينش متعهد واحد، لأن ما ابقاتش هاذيك المرحلة اللي كان فيها، هاذو كاين عندنا الآن في السوق المغربية ثلاثة المتعهدين، فيلّي المواطن ما لقاش ذاتو مع واحد المتعهد يمكن له يبدلو، ولكن أنا كنعقول هو عندو حق لأن هي علاقة تعاقدية، على كل حال هاذو الشيء لأنه أنا غير القضية، السيد المستشار، ديال التعميم، لأنه كنجيني عاود ثاني يعني سمح لي نقولك ولكن مبالغ فيها، ما يمكنش نقولو..

صحيح ملي اهضرتي على الجيل الثالث، كاين بعض المرات اللي كيبط الصيب ديالو، لكن هذا لا يمكن تعميمه، أنا كنعقول إذا كانت هناك أماكن معينة أو حالات معينة اللي يمكن لنا احنا من خلالها نتابعو، وإلا لا يمكن أن نتحدث بهذا الشكل ونقول أن السوق كاملة بالمتعهدين ديالها كاملة لا تقدم هذه الخدمات.

أنا قلت بأننا سنطلق في المرحلة المقبلة الجيل الرابع والألياف البصرية وحتى هاذو الفكرة اللي قلتي ديال أن المتعهد يلتزم بواحد الحد أدنى من الصيب حتى هاذي مطروحة، بمعنى إلى كان كيتكلم على (3G) وهو ما قادرش يعطي (3G) في واحد المنطقة معينة، خصو يقول بأنه هاذيك المنطقة راه ما يقدرش يعطي أكثر من 2,5 ولا 2 ديال.. هاذو الشيء كاين.

ولكن هاذو المسألة هاذي، أنا أريد منك، السيد المستشار، إذا كانت هناك أمور محددة أن تمدنا بها ونحن على كل حال مضطرين أن نقوم بذلك

يدير هاد المجلس الوطني التقييم لإستراتيجية المغرب الرقمي، واللي هاذو الإستراتيجية بطبيعة الحال تنبني أساسا على البنيات التحتية اللي عندنا في المجال ديال الاتصالات، اللي ربما بشكل عام يعني المغرب على كل حال المغرب حقق فيها واحد العدد ديال التطورات اللي هي ملموسة والدليل على ذلك الشيء الترتيب ديالنا على المستوى الدولي.

هذا متيعنيش أنه ما عندناش مشاكل في بعض المناطق التي تسمى المناطق البيضاء، ولهذا لما المغرب انخرط في التحرير ديال المجال ديال الاتصالات، السيد المستشار، أحدثت واحد الوكالة اللي هي الوكالة الوطنية لتقنين المواصفات اللي من الأدوار ديالها هو مراقبة الجودة ديال الخدمات اللي تبتقدموا بها المتعهدين.

الآن عندنا 3 المتعهدين في السوق المغربية، وكما في علمكم أنا كنت أعلنت أنه في المستقبل القريب غادي ينطلق الجيل الرابع، وغادي تنطلق أشغال حول بنيات تحتية أساسية، خاصة الألياف البصرية اللي بلادنا مقارنة مع بلدان أخرى ربما في وضع أقل.

وهاذو الوكالة الوطنية تقوم بانتظام بقياسات ديال مؤشرات الجودة لهذا النوع من الخدمات، وعندها خطة عمل تمتد لـ 3 سنوات ابتداء من سنة 2011 قصد القيام بقياسات تخص جودة الخدمات اللي غادي تكون تقريبا 40 ألف قياس سنوي، وبناء على هذه المقارنة هاذي يمكن لنا المقارنة مع دفتر التحملات ما التزم به المتعهدون تتخذ الإجراءات.

الآن بطبيعة الحال، السيد المستشار، هو في الحقيقة إلى اسمحتي لي هو يصعب التعميم، على كل حال إذا كانت هناك مناطق معينة أو مشاكل معينة، إذا لم يستحب المتعهد الذي تحدثون عنه والذي أشرت إليه في سؤالكم، فالوكالة الوطنية لتقنين الاتصالات ملزمة بأن تستجيب للشكاوى التي يقدمها المواطنون بشكل عام، وهذا بطبيعة الحال تترتب عليه إجراءات زجرية تتخذها الوكالة في حق المتعهدين، بمعنى آخر هو السوق مفتوح، لكنه ليس سوقا مباحا، كاين وكالة اللي هي كندير التنظيم ديالو واللي تتخذ الإجراءات ويجب أن يلتزم بذلك.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. السيد المستشار، لكم الكلمة في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، لا أحد ينكر الخدمات التي تقدمها هذه الشركة، إلا أنه اللي نطلب منكم كحكومة أن هاد الدفع المسبق هو فيه ربح خلاف قطاعات عمومية أخرى ندفع بعد الاستهلاك، احنا اليوم كندفعو قبل الاستهلاك، هنا خص تكون الخدمات مميزة.

ثانيا، اللي مطلوب من الحكومة ديالنا اليوم أنها وحفاظا على مصلحة

المؤسسات من خلال فتحها أمام الترشيحات والتنافس، والمسار التحكيمي في المؤسسات المرتبطة بالخدمات ديال النقل واللي في إطارها جاءت دفاتر التحملات التي أتينا بها فيما يتعلق بجميع الدفاتر ديال التحملات. فنعتر بإنجازات هذه الحكومة، تراها الأعين المبصرة، ونعتر بها وتعتر بها الأغلبية التي تساند هذه الحكومة.

وفي هذا الإطار، الإصلاح الذي تقوم به، السيد المستشار المحترم، في هذا الإطار ما اكتفيناش فقط بدفاتر التحملات واللي كتمناو يساندونا الناس فيها بدل أن يشوشوا عليها والتي تذهب في اتجاه فتح الاقتصاد الوطني أمام المنافسة، في اتجاه المهنية، في اتجاه أن لا يبقى ذلك حكرًا على أقلية دون أن يفتح على جميع المستثمرين ومنها جوج ديال القطاعات اللي هو القطاع ديال تعليم السياقة والقطاع ديال الفحص التقني، درنا دفتر التحملات وفق شروط باش تكون الخدمة مناسبة للشعب المغربي، ولكن درنا أيضا الآن توجه لى وزارة التجهيز والنقل قطب التكوين في مجال النقل واللوجستيك، قطب التكوين في مجال السكك الحديدية، قطب التكوين في مجال الطيران، قطب التكوين في المجال البحري والمينائي، كلها أورش كبيرة لتفتح آفاقًا أمام الاقتصاد الوطني.

وفي هذا الإطار، يمكن لي أن أبشرك، السيد المستشار، حلينا المشكل ديال 3500 مدرب في مدارس تعليم السياقة، سنوات وهما كينتظروا باش تعطاهم البطاقة، درنا الامتحان -الحمد لله- ونجحوا وأعطيناهم البطاقات في مدارس ديال تعليم السياقة.

الآن شراكة مع التكوين المهني ديال المكتب الوطني للتكوين المهني باش يمكن لنا نزيدو نكونو يعني الفاحصين التقنيين باش نرفعو من المستوى ديال الفحص التقني يكون في المستوى ديال النقل اللي كنتنظرو بلادنا، وأيضا التكوين على مستوى تعليم السياقة، نحن نجز وتتحرك، لكن لا يجب أن ننسى أنه عقود من الزمن فيها إكراهات وتحديات، والبعض كان يريد أن يستمر في هذا المنطق ديال التحكم في الاقتصاد والسياسة، لكننا أوقفنا هذا المسار ونعتر بلادنا وباختيارات الحكومة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد أميدي:

شكرا السيد الرئيس.

أنا أقول للسيد الوزير أين تكمن هذه الأورش التي قامت بها الحكومة في مدة سنة؟ هل في عدد القتلى الذي يتزايد فيما يخص المدونة ديال السير؟ وكان هاذ المؤسسات بكل صراحة لأن هي أصبحت مؤسسات كمتاولات لا يهملها إلا الربح، إذن في انتظار العهود التي أعطيت من طرف السيد الوزير أن تكون هناك مناظرات وأن تكون.. يجب الأخذ بعين الاعتبار هاتين المؤسستين اللتين تعتبران العمود الفقري فيما يخص

لأن الوكالة كما قلت هادي هي اشغالها، ولهذا وجدت. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، وشكرا على المساهمة.

ننتقل إلى السؤال الموالي موجه إلى السيد وزير التجهيز والنقل، والسؤال الأول حول دور مؤسسات الفحص التقني ومدارس تعليم السياقة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة الوزراء،

الأخت والسادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

لا يخفى عليكم مدى الدور الذي تلعبه مؤسسات الفحص التقني ومدارس تعليم السياقة في تطوير قطاع النقل ببلادنا وضمان سلامة مستعملي الطريق بالمغرب، إلا أننا نلاحظ أن هذه المؤسسات، السيد الوزير، تفتقر للطاقات البشرية المؤهلة لتسييرها، خاصة تلك التخصصات التي يتطلبها دفاتر التحملات التي أعدتها وزاراتكم لهذا الغرض.

وبالرجوع إلى إحصائيات التكوين، نجد أن بلادنا تتوفر على طاقات شابة وواعدة في هذا المجال ولا تتطلب منكم سوى إجراء امتحانات على مستوى مؤسستكم لانتقاء عناصر تخدم هذه القطاعات.

فما هي، السيد الوزير، الإجراءات التي اتخذتها وزاراتكم لتشجيع التكوين في هذا المجال؟ وم عدد المؤسسات الوطنية المستفيدة منه منذ انطلاق هذا البرنامج؟

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد عبد العزيز رباح، وزير التجهيز والنقل:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

أشكر المستشار المحترم على هذا السؤال، وبداية نعتر أننا حكومة منتخبة من طرف الشعب، نعتر أننا لمدة سنة إنجازات كبيرة وعميقة، يراها المجتمع وقد لا يراها البعض، يكفي أن المسار التحكيمي في الحياة السياسية، المسار التحكيمي في الاقتصاد من خلال منطلق الربح، مسار التحكم في

فيه حوار، إلى غير ذلك، ولكن حضرناه.

الفحص تقني درنا شبكة رابعة، كابين ثلاث شبكات، ودرنا لهم الافتتاح (L'audit) ودرنا شبكة رابعة، وجدنا دفتر التحملات، أشنو هي الشروط ديال الفحص التقني، والآن المراقبة ديال الفحص التقني صارمة، نغلق كل مركز فحص تقني ما قامش بالدور ديالو، فرضنا الآن التسجيل ديال جميع العمليات ديال الفحص التقني، باش ملي يقول لي راني درت الفحص ما اعطيتهاش في المتهى، نمشي نلاحظ ديال التسجيل.

نحن نشغل بهذا المنطق، لكن أتم تعرفون وخصنا نكونوا واضحين أن عملية الإصلاح هي عملية تراكمية. اللهم اجعل يومنا خيرا من أمسنا وغدا خيرا من يومنا. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الموالي، موضوعه تفعيل بعض مقتضيات مدونة السير. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيد الوزير المحترم،

سؤالنا يتعلق بتنفيذ وتفعيل مقتضيات مدونة السير، وقد تابع الرأي العام وعدد كبير من المواطنين المهتمين طور النقاش والمصادقة على هذه المدونة، والتي أثارت جدلا كبيرا في أوساط المجتمع المغربي.

السيد الوزير المحترم،

كما يعلم الجميع، منذ أكثر من سنة دخلت مدونة السير حيز التنفيذ، ولا زالت عدة مقتضيات وعدة تدابير لم تنفذ بعد ولن أدخل في سرد هذه المقتضيات، فهي متعددة، سأكتفي ببعض الأمثلة، وأخص بالذكر:

- مراقبة الحمولة؛

- مراقبة نسبة الكحول؛

- مراقبة الحالة الميكانيكية؛

- إحداث اللجان الإدارية التقنية التي تبحث في حوادث السير، إلى غير ذلك.

سؤالنا، السيد الوزير: كم تقدر الآن بعد هذا الوقت نسبة تنفيذ مقتضيات مدونة السير، واش 5% ولا 90% ولا 60%، إلى آخره، تقريبا حسب الرأي ديالكم؟

ثانيا، ما هي الأسباب التي جعلت الحكومة بطيئة في تفعيل بنود هذه

مدونة السير، غادي نكونو عملنا شي عمل بعدا، كيف يعقل بأن هذه المسائل ديال الفحص التقني اللي فيها أشخاص لا علاقة لهم فيما يخص المسائل ديال الشاحنات والصيانة، الوضع الذي نعيشه حافلات، شاحنات، سيارات النقل اللي يرثي لها، الوضع الحقيقي على الصعيد الوطني.

ثم تأتي إلى المؤسسات التعليمية، المؤسسة التعليمية حينما يأتي، خصوصا لا نتكلم عن أرباب هذه المؤسسات، بل نتكلم عن الأشخاص الذين يقومون بالتعليم المباشر مع المواطن، حينما يأتي عند هذه المؤسسة، السؤال الذي يطرح عيه من طرف أرباب العمل وهو هل تسوق السيارة؟ هذا السؤال اللي كيطرحوا عليه، واش كنتسوق؟

واش اللي كيطلع المواطنين العملية ديال السير والعملية في المدن وفي الطرق وخير دليل بأنك، السيد الوزير، أنت كتشاهد في الطرق السيارات وفي المدن واش احنا كتعلمو في القانون ديالنا، احنا ماشي في الانجليز، القانون ديالنا أقصى اليمين ولينا كنشوفو بأن عندنا أقصى الشمال.

إذن يجب أن يكون الأشخاص اللي كيباشروا، يكونوا في المستوى وعندهم تخصص تقني وكذلك المسؤولين من طرف وزارتك اللي كيقوموا بالامتحانات، غادي يكونوا الناس وغادي تكون مسؤولية جنائية، إلى ابغينا نعالجو، ولكن بالنسبة للوزارة هاذي سنة تكون ابدات في المعالجة، ماشي حتى تكون المناظرة وحتى يموت الشعب كامل. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم. السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل:

هل يرضى أحد أن يموت الشعب كاملا، الشعب المغربي ما غيموتش إن شاء الله، الشعب المغربي غادي في واحد المسار جي، أمامه آفاق رحبة الشعب المغربي.

غير ابغيت نوضح، السيد المستشار المحترم، يبدو أنه كين إشكال ديال التواصل بيننا، دفتر التحملات الذي أعدناه بشراكة مع المهنيين فيه هاذ الشي كامل اللي كتقول، جينا وجدنا بأنه تعلم السياقة حكر على البعض، درنا دفتر التحملات حررناه، وقلنا لعباد الله اللي ابغي يستثمرها الشروط التقنية، ها المدرب كيفاش خصو يكون، ها هو المراقبة اللي غادي تكون، ونشرناه والآن انتهى النشر وجات الملاحظات والنسخة النهائية ديالو الآن باش يستثمروا المغاربة أو اللي عندو الإمكانيات في تعلم السياقة وفق الشروط اللي تحدثم عليها السيد المستشار.

ذاك الشي علاش تنقول أودي راه الأعين المبصرة ترى ما ينجز، وليس سهلا أتم كتعرفوا إلى ابغينا نبدلو غير واحد الفقرة في واحد القانون تيخص

السؤال، ما يسمى بالنقل المزوج في العالم القروي، اللي كيأدي واحد الخدمة وحاولنا الآن وجدنا له واحد دفتر التحملات باش هاد الناس اللي كلشي كيشوفهم كيشغلوا، يشتغلون في إطار الوضوح ولا يشتغلون.. فاحنا كنجاولو نزلو، باش نعطيكم النسبة واش 60 ولا 70% يكفي أننا راسلنا السادة المنتخبين والفرق باش يعطيونا الملاحظات دياهم، جمعناها وستعرض قريباً على من يهيمه الأمر باش يمكن لنا نديرو التعديلات المناسبة باش المدونة بعد سنتين يمكن لها إن شاء الله تتأقلم مع الوضع الحالي، بما فيه البطاقة المهنية الذي جاء في سؤالكم، واللي كنتعتقدو أن هي المفتاح ديال أنه باش نعطيوا واحد حياة اجتماعية للسائقين والعاملين في الحقل ديال النقل.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للفريق التجمعي من أجل التعقيب.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشمي:

شكراً السيد الوزير المحترم على جوابكم.

فقد أثرتنا التزامات السيد الوزير السابق والحكومة، أثرتنا حرصاً منا على المصادقية واحتراماً للمؤسسات. الآن، السيد الوزير المحترم، وبعد جوابكم، نطلب منكم إلى ممكن تعطيونا واحد الجدولة زمنية وقناش هاذ المدونة غادي تكون مثلاً نفذت حوالي 100%؟ كذلك اعطيونا مثلاً الجدولة الزمنية حول وقناش مثلاً غادي تقوموا بتعديلات للمواد اللي تقتضي ذلك التعديل وذلك بناء على التزامات كذلك ديال السيد الوزير السابق مع المهنيين بأنه ملي غادي تدخل المدونة حيز التنفيذ، هذا التزام كان داخل اللجنة بأنه كاع المواد اللي ممكن تحتاج إلى تعديل سنقوم بتعديلها. شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد المستشار المحترم. السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل:

أنا التزم باش إن شاء الله مع الإخوان في المستشارين، إما في اللجنة أو في المجلس الموقر، باش نعطيكم واحد (feuille de route)، واحد المسار ديال أهم المشاريع الإصلاحية في النقل بصفة عامة، عرض بعضها أثناء الحديث ديال السيد رئيس الحكمة في هذا المجلس الموقر، بعض التفاصيل، لكن احنا غادي نعطيها الآن بتواريخ، ما غاديش تقولوا محددة ومدققة ولكن بتواريخ تقريبية لأنه انتا كنعرفوا، فيه حوارات ما كيمكنش التحكم في النهار بالضبط، ولكن نتحكم في المدة الإجمالية الزمنية. المسألة الثانية، نحن نلتزم باش نجيبو لكم في أقرب وقت إن شاء الله

المدونة، خاصة أنه إذا عدنا إلى محاضر مداولات لجنة المالية والنقاش الذي دار آنذاك والتزامات السيد وزير التجهيز والنقل السابق مع البرلمان ومع المهنيين، والتي نعتبرها التزامات الحكومة وهي مدونة بشكل رسمي، نجد أن هذه الالتزامات كانت عبارة عن خطابات المراد منها آنذاك تمرير القانون؟ شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على السؤال، تفضل.

السيد وزير التجهيز والنقل:

بطبيعة الحال أشكر السيد المستشار المحترم على هذا السؤال.

بداية أود أن أوضح منهجية تتعلق بهذا الموضوع، عندما يأتي مشروع قانون يقع حوله حوار بين مكونات من يمثلون الأمة داخل البرلمان، ووقع حوار حول هذا الموضوع.

عندما كان مشروعاً هو مشروع، يُعرض ويقبل.. بالمناسبة احنا عارفين من عارض ومن قبل، فبالتالي كان هذاك بتعاقد جماعي بغض النظر عن اللي عارض وعن اللي قبل، والقانون ليس مجرد بنود قانونية، هذا الفلسفة القانونية على كثير من الدول بما فيها البلد ديالنا، هي جزء من مشروع مجتمعي، كنتوافقو على ذلك القانون اللي فيه التزام ديال واحد العدد ديال الأطراف.

بطبيعة الحال 2010 و 2011 كان لابد من التطبيق ديالها، السياق ديال 2011 عرفه جميعاً، لا أريد أن.. عندي واحد المنطق قلت للإخوان عدة مرات، ما كنبغيش نرجع للماضي لأنه غادي نضيعو الوقت إلا إذا كانت اختلالات ظهرت أمامنا لابد أن نعالجها.

نحن ننظر إلى المستقبل، أشنو درنا عملياً الآن؟ وجدنا واحد العدد ديال.. نعطيكم مثال بسيط جداً مرتبط بهاذ الموضوع ديال السياقة، لقينا أن المغربي إلى ابغي رخصة السياقة خصو يمشي عند مركز واحد في المدينة باش يعطيه شهادة طبية، مركز واحد ويكتنظروا، مع السيد وزير الصحة قلنا نحففو على المغاربة، حررنا هذا الموضوع، قلنا اشكون الأطباء اللي ابغاو؟ جانا العدد، دابا كايين طلب باش أنه يتفتح لجميع الأطباء، بمعنى أنه بغيت نقصد لكم بأنه هو مشروع قانون لكنه هو مشروع سلوك على مستوى السير.

المسألة الثانية هو أنه اشتغلنا على مستوى تنزيل واحد المجموعة ديال المقترضات، تكلمت معكم على تعليم السياقة، على الفحص التقني، على تحرير واحد العديد ديال القطاعات ديال النقل، مثلاً النقل السياحي الآن أصبح محرراً وفق دفتر التحملات، النقل المدرسي محرر بدفتر التحملات، نقل المستخدمين اللي كان عند البعض ولا يجد البعض الآخر إلا بعد مسار شاق أصبح محرراً، والآن امشينا للنقل السري، على أية حال كايين واحد

أشكر السيد المستشار المحترم على إثارة هذا الموضوع. بداية، أود أن أوضح بأن هذا النقل في العالم القروي، خرينا نقولو في العالم القروي لأن النقل السري موجود حتى في المدن بالمناسبة، يعني موجود، نتكلم على النقل السري في العالم القروي، لأن السؤال حول هذا الموضوع بالذات، أما راه موجود النقل السري داخل المدن اللي هو ليس مشروعاً وينافس الطاكسيات وينافس النقل الحضري ديال الطوبيسات، ما يمكنش هاذو يستثمروا ويحي ينافسهم النقل اللي ما عندوش..

كنتكلمو على النقل في العالم القروي، خرينا أيضاً نتفاهو، ما كنتكلموش على النقل السري في العالم القروي بكل الأصناف، نقل البضائع هو محرر، ما ابقاش سري، تيجي فقط الإنسان يصرح، كاين دفتر تحملات ويدير نقل البضائع.

كنتكلمو على النقل المزدوج، ماشي النقل السري بمعنى سيارة صغيرة اللي كتهز، هذاك ما كنتذاكروش عليه، وأقولها للرأي العام والمهنيين ولطاكسيات، ما كنتكلمش في دفتر التحملات على النقل السري عامة، كيتصوروا أننا غادي نعطيوا لمول "داسيا" ومول كذا، لا، نتكلم على النقل المزدوج، هذا نقل لا ينافسه أي نقل، هو نقل كيديك للسوق، كتمشي راكب معه وكندي معه السلعة ديالك، ما كاينش شي نقل غادي يدير هاذو الشي، لا الطوبيسات غادي يديره، لا الكيران غادين يديره، لا الطاكسيات غادين يديره.

ثانياً أنه موجود، يقدم خدمة، موجود في العالم القروي، احنا كلنا ولو نسكن بالمدن، عندنا في العالم القروي، كيقوم بخدمة جبارة، خدمة مهمة، واحد المرة ناضوا السادة قالوا بأنهم الخطافة، قلت لهم يا ودي راهم العتاقة، واللي ابغي يجرب راه احنا برلمانين اشحال كيتصلوا بنا الناس نهار كيكون السوق، يعني النهار اللي ما يسمحوش لهم، يتوقف العالم القروي وذيك التجارة ديالهم وذاك (PIB) كامل لأنه كيتبلوكا.

بالتالي أشنو امشينا درنا؟ قلنا يا ودي هاذو النقل اللي موجود، اللي معروف، اللي مشهود، امشينا بجوج ديال الحوايج، استكمال الدراسات في الأقاليم باش نديرو الحاجيات كلها وغادي نسايلوها إن شاء الله هاذو السنة في جميع الأقاليم، وامشينا لهاذو اللي كيشغلوا ودرنا لهم دفتر تحملات باش يولي مشروع، عندو الوريقات ديالو باش نديرو له التكوين المهني، باش يمكن يدخل حتى لـ (CNSS) إلى توفرت فيه الشروط.

ثانياً، يولي مشهود ومعروف وما غيدخلش للمدن، باش نظمئن السادة موالين الطاكسيات، لن ينافس الطاكسيات اللي غيمشيو للمدن، ولن ينافس الكيران، هذا غادي يكون في العالم القروي لإتاحة الفرصة للناس في العالم القروي باش يمكن يكون عندهم نقل كيجمع بين جوج ديال الحوايج، هيز له الزرع ديالو والبهائم ديالو، وفي نفس الوقت هيز بنادم، لأن هذا نموذج نحتاجه في العالم القروي، وكلنا نعرف الحاجة إليه. وشكراً.

المقترحات ديال التعديلات وأنا أملي أن تكون محط توافق، اعلاش؟ دائماً نقول أن القانون في نهاية المطاف كيكون واحد التعاقد جماعي وبالتالي نأخذ فيه مصلحة 3 ديال المكونات، وعرضتها على السادة المهنيين وبالمناسبة تتحاور مع السادة المهنيين، ليس كما يقول البعض، كنجتمع معهم باستمرار، درنا لجنة ديال التفاوض، فيها لجنة تابعة للسيد الوزير اللي في حوار دائم مع المهنيين، كنعقول فيها مصلحة الاقتصاد الوطني لأن هاذو النقل كيقوم بخدمات هو اقتصاد في حد ذاته لأن مرتبطة به صناعات، مصلحة المهنيين لأنهم كيستثمروا وبغيناهم يربحوا باش يطلعوا لنا يعني المستوى ديال الاستثمارات ومصلحة المواطن بطبيعة الحال لا في السلامة ديالو ولا في جودة الخدمات. وبالتالي، نحن نلتزم أن قريباً سنعرض عليكم هذه التعديلات وهذه الجدولة الزمنية ديال الإصلاحات المرتقبة. وشكراً.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الثالث النقل السري. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، فليفضل أحد السادة المستشارين مشكوراً.

المستشار السيد عبد العزيز عزاني:

بسم الله الرحمن الرحيم.
السادة الوزراء،
أختي المستشارة،
إخواني المستشارين،

سؤالنا اليوم حول النقل السري.

السيد الوزير، من البديهي أن البرنامج الحكومي جاء بتصوير جديد لمعالجة سلبيات الماضي بكل جرأة وتكريس الإيجابيات في شتى المجالات، وأنه يلاحظ عموماً وفي العالم القروي خصوصاً الدور الاجتماعي الذي يلعبه ما يعرف بالنقل السري وما يساهم به من حل إشكالية نقل الأشخاص وتنقلاتهم، وذلك إلى جانب ما يطرحه من مشاكل قانونية، الشيء الذي يستوجب التصدي لهذه الظاهرة ومعالجتها عن طريق تسوية وضعية كافة العاملين بهذا القطاع.

وعليه، نسألكم، السيد الوزير: متى ستعمل الحكومة على تسوية مشكل النقل السري ومعالجته وفق خطة مضبوطة؟
وشكراً السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للفريق الاستقلالي في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد الكور:

شكرا السيد الوزير.

أنا أستسمح، لم أفهم بالضبط جواب السيد الوزير، احنا نتقولو بأن النقل السري فيه المزدوج وفيه الخطاف كيف نسميوه بالدارجة المغربية، الخطافة أي اللي ما عندو حتى رخصة.

النقل المزدوج، السيد الوزير، ابدلتو بطبيعة الحال واحد المجهود جبار فيما يخص فك العزلة، اليوم كايين واحد العدد ديال البيستات كيدخلوا فيهم السيارات، حتى الطاكسي اليوم يمكن لها تدخل، اللي مزاحم اليوم هو سيارة الأجرة اللي كتأدي واحد الواجبات للدولة وتخلص ضرائب... إلخ، هاذو مزاحمون اليوم، اللي هو النقل السري اللي خصو يقضى عليه وهاذ الشي ناقشناه أثناء مدونة السير، وعدتنا الحكومة، مدونة السير دازت في 2009، واعدتنا الحكومة بأنه غادي تجيب برنامج باش تقضي على النقل السري.

النقل السري أتم تعرفون ضرره، النقل السري محصي عندكم، محصي عند المؤسسات الأمنية، لا الدرك ولا رجال الأمن ولا السلطة المحلية... إلخ، احنا حتى هاذ النقل المزدوج اللي ذكرتم، السيد الوزير، راه النقل السري تيدخل إلى المدينة، إلى غير مسموح له هذا شأن آخر، ولكن راه تيدخل للمدينة.

احنا مزيان هاذ النقل السري، ابغينا منكم جوج الحوايج:

1- هاذ الناس راهم محصين، نظموم غعطيوهم رخص، هاذ الخطافة حتى هما مغاربة غادي نعطيهم رخص ونعطيوهم نقل مزدوج أو نقل نسميوه شي اسم آخر.

2- ما نكرهوشاي، السيد الوزير، في إطار اللاتمركز نجيبو هاذ الرخص محليا، راه ما شي احنا المنتخب اللي غادي يعطيها، راه عندكم مسؤولين ديالكم محليين، عندكم سلطة محلية، عندكم ناس اللي كيمثلوا وزارة الداخلية، جيبوها واعطيوها محليا، لأن هاذ الشي كيتضبط محليا، راه مركزيا راه ما يمكنش يتضبط بهاذ السرعة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل:

حسب السؤال ديال السيد المستشار الذي طرح السؤال أنه يدافع عنه ويريد تسوية الوضعية، غير باش تتفاهمو، هذا هو السؤال. حسب التعقيب ديالكم أنكم ضده، غير وضحي لي، لا، أنا نتكلم على غير باش الأمر

يكون واضح جيدا الله يرضي عليك.

قلنا احنا المدينة ومنافسة الطاكسيات في المدينة والوصول بين الحضري حتى واحد ما غادي يعطي، ما يمكنش، لأن خصنا نديرو التوازن بين الكيران وما بين الطاكسيات وبين النقل في العالم القروي، هاذو كلهم مغاربة نديرو التوازن، احنا ما غاديش نمشيوهش مجال واحد العدد ديال الدول اللي حررت هاذ الشي، جيب أسيدي السيارة ديالك وخذ الرخصة والله يعاون واللي تيرخ، اجمال إلى كيتفتح يسري، قلنا لابد من واحد الموضوع ديال التقنين.

بالمناسبة، السادة المستشارين، كما وعد السيد رئيس الحكومة سنة 2013 ستعرف إنجاز الوكالة الوطنية لتقنين وسلامة النقل، اللي هي غادي تقن، تقن الخطوط، غادي تدير الدراسات وغادي تشوف المشكل ديال ترتيب هاذ العمليات ديال الشركات اللي تتوقع في النقل، إلى غير ذلك.

احنا كنتكلمو على النقل المزدوج في العالم القروي، ما فاتحينش المجال للنقل السري، مول الطاكسي عندو شروط، كيخضع لواحد الترتيبات، كنتكلم على النقل المزدوج في العالم القروي باش يطمنوا موالين الطاكسيات ويطمنوا موالين الكيران، كنتكلم على الحاجة في العالم القروي.

وبالمناسبة الخطأ اللي تدار سابقا، كنا كنعطيو النقل المزدوج في واحد الخط، كنعطو له غادي تمشي من دوار إلى دوار، حتى واحد ما غادي ييرج، دابا درنا النقل المزوج في دائرة العالم القروي، كيدي إلى السوق، كيدي إلى الجماعة، كيدي للجنارة الله يحفظنا ويحفظكم، كيدي للعرس كيدي لواحد الحقل يجيب السلعة منه، كيدي بنادم اللي كيخدم وفي نفس الوقت كيدي معه السلعة، فابغينا هاذي خدمة للعالم القروي، لما غادي نلقاو بأن كايين إشكال وتعارض ما بين أنواع ديال النقل، راه الحمد لله الحكومة موجودة، نجلسو مع المهنيين ونلقاو الصيغة المناسبة ديال أنه هاذو كاملين الثلاثة ييرجوا لأنه في نهاية المطاف كلهم كيقدموا هاذ الخدمة، كلهم وليداتنا وما يمكنش يكون شي على حساب شي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السؤال الرابع موضوعه حصة المناطق الجنوبية الشرقية من البرنامج الوطني للطرق القروية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الزميلة والزملاء،

إذا سمحتم، السيد الرئيس، احنا في العالم القروي في الفريق

الحمد لله من المعارضة ترى من زاويتها والأغلبية ترى من زاويتها، وفي نهاية المطاف يعلو الوطن ومصصلحة الوطن على الجميع.

هاذ الموضوع بالذات، الموضوع المرتبط بالطرق، اليوم بالضبط اللجنة التي كلفناها بإعداد تصور ديال الطرق في العالم القروي والجلبي، من هنا إلى 2030 وعلى مراحل، 2016 واحنا غاديين، كان عندنا اليوم اجتماع وعرضنا الخطة التي سنعرضها إن شاء الله على السيد رئيس الحكومة باش نشوفو أشنوه هي المقاربة في هاذ الموضوع ديال الطرق، واللي اخذينا فيها بعين الاعتبار أشنوه هي المناطق اللي مازال لم تستفد، أشنوه هي المناطق اللي -إلى ابغيت تقول- واخا العدد ديال السكان قليل ولكن تحتاج إلى الطرق لكي تصل إلى خدمات، إلى سوق ولا إلى الفلاحة.

ونبغي نعرف السادة المستشارين والمستشارات أنه كايين دواور أنهم يمكن إلى درتي لهم غير قنطرة يمكن لهم يفلحوا، ما بينهم وبين الفلاحة دياهم كيكون واد، إلى ما عندهم القنطرة خصهم يضربوا اشحال من كيلومتر باش يمسيو للفلاحة دياهم.

فاحنا اخذينا واحد العدد ديال المعايير باش نوجدو هاذ البرنامج بالنسبة للعالم القروي، ولكن خليني تقول لك أن الآن كنشغلو وفق ثلاثة ديال البرامج، واللي السيد رئيس الحكومة ساهر باش يولي برنامج مندمج، كايين البرنامج ديال ما يسمى بالمسالك الفلاحية، اللي كتشرف عليها وزارة الفلاحة، الآن هاذ البرنامج بالمناسبة مع مرور السنوات الأخرى وهاذ السنة أيضا تزداد الميزانية ديالو، كايين البرنامج اللي كتشرف عليه وزارة الداخلية اللي هو البرنامج ديال التهيئة الترابية اللي اتما عارفين فيه 2 المليار و500 واللي كيم 22 إقليم منهم أقاليم تنتمي للمناطق اللي أشرتم إليها ومحددة.

هاذ البرنامج هذه السنة انطلق، انطلق بحوالي 600 كيلومتر الآن، يعني فيه المساهمة ديال واحد العدد ديال الوزارات، منها وزارة التجهيز والنقل، الداخلية بطبيعة الحال، المديرية العامة للجماعات المحلية.

هذا البرنامج انطلق الآن وتعطت الانطلاقة ديال واحد العدد من المشاريع، وفيه البرنامج ما تبقى من المخطط الثاني أو (PNRR2¹) اللي الآن أطلقنا جميع الصفقات ديالو.

فاللي يمكن لي أطمئن السيد المستشار، أنا أقول ما يمكنش يكون تعليم ولا صحة إلى ماكانتش الطرقات والنقل، ولذلك بجوهم إن شاء الله كتحاولو نصلحهم لكي نستجيب لهذه المناطق.

وأنا أقول لكم التنمية يجب أن توزع بعدالة على جميع المغاربة، وبالتالي نحن سنسهر على ذلك، إلا إذا عجزنا ماديا أو عجزنا لأننا كسالي وما اعتقد إن شاء الله كسالي، 30 مليون من المغاربة فيهم من المجتهدين القادرين على الإنجاز.

الاستقلالي وابغينا نبقاو دائما معك في العالم القروي، وابغيت أن أوكد باسم الفريق الاستقلالي أنه لا تعارض فيما طرحناه، بل ربما التأويل والقراءات السبع وكل واحد يقرأ كيف يرى، أما نحن فهمنا الوحيد هو توحيد المفاهيم وتوحيد الطرق وتوحيد الإجراءات وكذلك معرفة الرأي العام كيف يصل إلى حقه لكي يمارس النقل المزدوج من أي موقع كان، لا فرق بين ذا وذاك.

أما بخصوص العالم القروي في الشق الثاني، والمتعلق بفك العزلة عن المداشر وعن القرى وعن المجمعات السكنية التي عرفت تهميشا، فأود أن أقولها بصراحة وباسم الفريق الاستقلالي أننا ننوه بكل المجهودات الجبارة التي قامت بها الحكومات المتعاقبة وخاصة في الولايات السابقة وما تقوم به الحكومة الآن من برامج استشرافية قبل المرور إلى العمل على أرض الواقع، لأن لا يمكن أن نبنى قبل أن نهندس، قبل أن نخطط، والتخطيط يتطلب في بعض الأحيان وقتا يوازي وقت الإنجاز، وهنا نختلف حول ما أنجز وما ينبغي أن ينجز ونحن داخلون الآن في مرحلة التخطيط إلى مرحلة العمل.

ونوه بالحكومة بما جاءت به من توجهات في هذا المجال، وأؤكد أن البرنامج الطريقي في العالم القروي الذي قطع أشواطا كبيرة في حدود 54%، ليصل إلى 80% في شطره الثاني. نتمنى، السيد الوزير، وفي إطار الرؤية الشمولية أن يكون رؤية متوازنة لكافة المناطق في بلدنا العزيز، ولكي يكون توازن لكي لا تجهز جهة على حساب جهة أخرى، وقد أشرتم عدة مرات إلى وجود هذا الهاجس لديكم.

فالجهة الشرقية، كانت تعرف خصا صا كبيرا في مجال فك العزلة، أدت الثمن غالبا في مجال التمدد، في مجال الصحة، في مجال نقل البضائع، ونود من هذه الحكومة التي هي خلقت الآمال لدى المغاربة، ذلك الأمل الذي أصبح يكبر ولا ينقص، علينا أن نعرف منكم المزيد من الشحنات في هذا الأمل، ليطمئن ذلك المواطن في الجهة الشرقية أن حقه سيصل وأن العزلة ستفك عنه لكي يفك مشاكله والرفع من قدراته الشرائية والحياة الكريمة في هذا الوطن العزيز.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

شكرا السيد الرئيس.

أشكر السيد المستشار المحترم على هذا السؤال، بطبيعة الحال ما يمكن إلى أننا عندما تكون هناك مصلحة عليا وليس فيها تنازع -إن صح التعبير- الذي يمكن أن يريح فيه طرف على طرف، فإلا أن تتفق الحمد لله، يعني كنظن عندنا قدرنا الحمد لله أن في 5 سنوات أو 6 سنوات كندار انتخابات وهاذيك الساعة كل واحد كيجري على راسو، ولكن بينها راه

¹ Programme National des Routes Rurales-phase2

الاجتماع مع الإخوان في وزارة المالية، سننشر في وزارة التجهيز والنقل جميع الصفقات التي كندبروها، الصفقات وفين تدارت وشكون الشركة التي اخذتها، واشحال تخلصت واشحال باقي غادي تتخلص، غادي يكون واضح أمام الجميع، كي عرف إقليم الراشيدية اشحال من صفقة، اشكون الشركات التي اخذتها، اشحال تخلصت ومازال ما تخلصتشي، وهذا واحد البرنامج الذي دارتو الحكومات السابقة مشكورة، والآن دخلنا في المرحلة الثانية ديال إعطاء المعلومة لمتخذي القرار، والرأي العام يضطلع عليها.

الأمر الثالث، نسيت ما ذكرتوش، أنكم صادقتم في الغرفة الأولى ونحن ننظر الغرفة الثانية، وإن شاء الله أكيد غادي يمشي في نفس الاتجاه لأنه فيه مصلحة عامة، انتقلنا بصندوق التنمية القروية التي كان 500 مليون ولي مليار السنة الماضية، هاذ العام أصبح ملياران، يضاعف، اللي غادي يمشي للتعليم والصحة ولكن جزء كبير غادي يمشي أيضا للطرق والبنيات التحتية. فتمنى، هذه الإمكانيات ديال بلادنا، يعني إذا جاد الله جاد عمر، خصنا غير نوزعوها بمنطق تقني، بمنطق مؤسسي، باش حتى لا يجاي أحد في هذا الموضوع.

السيد رئيس الجلسة:

نتقل إلى الموضوع الخامس، السؤال الخامس موضوعه وضعية القناطر بالطرق الوطنية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد محمد البطاح:

شكرا السيد الرئيس.
السادة الوزراء،
إخواني المستشارين،
أختي المستشارة،

تشكل القناطر التي تربط مختلف المحاور الطرقية الشريان الرئيسي للاقتصاد الوطني، إلا أن واقع هذه القناطر اليوم يطرح أكثر من علامة استفهام، نظرا للحالة المزرية لبعضها، بحيث أصبحت تشكل تهديدا حقيقيا لسلامة مستعملي الطرق، وأخص بالذكر، السيد الوزير، هنا قنطرة توجد في الطريق الرئيسية ما بين مدينة طان طان ومدينة طرفاية، حديثة العهد، بحيث مستعملي هذه الطريق، أي سنتين تقريبا أو 3 سنوات، مستعملي هذه الطريق، السائق يجب أن يتوقف توقف تام عند البداية وعند النهاية، ابحال إلى دايرين (Les dos d'ânes) في الطريق، وكنتشكل تهديد حقيقي على المواطنين ووقعوا فيها حوادث جملة كثيرة، وبلا شك راه دزني فيها، السيد الوزير، يمكن.

فالعديد من القناطر إما قناطر قديمة أو تعرضت للتلف، بالإضافة إلى غياب أشغال الصيانة بشكل دوري، الأمر الذي يجعل العديد من المحاور الطرقية تبقى مقطوعة لمدة طويلة، مع ما ينجم عن ذلك من فرض عزلة

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد رئيس الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا للسيد الوزير الذي أدلى بعدد كبير من المعطيات التي تدعم موقف الحكومة بخصوص هاذ الملف. وأود بالمناسبة أن أؤكد أمام الرأي العام بأنه ينبغي تكثيف التنسيق بين كافة المتدخلين في الطرق الخاصة بالعالم القروي، باعتبار أن هناك الفلاحة، هناك المجالس الجهوية، المجالس الإقليمية، الجماعات، الميزانية العامة عبر الصندوق الطريقي، وفي بعض الأحيان يتم التداخل، وهذا يتنافى مع الحكامة التي جاء بها الدستور، والحكامة ستكسبنا فائضا من الأموال من أجل استغلاله لرح بعض الكيلومترات الإضافية لفك العزلة على العالم القروي.

وأشترتم كذلك في أجوبتكم إلى قضية، كلمة أود شرحها، وقد طرحت علي من طرف بعض الإخوان، وطلب مني أن أطلب منكم تفهيم الرأي العام ما معنى تقنين، تقنين بعض الإجراءات؟ ما هي الأطراف المشاركة في عملية التقنين؟ وما هو المستفيد من هذا التقنين؟

وأعتقد جازما أنه بالتعاون وبالتشاور وتكثيف اللقاءات والتواصل مع العالم القروي والجماعات القروية، بالخصوص التي تنتم بالحكامة في تدبير مواردها الصغيرة، والتي شاركت بأموال، أن تعطى لها الأولوية في فك العزلة ليتنافس المتنافسون، ولا يتعامل أولئك الذين ليست لهم حكامة في تدبير مواردهم مع أولئك الجيران الذين لا يدبرون أموالهم بحكامة لكي يتمكن الجميع من الانخراط في الحكامة التي جاء بها الدستور ودعيت إليها. وتمنى إن شاء الله التوفيق لكم ولنا جميعا ولوطننا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير النقل والتجهيز:

السيد المستشار، أولا أنا شاكركم على هذا التعقيب، وبغني نوضح أنه تنظن جميعا إلى استطعنا في هاذ المرحلة ديال هاذ الحكومة مع الدستور الجديد أن نضع الإطار القانوني والمؤسسي والمعايير والإجراءات الإدارية التي واضحة أمام الجميع، التي لا تحايي أحدا، لا تفضل أحدا على أحد، يعني واضحة، وهي التي توظف العمل، ها المعايير باش يمكن أن تستفيد أي جماعة، ها المعايير باش يمكن تستافد أي شركة، ها المعايير باش يمكن يستافد أي موظف، كيولي الجميع مطمئن إذا أخذ تقول راه المعايير هي اللي خلالتني ناخذ، وإذا لم يأخذ يقول فعلا أنا أنسحب.

فعلا، كايين جماعات الإمكانيات المادية ديالها لا تناسب، لذلك الدولة من خلال (INDH) دارت ما يسمى بالتهيئة الترابية للمناطق الفقيرة اللي ما عندهاش إمكانيات.

المسألة الثانية هو أنه اليوم أخذنا قرار مع مكتب الدراسات ومع

قلت لكم كندير طريق وطريق ولكن ما كاينش قنطرة مقادة اجمال إلى ما درقي والو.

فبالتالي احنا حاولنا نرفعو المخصصات حسب الإمكانيات المتوفرة، ولكن مرة أخرى إذا كان هناك أي مقترح في هذا المجال باش نتعاونو مع الجماعات، لأن كاينة واحد العدد ديال القناطر اللي كيطلبونا تابعة للجماعات القروية، ماشي من اختصاص وزارة التجهيز والنقل، ولكن احنا مستعدين إن شاء الله نتعاونو باش يمكن لنا نعالجو، 7500 يالله قادين نوفرو 250 مليون سنويا، تمنى أن تتوفر الإمكانيات باش نعالجو 1000 قنطرة اللي هي مهددة مستقبلا.

السيد رئيس الجلسة:

فريق الأصالة والمعاصرة، الكلمة من أجل التعقيب.

المستشار السيد عبد الرحيم واعمر:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني، أخواتي المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، في الواقع أعطيناكم هذا السؤال عن القناطر وأتم في الواقع في الجواب ديالكم واعيبن كل الوعي بالخطورة والمشاكل اللي هي كينخط فيها هاذ المشكل ديال القناطر.

إلا أنه في الواقع الرقم اللي أعطيناكم رقم مخيف، وكيان متى يمكن يتصاوبوا هاذ القناطر نظرا لقلّة الإمكانيات اللي سمعناكم، ولكن احنا لا بد من أن نشاطر الرأي على الرفع من 100 إلى 250، معنى أنه غادي تكون واحد العدد ديال الأمور اللي هي.. إلا أنه، السيد الوزير، لا بد كيف قلتو على أنه كاين واحد المجموعة ديال القناطر اللي هي خطيرة جدا، نعطيكم نموذج على الطريق الجهوية 210، فيها واحد القنطرة على واد اغداث، اللي بكل صدق كينقطع الطريق ما يزيد على 5 مرات ولا 6 في السنة، الفتيات ما كيقراوش، العيالات الحاملات ما كيجيوش للمستشفى، ما كاينش التطبيب، كينقطع الطريق لواحد المدة زمنية كثيرة، لأن السن ديال هاذ القنطرة كيفوق واحد 120 سنة فما فوق.

السيد الوزير، هذا غير مثال، أما الأمثلة كثيرة، احنا اللي ابغينا من السيد الوزير، ابغينا نسمعو منك بكل صدق واحد البرنامج يكون في إطار الجهة الموسعة اللي غادين لها، شي برنامج جموي أو إقليمي، لم لا، باش نكونو عارفين أشنو هما المسائل، النواب ديال الأمة والمستشارين يكونو متبعين، باش يكونو عارفين متى..

دابا احنا ملي كنسمعو 750 قنطرة اجمال إلى كهضرو في شي حاجة صحيحة ولكن عموميات، ما كرهناش كل واحد فينا يعرف المناطق ديالو أشنو هي المسائل اللي هي يمكن.. باش نكونو نتغلبو، السيد الوزير، لأن

تامة على مجموعة من الجماعات، خصوصا في فصل الشتاء ولا تستفيد بالتالي من مختلف الخدمات الاقتصادية والاجتماعية.

السيد الوزير، نريد أن نسألكم عن الإجراءات التي ستخذونها على المدى القريب والمتوسط من أجل تعزيز شبكة القناطر الموجودة حاليا، وهل تتفرون على إستراتيجية عملية من أجل إصلاح وتوسيع القناطر المتضررة؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. لك الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير التجهيز والنقل:

نشكر المستشار المحترم على هذا السؤال، أعطيتني مناسبة باش نطلب من السادة المستشارين والمستشارات أنه ممّا كانت الكفاءات الموجودة في الوزارات وفي المؤسسات العمومية والجماعات المحلية قد لا تكون كافية لمراقبة الأشغال.

ولذلك، يعني سواء كان عندنا شركات مع الجماعات أو ما عندنا شركات ابغيناها يعاونونا وأنا هذا نداء للمنتخبين يعاونونا في الإنجاز كيفاش دابر، لأنه فعلا يمكن يكون الغلط، على أية حال كل ابن آدم خطأ، بغض النظر عن الخلفية ديال الخطأ، واش النية سيئة ولا نية ماشي سيئة، فابغينا هاذ الشي تعطيهو لنا، وأنا طلبت كم من مرة في اللجان، لأنكم أتم تمثلون في الأرض ولو أنا كندير الجولات والإخوان ديالنا يمكن ما نشوفوش اللي كتشوفوا اتما.

ولذلك، نبغي ناخذ هاذ الملف ديال القنطرة، خاصة الطرقات التي أنجزت مؤخرا وغيرها كتبغينا، وذيك الساعة غادي تشوفوا ماذا ساقوم به، عندنا فريق والحمد لله أن الحكومة فعلت الآن المفتشيات العامة، والآن كيتوجد واحد الإطار باش يكونوا فيها أقسام، يكون قسم ديال الافتتاح وقسم ديال التدقيق وقسم ديال المتابعة باش يمكن لنا إن شاء الله نقومو بدورنا على مستوى المراقبة.

على مستوى القناطر، نبغي نعطي واحد الرقم، اللي أحصينا لحد الساعة، درنا جرد، درنا واحد (le système d'information) ديال القناطر، المنشآت الفنية، أحصينا 7500 قنطرة اللي كاينة، يمكن لي نقول لكم فيها 1500 جيدة، اسمحو لي إلى اقريت الأرقام لأن صعب الحفظ ديالها، 3500 متوسطة، عندنا 1000 اللي هي مهددة، هذا الرقم اللي عندنا، فيها 200 اللي خصنا تندخلو دابا، يعني خصنا الإمكانيات المادية والا لا قدر الله، أنا أطلب الله سبحانه وتعالى أن يعفينا من أي.. وهاذ القضية اللي خلاتنا أننا أخذنا قرار رفعنا المخصصات المالية المخصصة للقناطر من 100 مليون درهم سنويا إلى 250 مليون درهم سنويا، فيها قناطر هيكلية أو مهيكلية اللي كتربط الأقاليم، فيها قناطر في العالم القروي اللي كما

المؤسسات المعنية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.

نتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الصحة حول تعميم بناء المستشفيات العمومية على المدن الشاطئية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الدستوري.

المستشار السيد المهدي زركو:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين،

السيد الوزير، تعرف جل المدن الشاطئية إقبالا من طرف المواطنين والمواطنات خلال موسم الاصطياف، على سبيل المثال شاطئ مولاي بوسلهام بمهدية، شاطئ طانطان الوطنية، شاطئ أخفنيبر، شاطئ طرفاية، شاطئ العيون الشاطئ، وغيرها من المدن المغربية الأخرى.

إلا أن هذه المدن رغم أهميتها لا تتوفر على مستشفيات عمومية في المستوى المطلوب وتفتقر إلى أبسط الخدمات الصحية، فعلى سبيل المثال ازدادت كثافة سكان مولاي بوسلهام إلى ما يفوق 120.000 نسمة، مما يؤدي إلى تردي حالة الولادة وفي غياب المراكز يؤدي الأمر إلى وفيات مأسوية للأمهات والمواليد.

سؤالنا، السيد الوزير: ما هو برنامج الحكومة لتعميم بناء المستشفيات العمومية على كافة المدن الشاطئية، وكذلك تحسين خدمات المستشفيات الحالية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الجواب.

السيد الحسين الوردى، وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أولا في البداية أود أن أتقدم بالشكر إلى فريق الاتحاد الدستوري على طرحه لهذا السؤال حول تعميم بناء المستشفيات العمومية في المدن الساحلية.

اللي يمكن لي نذكر به أنه في وزارة الصحة كايين معايير اللي نعتمدها لبناء المستشفيات، ما فيها باس نذكر بها، فالمستشفيات في المغرب عبر تراب المملكة تبنى أولا المراكز، مركز استشفائي جامعي تبنينوه ملي تتكون كلية

هذي واحد الآفة، راه في الأسبوع المنصرم على بعد أربعة أيام كانت مسيرة في إقليم قلعة السراغنة ديال واحد 700 واحد على واحد القنطرة اللي هي ربما غادي تكون في العلم ديا لكم، اللي يعني لا قدر الله كل مرة تتكرر، وكايين مشاكل قوية الحمد لله أتم واعيين بها بكل صدق، إلا أنه نطلب منكم الحزم الكبير باش يمكن لنا نمشيو في هذا الإطار، لأن الحالة ديال القناطر حالة مزرية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد عن التعقيب.

السيد وزير التجهيز والنقل:

السيد المستشار المحترم،

كنشكرك على هذه المقترحات، أنا غير نبغي نوضح أنه ملي كنتكلمو على 7500 أنها محددة في الخريطة، العمل كيقوم به الفريق التقني في الوزارة باش غادي نديرو نظام معلوماتي جغرافي (un système d'information géographique) اللي كيعطي حتى الأشغال فين كايينة، متابعة الأشغال، وفين كايين النقط السوداء، في هاذ الشي كيشغل فيه فريق، ما قدرش نعطيكم متى غادي يكون جاهز لأنه حتى يعطيووني الجواب متى غادي يكون باش يمكن لي نعلن عليه.

الآن، كما قلت لكم كايين 1000 قنطرة ما بين القناطر اللي هي تغمر لما كتصب الشتا، كتكون صالحة لما ما كتكونش الشتا، ولكن لما تصب الشتا تغمر، بطبيعة الحال لأنه تيصصنا نعاودوها والكلفة كتكون عالية، وكايين عندنا 200 قنطرة اللي هاذي ما خصناش نتظرو، بمعنى لا بد أن نضاعف.. ولكن مع ذلك أنا أقول للسادة المستشارين، باش ندير (les appels d'offre) والإنجاز ديا لها راه غادي تاخذ على الأقل واحد ستة أشهر حتى سبعة أشهر، فبالثالي نحن ملتزمون، ونعطيكم إن شاء الله، إما في إطار اللجنة أو يمكن الفرق نرسلو لكم البرنامج إن شاء الله ديال القناطر، بل حتى البرنامج ديال الطرق في العالم القروي، راه وزعناه على مستوى الغرفة الأولى ونوزعو لكم على مستوى الغرفة الثانية باش تتابعون معنا. وإذا كان هناك أي مقترحات لتعديلات أو حتى إلى شركات، احنا مستعدين.

فقط ابغيتكم واحد القضية تاخذوها بعين الاعتبار، لا يمكن لوزارة التجهيز والنقل أن تحل محل الجماعات المحلية، غير باش نكونوا واضحين، لأن الوزارة عندها مسؤوليتها والجماعات عندها مسؤوليتها، هذا اختيار سياسي، إذا الدولة في إطار الجهوية المقابلة قالت كل ما هو بنية غادي تاخذها مركزيا وتخليو الشي لآخر، أو أن نعطي للجهات ما هو جموي، هذا اختيار سياسي بطبيعة الحال غادي يحسموا فيه منتخبي الأمة مع

واحد، أش غادي يدبر هاذ الفرمللي؟ الناس كتموت، السيد الوزير، هذه هي إشكاليتنا معكم، السيد الوزير.

المشكلة أن هاذ الصحة ما ابغات تعالج، الشعب المغرب كيغطي الثمن والميزانية ديال وزارة الصحة ميزانية مهمة، ولكن المشكلة ملي كيحي وزير يقول لنا راه كاين برامج غادي نديرو كذا.

احنا عندنا في الصحة، السيد الوزير، من أيام الدكتور بيد الله تحسنت الوضعية، استبشرنا خير، من بعد رجع كلشي اللور، وهذه هي الإشكالية.

السيد الوزير، احنا معكم، احنا كلنا هنا، لا معارضة ولا أغلبية، من أجل خدمة المواطن، ولكن لا يعقل بأنكم تبادو تحسبوا لنا راه عندنا واحد المواطن.

المواطن دابا، السيد الوزير، في اجديرية 300 كيلومتر باش يمشي للمستشفى الإقليمي في السارة، 300 كيلومتر، ولا مركز واحد، وكيجي للمستشفى الإقليمي للسارة ما كاين حد، الاختصاصيين ما كاينين، الآلات ما كاينين، إذن هنا إشكالية.

المستشفيات الشاطئية، طانطان الشاطئي ما كاين، طانطان الإقليمي كارثية، وضع المستشفى الإقليمي في طانطان كارثي، السيد الوزير، ونغيوك تزور تماك وتشوف، أخفير، العيون الشاطئي، طرفاية اللي هو إقليم ومهم وخصو حتى هو مستشفى، خصو يتنقل إلى العيون.

إذن، السيد الوزير، الله يجازيك خصك تنتقل لتماك وتشوف، ما تبقاو تقولوا لنا راه الكثافة السكانية، راه الصحراء إذا جينا نحسبها راه نصف المملكة المغربية، اشحال فيها ديال السكان؟ شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم. الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد وزير الصحة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار، احنا خصنا غير نتفاهو، دابا السؤال كانت المراكز الاستشفائية في المناطق الشاطئية، دابا هاذ الشي اللي طرحتي أنا متفق معك، دابا أنت تندوي على الاختلالات على الصعيد الوطني، أنا قلتها لك، قلت لك ولو ذاك المستشفيات كايته، ماشي في مناطق شاطئية هي غير كافية، فيها اختلالات وذكريني، اسمح لي، ذكريني بالأستاذ ديالي الدكتور الشيخ بيد الله اللي قراني وأكن له كل احترام، يعني أشكره بهذه المناسبة لذك الشي اللي قدمو للوزارة، واحنا باقين غادين في نفس النهج. غير باش نتفاهو، أما هاذ الشي الاختلالات احنا متفقين عليها، ولكن أنا جاوبتك، قلت لك هذه المعايير على حساب فين غادي نديرو المستشفيات في المناطق الشاطئية وغير الشاطئية، قلت لك كاين معايير

الطب والصيدلة، مركز استشفائي جهوي تينحط في مقر الجهة، مركز استشفائي إقليمي بمقر العمالة أو الإقليم، وتبقى مستشفى محلي لتغطية المناطق البعيدة عن مقر العمالة أو الإقليم اللي يتم إنشاؤها لتغطي ما يقارب 100.000 نسمة، 100.000 نسمة باش يكون مستشفى محلي، ويشترط باش فين غادي نديرو هاذ المستشفى المحلي كوضوعه في واحد المنطقة اللي يشترط توفرها على عدد كافي من السكان لا يقل عن 20.000 نسمة، باش يكون مستشفى محلي.

فهاذ المعايير اللي قلتها، الأقاليم الشاطئية تتوفر كلها على الصعيد الوطني، المناطق الشاطئية تتوفر إما على مركز استشفائي جامعي، مثلا الدار البيضاء، الرباط، أو جهوي وإقليمي، ولكن فيما يخص بعض الجهات، مثلا ناخذو المهديه فهي 21.000 نسمة، فيها مركز صحي حضري، 3 ديال الأطباء و5 الممرضين غير كافي تماما، احنا متفقين، اختلالات، نقائص، وهاذ الشي غير كاف، هادي من ناحية، ولكن ما كاينش المعايير اللي غادي تجعلنا نبنو مستشفى.

خصنا نعرفو غير باش غادي نذكر غادي نوقف غير هنا، لأن امشينا في الخطة في المغرب أنه كنا تنبؤ بعض المستشفيات لأن مثلا الساحلية، الشاطئية، لقينا أنه بعض المناطق اللي فيهم مستشفيات في المغرب هما 43 مستشفى اللي الاستشفاء فيهم ما تيدوزش 1,5%، واش يعقل نبنو مستشفى يالله 1,5 ديال المغاربة اللي تيجوا له؟

ولهذا كاين معايير، ربما نتقدوها، ربما ما ميزاناش، ربما خصنا نعيدو فيها النظر، ولكن هي اللي كايته دابا. شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد المهدي زركو:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير، نفس الإشكالية ونفس المشكلة اللي ابقينا نعوومو فيها دائما.

السيد الوزير، يؤسفني أن أقول لك بأن هاذ الطرح ديال وزارتك وهاذ الإستراتيجية اللي ماشيين عليها خاطئة، لأنكم تتكلمون على كثافة سكانية في منطقة، واش يعقل أن مواطن من الداخلية يجي حتى الدار البيضاء يقطع مئات الكيلومترات باش يمشي لواحد المستشفى معين من آلاف الكيلومترات؟

واش يعقل أن الساكنة ديال هاذ الجماعة اللي كتكلم عليها، جماعة بوسلهام، كاين 4 الجماعات، جماعة الشوافة، سيدي محمد لجر، جماعة البحارة وواد عياد، كثافة سكانية كثيفة، عندها مركز صغير واحد فيه فرملي

المستشار السيد محمد امحمدي:

شكرا السيد الرئيس.

بكل صراحة نعيش نوعا من الفوضى مع هذه الحكومة، بكل صراحة، نحن لا نتكلم عن اليوم بل مرارا وتكرارا نجد هذه المشاكل. احنا كمستشارين كل واحد عندو الظروف ديالو، احنا رؤساء ديال مؤسسات عندي التزام، عندي واحد السؤال كيمي، وعامل في الأجنحة ديالي بأن غادي يتقدم في أول وقت من الجلسة، إذن حتى أنا عندي التزامات، عندي التزامات كذلك مع الوزراء باش كندافع على المؤسسة ديالي.

كيف يعقل؟ لأن احنا ما كنهضوش على اليوم، مرارا وتكرارا الحكومة ما كنتلتمش بهاذ الشي ديالها، كيكون عندك سؤال في الأول كيرجع في الأخير، منذ البداية التعامل ديال هاذ المؤسسة التشريعية مع الحكومة ما كينتمش. إذن، السيد الرئيس، من الآن فصاعدا يجب احترام المؤسسات المنتخبة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. قبل إعطاء الكلمة للسيد الوزير الذي طلبها ربما في إطار التوضيح، أريد أن أوضح للسادة والسيدات المستشارين المحترمين أنه في إطار التعامل المرن بين المؤسسات التشريعية والتنفيذية، جرت العادة أنه حينما يعتذر السيد الوزير تتجاوب معه، والعكس صحيح، حينما يعتذر السيد المستشار أو السيد النائب البرلماني، الحكومة تتجاوب.

نريد أن نبقي مرنين في التعامل حتى لا نصل إلى بعض الإكراهات، إلى فرض بعض الإكراهات على بعضنا البعض.

إذا سمحتم أستأذن المجلس الموقر قبل إعطاء الكلمة للسيد وزير العلاقات مع البرلمان بأن نسبق أو نعطي الأولوية للسيد وزير التشغيل والتكوين المهني، له سؤالين، ربما له ارتباط أو له التزامات خاصة، ثم سنرجع بعد ذلك إلى البرنامج العادي.

الكلمة للسيد وزير العلاقات مع البرلمان ربما للتوضيح.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.

لا غير نتفاهمو، هاذ العلاقات بين السلطة التنفيذية والتشريعية مبنية على التعاون وعلى المرونة، وهاذ الشي ماشي اليوم، باش ننسبوه لهاذ الحكومة هاذي، ليس كلام موضوعي، في كل جلسة سيقع هذا، وليس أمرا مصطنعا وليس أمرا متعسفا، هو تدبير لظروف طارئة تطل جداول أعمال السادة الوزراء.

احنا نحصر على الاحترام التام لجدول الأعمال، وكيبتار فيه تنسيق قبل ما نجيو إلى هنا، وزارة مع المجلسين الموقرين، ولكن لا بد أن تقع ظروف مرتبطة بأشغال الوزراء كنعرضوها أيضا لإذن السيد الرئيس،

في وزارة الصحة، اللي ننتقدها نلوحوها، احنا متفقين، ولكن باش نجبدو على الصعيد الوطني، هاذي أشرت لواحد المشكل اللي متفق معك عويص ديال المنظومة الصحية بالاختلالات ديالها، بالنقائص ديالها، بالموارد البشرية ديالها، اللي الناس القلائل اللي موجودين على الساحة اللي تيقوموا بمجهود جبار في ظروف عمل سيئة وسيئة جدا، هاذ الشي كلشي متفقين عليه، وأنا جاوبتك على حسب السؤال.

وهاذ المعايير، لأن ملي اخدينا هاذ الشي اللي قلتي واخا ما قادش، لأن خصنا نشوفو، احنا عندنا أرقام، أنه بعض المناطق، ماشي كلها، الشاطئية تتحل من يوليو حتى غشت، ما يمكنش بالإمكانيات اللي عندنا، احنا ما كرهناش، هاذ كيستاهلوا كل خير، ولكن السياسة، أنت متفق معي، السيد المستشار، تتدار على حساب الجيب، ما يمكنش نبقاو نعطيو أوهام للناس، تقولو لهم غادي نبيو لكم، غادي نديرو لكم، واحنا ما نديرو والو. هاذ الشي اللي بغيت تقول، وأنا متفق معك، وأستسمح.

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير على المساهمة.

نتقل إلى السؤال الآتي الموجه للسيد وزير التربية الوطنية حول مدى التزام وزارة التربية الوطنية بتطبيق مضامين المذكرة الوزارية المتعلقة بالتعويض عن العمل بالساعات الإضافية لسد الخصاص في أطر هيئة التدريس، وسيتولى الإجابة عنه بالنيابة السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان.

السيد الوزير، لكم الكلمة.

السيد الحبيب الشوباني، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

المدني:

شكرا السيد الرئيس.

السبب الذي دعانا إلى تقديم بعض الوزراء في هذه الجلسة هو ارتباطهم بموعود مع السيد رئيس الحكومة فيما أشير إليه حول اجتماع المجلس الإداري ديال مؤسسة مهمة. السيد وزير التشغيل المحترم مرتبط بنفس الموضوع، فآتمس منكم تقديمه مع خالص الشكر.

السيد رئيس الجلسة:

من سيتقدم؟ السيد وزير المالية.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

آتمس تقديم أسئلة السيد وزير التشغيل.

السيد رئيس الجلسة:

السيد وزير التشغيل، أستأذن.. نقطة نظام؟ لكم الكلمة في إطار نقطة نظام.

والتعاون فيما بينها لا بد أن يكون.. أقصد التوافق بين مكونات المجلس، الله يخليكم راه احنا الآن.. المكتب مسؤول عن هذا، أنا أقصد التوافق. اسمح لي مازال كهضر السي عبد المالك.

أقصد التوافق بين المكتب والسادة رؤساء الفرق، أي مكونات المجلس فيما بيننا لنحدد بعض الأمور التي يمكن أن نتساهل فيها، وهذا مطلوب منا في إطار.. هاذي ماشي مؤسسة عاد ابدات اليوم، راه عندنا تراكبات وتجارب وأمور اشتغلنا عليها، وكاين أعراف وطنية ودولية للتعامل فيما بين المؤسساتين وطبقا دائما للدستور أو العلاقة التي يضمنها الدستور بين المؤسساتين.

اسمح لي السيد عبد المالك الله يخليك، لك الكلمة، واش في إطار نقطة نظام؟

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

أولا أنا أريد أن أشير إلى ملاحظة أساسية هو أن المغاربة ينتظرون حلولاً لقضاياهم ولمشاكلهم، هذا هو الأساس، لا يهم تأخير أو تقديم السؤال، وهذه المسألة يجب أن تناقش على مستوى المكتب، وإذا طرأ تغيير يجب أن يقدم في بداية الجلسة، وعلينا أن تكون هناك نوع من المرونة، ولكن الأساس هي أن نجتهد جميعاً من أجل حل مشاكل المغاربة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، أتمنى أن يؤخذ هذا بعين الاعتبار مستقبلا إن شاء الله.

ننتقل إلى السؤال الآتي الموجه إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني حول تفعيل لجان البحث والمصالحة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الفيدرالي لتقديم السؤال، فليفضل مشكوراً. السيد الوزير، هل ترغبون في تنوير المجلس؟ تفضلوا.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.

أنا أتمن طبعاً.. معذرة السي دعيعة. غير باش تتواضحو، الإخوان المستشارين المحترمين، راه هاذ الشي كنعملوه باش الوزراء يحضروا ويتفاعلوا مع أسئلتكم، إذا ابغيتوا ملي يوقع شي أمر طارئ نفعلو التضامن الحكومي وواحد الوزير ماشي ديال القطاع يجيب على سؤال ديال قطاع آخر، هذا راه حل سهل بالنسبة للحكومة، فنحن لا نغير ولا نقترح التغيير إلا حرصاً على أن يقع التفاعل بين الوزراء المسؤولين على القطاع وبين السادة المستشارين.

فلهذا، أتمن الملاحظة ديال السيد المستشار المحترم، وإن شاء الله في ندوة الرؤساء يمكن لنا أن نناقش الأمور ونطور هاذ العلاقة بما يجعها أكثر مرونة وأكثر فعالية، في إطار التعاون دائماً. شكراً.

ماشى كنفرضوها، فإذا ظهر بأن كاين تعارض ما بين مصلحتين، مصلحة تقديم السيد الوزير ومصلحة تقديم أعمال المستشار، احنا ما عندنا والو، احنا مرنين في هاذ المجال. شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

السيد رئيس فريق الأصالة والمعاصرة، الأستاذ بنشماش.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس.

لا غير باش نؤكد للسيد الوزير، العلاقات ديال الاحترام والتكامل والمرونة بين الحكومة والبرلمان مسألة مفروغ منها، احنا عندنا هاذ الثقافة، ولكن دابا استمعنا إلى السيد الوزير قال واحد المسألة خطيرة، تطراً تغييرات على جداول أعمال السادة الوزراء، يعني البرلمان خصو يكيف، يدير تكييف جدول أعماله على التغييرات اللي ستطراً على جدول أعمال الوزراء، هاذي ما اسميتهاش فصل السلط، هاذي اسميتها تبعية المجلس وخضوعه للتغييرات اللي تطراً على الأجندة ديال الوزير، وهذا لا يمكن أن نقبل به، لا.

إذا كان شي إقرار معقول وموضوعي، التزامات ماشي خاصة، كيف قلتو السيد الرئيس، السيد الوزير عندو التزامات خاصة، أشنو هي التزامات خاصة؟

عندو التزامات مرتبطة بثلاث حالات معروفة، كيجمكن تقبلو فيها الأعدار، أن يكون السيد الوزير عندو مهمة مع جلالة الملك، نعم، أن يكون خارج أرض الوطن، ما كاين حتى شي مشكل، يكون عندو مرض لا قدر الله، ما كاين مشكل، ولكن التزامات خاصة ما فهمناش هاذ خاصة، وتغييرات تطراً على جدول أعمال الوزير، البرلمان يكيف النشاط ديالو على حسب التغييرات في جداول أعمال الوزراء، هذا أمر غير مقبول ولا يمكن أن نقبل به.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً. لا بد من توضيح هذا الأمر، لأنه هاذ الإشكالية ربما المكتب لم يوضحها للسادة رؤساء الفرق بالشكل الكافي، نتمنى أن تطرح مستقبلاً للمرة الثانية على مستوى ندوة الرؤساء مع المكتب.

احنا سبق لنا أن تداولنا في هذا الموضوع، وكتراعيو بعض الالتزامات الحكومية، إما في مواعيد مع الدول الأجنبية أو في برامج لجلالة الملك، ما عدا هذا الحكومة ملزمة بالحضور إلى البرلمان والقيام بواجبها، سواء في إطار التشريع أو في إطار المراقبة.

هاذ الشي اتفقنا عليه، من المسلمات، ولكن إذا أردتم أن نحدد بعض المواضيع على مستوى المكتب وفي إطار ندوة الرؤساء لتتوافق على بعض الأمور، ولكن المرونة لا بد منها، لأنه تفاعل المؤسساتين مع بعضها البعض

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. أعتذر للأستاذ دعيدة، لكم الكلمة في إطار السؤال المتعلق بتفعيل لجان البحث والمصالحة، تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد دعيدة:

السيد الرئيس،
السادة الوزراء،
السادة المستشارين،

تضطلع لجان الصلح الإقليمية بإيجاد الحلول لنزاعات الشغل الجماعية، وطيلة الحياة المهنية ظلت هذه اللجان تقوم بهذه المهام طبقا لمتنقيات ظهور 19 يناير 1946.

وبالإضافة إلى ما تحقق من تراكمات بفعل الممارسة في الميدان، وبعد التوافق على مدونة الشغل بين الحكومة والشركاء الاجتماعيين -أي المركزيات النقابية- أصبحت هذه اللجان تحمل إسم لجان البحث والمصالحة. وقد نصت مواد مدونة الشغل من 557 إلى 563 على تحديد مهام هذه اللجان، وأعطيت لها صلاحيات أوسع مما كانت عليه، حيث نصت المادة 561 على أن يتمتع رئيس اللجنة الإقليمية للبحث والمصالحة بأوسع الصلاحيات لتتضي أوضاع المقاولات وأوضاع الأجراء المعنيين بنزاع الشغل الجماعي، ويمكن له أن يأمر بإجراء جميع الأبحاث والتحريات لدى المقاولات والأجراء العاملين بها، وأن يطلب من الأطراف تقديم كل المستندات أو المعلومات كيفما كان نوعها والتي يمكنه أن يستنير بها، كما أن يستعين بخبراء أو بأي شخص آخر يرى فائدة من الاستعانة به.

غير أننا نلاحظ أنه في جل الأقاليم لا يتم تفعيل هذه اللجان على الوجه المطلوب، وخاصة فيما يتعلق باحترام أوقات اجتماعاتها أو في تركيبها، مما يؤدي إلى تراكم العديد من نزاعات الشغل التي لا يتم العمل على إيجاد الحلول لها في أسرع الأوقات، مما يضر بالاقتصاد الوطني وبالأوضاع الاجتماعية للعامل، وأيضا يساهم في استفحال النزاعات الاجتماعية.

أمام كل ذلك، نسائلكم، السيد الوزير: ما هي الإجراءات العملية لتفعيل هذه اللجان لما لها من أهمية باعتبارها آلية من الآليات لفض النزاعات الاجتماعية، وإيجاد الحلول لمختلف الخلافات التي كتنكون في المقاولات وغيرها، وكذلك اتخاذ كل الاحتياطات الاحترازية لتجنب النزاعات الاجتماعية وخلق الاستقرار داخل المقاولات، باعتباره أحد الأسس الضرورية للإنتاجية؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للسيد وزير التشغيل والتكوين المهني للإجابة على السؤال، فليفضل مشكورا.

السيد عبد الواحد سهيل، وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس المحترم.
السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

في البداية أظن بأن السؤال ديال السيد المستشار المحترم تكلم على السياق الذي تشتغل فيه هذه اللجان.

وكما تعلمون، نزاعات الشغل الجماعية تمر من ثلاث مراحل، عند مفتش الشغل، ومن بعد ذلك إذا لم يقع الحل تمر إلى اللجان الإقليمية، وعددها الآن اللي موجود 63 لجنة إقليمية في أقاليم المملكة، وفي حالة الاستعصاء يمكن وطلب من الأطراف كتمشي للجنة الوطنية.

أعطيتكم بعض الأرقام، في السنة الماضية 2011 تمت دراسة 31 نزاع جماعي، سوي منها 10 نزاعات، وفي التسع أشهر الأولى من هذه السنة كانت 36 نزاع اللي عرضت على هذه اللجان، تمت تسوية 9 نزاعات فيها.

دون شك أن هذا الأمر مهم لأنه يحاول يلقى في عين المكان تقريب لوجهة النظر ما بين أرباب العمل وما بين الشغيلة، تعترى هذا الأمر صعوبات مختلفة، في بعض الأحيان مع الأسف بعض الأطراف لا تحضر أو لا تجعل الأمور تمشي إلى آخرها.

على كل حال هذا واحد الإجراء اللي كان في المدونة، وهو يحاول أن يقرب وجهات النظر كلما استطاع إلى ذلك سبيلا.

بدون شك أنه خصنا نغززو الدور ديال هاذ اللجان، وخصنا ربما نعطيوها إمكانيات أكبر باش تشتغل، ومن دون شك على أننا كذلك نحتاج إلى ميكانيزمات أخرى ديال الاحترازية فيما يتعلق بكل الصراعات الجماعية، محتاجين للتحكيم، محتاجين للوساطة والمركزيات النقابية امشيات في هاذ الاتجاه مع الممثلين ديال أرباب العمل، محتاجين باش نطورو السياسة التعاقدية بالاتفاقات الجماعية.

وهاذي كلها أمور اللي غادي تجعمل المناخ ديال الاجتماعي يكون راشد ويجعل على أن الاعتراف بالحق النقابي والاعتراف بالتمثيلية النقابية والاعتراف بأن الأطراف ديال النزاع كيخصهم يلجؤوا إلى وسائل ديال الحوار قبل النزاع.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للفريق الفيدرالي، الأستاذ أفرياط تفضل.

المستشار السيد عبد المالك أفرياط:

شكرا السيد الرئيس.

أعتقد بأنه نحن اليوم مطالبون بأن يكون هناك تقويم لهاته المسألة، مسألة أداء اللجان الإقليمية وأيضا اللجنة الوطنية للبحث والمصالحة. فعلا هناك آليات أخرى لفض هذه النزاعات، ومن ضمنها، كما قلت، السيد

أرباب العمل، هو قانون اللي تيجي العلاقات الاجتماعية وتيجعل أن دولة القانون في المجال الاجتماعي تكون سارية المفعول.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

ننتقل إلى السؤال الموالي موضوعه عدم احترام بعض الشركات الأجنبية لقانون الشغل.. السيد المستشار المحترم، لدينا فرص أخرى للنقاش إن شاء الله بمناسبة دراسة الميزانية، لنا فرصة لتعميق النقاش إن شاء الله.

السؤال الثاني موضوعه عدم احترام بعض الشركات الأجنبية لقانون الشغل، للمستشارين المحترمين السادة: عبد الله عطاش، عبد الإلاه الحلوطي، محمد رماش. الكلمة لأحد السادة المستشارين لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد رماش:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارون،

السيد الوزير المحترم،

في إطار بحث الشركات الأجنبية عن الاستثمار بالمغرب، حيث تكلفه الإنتاج جد متدنية، الأجور منخفضة، وبنية تحتية جيدة وأراضي تمنح مقابل أثمان زهيدة، وإعفاءات ضريبية وجمركية جد مغرية، وإمكانية تحويل الأرباح للخارج بكل حرية، مع دوس للحقوق العمالية بكل سهولة.

فهذه الشركات الأجنبية يمتاز بعضها بعدم التقيد بقانون الشغل والضرب بعمق للحريات النقابية في مخالفة صريحة للفصل 29 من الدستور ومن التعسف الحاصل، الطرد الجماعي للمكاتب النقابية أو الطرد التدريجي المنهج، ونعطي أمثلة لذلك: شركة (YAZAKI) بالقيطرة المتخصصة في إنتاج الكابلاج، وقد طالبنا بالمناسبة من السيد رئيس الحكومة التدخل أثناء جلسته الشهرية معنا داخل هاته الغرفة. وشركة "خاديسا" للنسيج بطنجة.

وهنا نؤكد أن دور مندوبية الشغل غائب من خلال ما يمليه عليها دورها القانوني، ولا بأس كذلك أن نذكر ببعض الشركات الأخرى، كشركة "أمنيوم" بطانطان والتي تشغل 2200 عاملا، مازالوا مطرودين منذ يوليوز الماضي أو واقفين عن العمل، لأن الشركة ببساطة تريد ابتزاز الحكومة من خلال الدعم المطلوب، إضافة إلى أن العمالة هناك لم تقم بدورها المطلوب في إطار لجنة البحث والمصالحة على علة هاته اللجنة.

كما أن شركة "أوكها" للدواجن بتارودانت التي قام صاحبها بطرد 30 عاملا، فرب الشركة وصل به الأمر إلى إجبار العمال المطرودين بتقديم استقالتهم من نقابة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب بحضور العون القضائي إن أرادوا الرجوع إلى العمل، في تحد سافر للقوانين الجارية ولجنة البحث

الوزير، مسألة التحكيم ومسألة الوساطة، إلى غير ذلك.

لكن أعتقد بأن إشكلنا الكبير اليوم هو مسألة عدم احترام ما هو منصوص عليه في القانون ويمكن أن ندلي ببعض.. هناك العديد من المقاولات لا تحترم مسألة لجنة المقابلة، والتي يمكن أن تساهم في أن يكون هناك استقرار داخل المقابلة، لجان الصحة والسلامة، طب الشغل هناك العديد من أرباب العمل يرفضون التعاقد مع أطباء ديال الشغل.

ثم اليوم نتساءل هل لأي عامل على مستوى أي عمالة، هل له سلطة على إجبار رب مؤسسة أن يحترم القانون؟ ليست لأي عامل أية سلطة، وأنا أتحذركم إليكم بحكم ممارس لأكثر من 30 سنة، عايشة هذه المسائل.

في غالب الأحيان يكون هناك هاجس للسيد العامل على أن المؤسسة يجب ألا تغلق، وطبعاً يكون إلى جانب رب المؤسسة.

ونحن نعلم أنه في العالم كله أن قانون الشغل هو قانون اجتماعي، وعندما نتحدث عن أي قانون اجتماعي فهو يأتي لإنصاف الطرف الضعيف، والطرف الضعيف في هذه الحالة هو الأجير، هو العامل.

لذلك، فنحن اليوم محتاجون إلى ثقافة جديدة في التعامل مع النزاعات الاجتماعية، سواء الفردية منها أو الجماعية، وهذا لن يتأتى إلا في إطار حوار اجتماعي حقيقي، حوار اجتماعي ثلاثي بين الحكومة وأرباب العمل وأيضا المراكز النقابية الأكثر تمثيلية.

ومن هنا، المفاوضات الجماعية التي تفضي إلى إبرام اتفاقيات جماعية، على اعتبار أنها يمكن أن تكون عنصرا من عناصر الاستقرار داخل المقابلة وداخل المجتمع طبعاً.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. لكم الكلمة، السيد الوزير، للرد على التعقيب.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

السيد الرئيس،

السيد المستشار المحترم أظن بأنه أنا متفق معك بلي خصنا الحوار الاجتماعي، ولكن ت يظهر وأنت تعلم من دون شك أن هناك آليات ديال هاذ الحوار الاجتماعي، كين آليات داخل المقاولات، كين آليات على المستوى ديال القطاعات الاقتصادية، كين آليات على المستوى الوطني، وأتم كنتاوروا مع (CGEM)، كنتاوروا مع الوزارة المكلفة بالوظيفة العمومية، كنتاوروا في إطار المجالس ثلاثية التركيب، كنتاوروا في إطار المجلس ديال السلامة، كنتاوروا في إطار المجلس المتعلق كذلك بالأوقاف الجماعية، هذه كلها إطارات ديال الحوار الاجتماعي، ثم هاذ اللجان الإقليمية هي لجان لتقريب وجهات النظر، لا تلغي الأمور الأخرى اللي هي في يد الشغيلة.

وعلى كل حال القانون الاجتماعي معمول باش يجي الشغيلة وكذلك معمول باش يجي العلاقات الاجتماعية برمتها، ما هواس قانون موجه ضد

ومشيو يدوزوا العيد، كيبقاو الناس يشتعلا. إذن كين ظروف اللي القانون كيسمح بها باش الناس يستمروا. إذا كينة خروقات ديال القانون في جهات معينة كيف ما أشار إليها السيد المستشار المحترم، احنا مستعدين ندرسوها ونفعلو التفتيش ونفعلو كل ما يسمح به القانون لحماية حقوق ديال العمال. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للسادة المستشارين.

المستشار السيد عبد الإله الخلوطي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

أولا، السيد الوزير، السؤال لا يختلف تماما عن السؤال المطروح والذي بين أيديكم، فقط السؤال الذي بين أيديكم هو سؤال مجمل، والسؤال الآن فيه بعض الأمثلة والنماذج فقط، أما محور السؤال فهو لازال نفسه.

القضية الثانية، السيد الوزير، نحن اليوم نقدر أيما تقدير الجهود التي تبذلها الحكومة، ونقدر أيما تقدير الجهود التي تبذلها مجموعة ديال الأطراف من أجل جلب الاستثمار للبلاد، واحنا عارفين اليوم بأن الظروف الاقتصادية ديال بلادنا هي في أمس الحاجة اليوم إلى جلب أكثر ما يمكن من الاستثمارات لمصلحة البلاد.

ولذلك، السيد الوزير، ونعلم أن الاستثمار جبان، ولكن نقول، السيد الوزير، على أن هذا الأمر لا ينبغي أن يكون على حساب الحقوق المشروعة للطبقة العمالية في المغرب، نحن اليوم نقول، السيد الوزير، من خلال الأمثلة التي قدمت أنكم تتحملون، السيد الوزير، ونقولها لكم بكل أحوه، تتحملون مسؤولية اليوم كبرى في استقرار المؤسسات الإنتاجية في بلادنا.

لا يعقل، السيد الوزير، اليوم أن هاذ المشاكل تكون بهاذ الحجم هذا وأن لا تتعاطى معها بالسرعة وبالقوة اللازمة للحفاظ على استقرار المؤسسة وللحفاظ على السلم الاجتماعي.

نحن نقابات، السيد الوزير، اليوم تتحمل مسؤوليتنا الوطنية في الدفاع عن بلادنا والدفاع عن مصلحة البلاد والدفاع عن الاستثمار في البلاد، ولكن ينبغي أن يكون التعاون من طرف الجميع، التعاون من طرفكم والتعاون من طرفنا. هذا التعاون، السيد الوزير، لا يمكن أن يتحقق إلا بتفعيل كل الآليات ديال تجاوز كل الإشكالات التي تطرح في مجموعة ديال المؤسسات الإنتاجية.

السيد الوزير، لما تقع الآن مشاكل في هذه المؤسسات الإنتاجية، لا

والمصالحة بالإقليم.

واليوم، السيد الوزير، تعرض عمال شركة (Sigidima) للنظافة بالدار البيضاء من طرف بلطجية الشركة، حيث تم طعن أحد العمال المنفذين لوقفه احتجاجية بسكين أمام أعين السلطات المحلية.

إن هذه الشركات الأجنبية الكثير منها لا يحترم أيام العطل ولا نظام الأجور، وهنا نذكر بالخرق السافر الذي تعرض له ربانة شركة اتحاد المغرب والإمارات العربية المتحدة للصيد بأعالي البحار (UMEP) التابعة لمجموعة (SOMED) بميناء أكادير وطرده 9 منهم، وعوض أن تتدارك الإدارة هذا المشكل بفتحها نقاشا مسؤولا مع المكتب النقابي تمادت في تعسفها، حيث أقدمت على هذا الفعل في حق من عملوا 21 سنة، بل لجأت بهؤلاء الربانة إلى ردهات المحاكم تحت طائلة الفصل 288 من القانون الجنائي، والإدارة في شخص مديرها العام الذي لم يرد أن يفتح الحوار لحد الآن مع هؤلاء، كما عمل الرئيس المدير العام كذلك في عدم استقبال وفد برلماني بالدار البيضاء.

في الختام، ما هي الإجراءات التي تنوون اتخاذها لفرض سيادة القانون على هاته الشركات، السيد الوزير المحترم؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم. لكم الكلمة السيد الوزير.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

يؤسفني أن هذا السؤال الذي تلي علي ماشي هو اللي عندي باش نجابو عليه، ولو أن السيد المستشار أعطاني هذه المعطيات اللي أدلى بها الآن لأمكنني أن أعطيه أمور اللي هي دقيقة، فهذا بغيت نجابو بصفة عامة، لأن السؤال الذي طرح علي طرح بصفة عمومية.

في هاذ البلاد كين قانون واحد هو قانون الشغل تيسري على كل المقاولات اللي كتخدم في هاذ البلاد، كيفما كان رأسالها، مغربي أو أجنبي أو باشتراك ما بين المغاربة وما بين الأجانب، كلهم يسري عليهم القانون وكلهم خصهم يحترموا القانون وكلنا خصنا نشتعلا في هاذ الاتجاه.

فيما يتعلق بالشق المتعلق بالأيام ديال العطل والعطل الدينية، كين ظروف بالنسبة لبعض الحالات ديال بعض الناس اللي كيشتعلا اللي يمكن يشتعلا أيام العيد، كيطهر لي في الوظيفة العمومية كين ناس كيشتعلا نهار العيد، الناس اللي متكلفين بالأمن وبالمستعجلات ديال المستشفيات والناس اللي يتقابلوا السلامة ديال الطيران، إلى غير ذلك، كيشتعلا في أيام الأعياد، سواء كانت وطنية أو دينية.

كذلك كين بعض القطاعات الاقتصادية اللي ما تيمكش يحبسوا، اللي

طبقا لمضامين المذكرة الوزارية عدد 176 الصادرة بتاريخ 19 نوفمبر 2010 بشأن العمل بالساعات الإضافية لسد الخصاص في إطار هيئة التدريس، سمح للعديد من حاملي شهادات الإجازة بمباشرة مهمة التدريس بعد قبول ترشيحاتهم من مصالح وزارتهم.

وحيث أن جميع الأساتذة العاملين بموجب هذه المذكرة يشتغلون 30 ساعة في كل أسبوع دراسي كباقي الأساتذة الرسميين، وحيث أن الأساتذة المتقاعدين يزاولون مهامهم في مناطق صعبة رغم التعويضات الضئيلة التي لا يتوصلون بها إلا بعد ممت السنة الدراسية، فإن مضامين المذكرة لا تنطبق تماما على هذه الوضعية، إذ حددت المقادير الممنوحة عن كل ساعة عمل في 34,50 درهم بالنسبة لأساتذة التعليم الابتدائي، و67,50 درهم بالنسبة لأساتذة التعليم الإعدادي، و105,60 درهم بالنسبة لأساتذة التعليم الثانوي.

انطلاقا مما سبق، نسألكم، السيد الوزير المحترم: ما مدى التزام وزارتم بتطبيق مضامين المذكرة الوزارية المتعلقة بالتعويض عن ساعات العمل الإضافية لسد الخصاص في إطار هيئة التدريس؟
ثانيا، ألا تفكرون بتحسين الوضعية الاجتماعية وضمان حقوق الأساتذة لسد هذا الخصاص؟
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني للإجابة على السؤال، فيفضل مشكورا.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني (نيابة عن السيد

وزير التربية الوطنية):

شكرا السيد الرئيس.

الشكر موصول للسيد المستشار المحترم وللفريق الحركي على إثارة موضوع هذه الشريحة من شبابنا المجازين، من هاذ المنبر، وبهذه المناسبة لا بد أن نخييم على أنهم انخرطوا في واحد المجهود وطني لسد الخصاص في بعض المناطق التي تعرف إشكال لتغطية هذه الخدمة العمومية للتعليم، وكونه سد خصاص فهو عندو وضعية انتقالية وضعية ظرفية واستثنائية.

إذن المطلوب أن الدولة والحكومة تمشي إلى تثبيت الخدمة ديال التمدرس ديال أبنائنا وبناتنا في كلا المناطق، بما فيها المناطق الصعبة والجبلية بشكل قار ودائم.

هذه الوضعية، كما أشرتم السيد المستشار المحترم، نظمت في إطار المذكرة رقم 176 التي أشرتم لها والتي راعت أنها توفر واحد الاعتقاد لهذه الشريحة على أساس أنهم يشتغلون بواحد التعويض مقبول، لكن الوزارة واعية بأنه هذا التعويض يحتاج إلى مراجعة، علما بأنه كما قلت استراتيجيا هذا سد الخصاص يجب أن يزول لكي يكون الوضع الطبيعي هو وجود

نجد من يخاطب، لا المؤسسات على المستوى الإقليمي ولا على المستوى الوطني نجدها.

الناس اللي كتقول، السيد الوزير، كنتستدعيوهم وبعض الأطراف ما كنتجيش، قولها، السيد الوزير، بشكل مباشر، بأن هاذ الأطراف اللي ما كنتجيش هم الأطراف المعنية بالباطرونا، ولما نتكلم عن الباطرونا لا نتكلم عن كل الباطرونا ولكن نتكلم عن الباطرونا التي لا تحترم الحقوق المدونة في المدونة وفي القانون.
وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد الوزير، لك الكلمة في إطار الرد على التعقيب، تفضلوا.

السيد وزير التشغيل والتكوين المهني:

أظن بأن السيد المستشار المحترم احنا متفقين بأن القانون خصو يحترم، واحنا كذلك متفقين بأنه تضافر الجهود ديال الجميع ولا نلغي مسؤولية وزارة التشغيل والتكوين المهني في هاذ العملية، ولكن لا ألغي مسؤولية كل الأطراف التي تعمل في هذا الحقل.

ولهذا، تبيظهر لي بأن هاذ الأمر خصنا نتعاونو فيه جميعا باش نوصلو لعلاقات اجتماعية التي تحمي مصالح كل الأطراف، مصالح العمال على راسي وعيني، وهاذ الشيء اللي تعلمت في حياتي كلها ندير، وكذلك مصالح المستثمرين ومصالح الاقتصاد الوطني، خصنا نتعاملو مع هاذ الأمر بما ينبغي من جدية ومن عمق ومن رؤية بعيدة المدى.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على مساهمتكم القيمة في هذه الجلسة.
ننتقل إلى السؤال الآني الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية، وموضوعه مدى التزام وزارة التربية الوطنية بتطبيق مضامين المذكرة الوزارية المتعلقة بالتعويض عن العمل بالساعات الإضافية لسد الخصاص في إطار هيئة التدريس، وسيتولى الإجابة عنه بالنيابة السيد وزير العلاقات مع البرلمان.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال، تفضل السيد الرئيس، الأستاذ عمر أذخيل.

المستشار السيد عمر أذخيل:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين.
السيد الرئيس المحترم،
السادة الوزراء المحترمين،
إخواني المستشارين المحترمين،

داخل الحجرات الدراسية نظرا لصغر سن الأستاذ مع الطلبة الموجودين. وبالتالي، نتمنى من الوزارة بأن تعطي عناية خاصة بالنسبة لهؤلاء الأساتذة الذين توقع وزارة التربية الوطنية معهم الشراكات في هذا الإطار، ومن أجل سد الخصاص الحاصل في وزارة التربية الوطنية وبصفة خاصة في العالم القروي.

وبالتالي تعطي كذلك عناية خاصة بالنسبة للأساتذة الصغار في السن بل عدم لجوءهم إلى الثانوي، مع العلم بطبيعة الحال بالنسبة للتعليم الثانوي فيه خصائص وخصائص كبير جدا. شكرا للسيد الرئيس. شكرا للسيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني (نيابة عن السيد وزير التربية الوطنية):

شكرا للسيد الرئيس.

هو، السيد المستشار المحترم، ما يمكنني إصدار على الحكومة أي تعبير في أي شيء رسمي يفيد تحقير عمل عامل ما في الدولة، لاسيما إذا كان يتعلق بواحد الشباب اللي هما ناضلوا وامشوا لمناطق نائية، وصعب باش يتعاطوا لواحد المهمة ديال تدریس أبنائنا وبناتنا. وبالتالي، هذا أمر منفي مطلقا وما يمكنني لو يكون، وما يمكنني يتنسب للحكومة نهائيا.

لكن هاذ الشريحة -كما قلنا- هي وضع ظرفي، تعاقدي ظرفي انتقالي، لا يمكن له أن يستمر، وتمناؤنا إن شاء الله هاذ الشباب اللي اخذوا تجربة في التدریس، وضحووا يعني أحيانا شهر أو بضع، يعني من 2010 تقريبا، هاذو تمناؤنا يكونوا إن شاء الله من الناس اللي غادي يستافدوا ويفوزوا في المباريات القادمة، لأن على الأقل عندهم الآن واحد التجربة وعندهم واحد الأهلية. شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

نتنقل إلى السؤال الموالي يتعلق بتدهور البنيات المدرسية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، فليفضل أحد السادة المستشارين مشكورا.

المستشار السيد أحمد العاطفي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

هيئة تدریس قارة وفي إطار الوظيفة العمومية.

الحكومة طبعا لجأت إلى تعاقد مع هؤلاء الناس، ولا يترتب عليه أي شيء لأنه تعاقد ظرفي، وبتاريخ 15 أكتوبر 2012 الوزارة اقترحت مشروع مرسوم يهدف إلى الرفع من مقادير التعويضات الممنوحة عن كل ساعة عمل إضافية، أحيل على مصالح الاقتصاد والمالية بتاريخ -كما قلت- أكتوبر 2012.

إذن إن شاء الله الوعي ديال الحكومة بأهمية إصلاح هذه الوضعية قائم، ووعينا أكبر بضرورة تجاوز هذا الوضع إلى وضع اللي هو شامل وقار بتوفير الموارد البشرية، ولاحظتم الآن المجهود عمل على مستوى قانون المالية من خلال مناصب الشغل اللي أخذت حصة مهمة لوزارة التعليم، وبالتالي إن شاء الله تحسن أوضاعنا الاقتصادية وتحسن مالية الدولة سيكون من أهم أورايش خدمة المواطنين وتمكينهم من الخدمة في مجال التعليم لأبنائهم وبناتهم.

فلهدا إن شاء الله نحن متفقون، لكن الإشكال طرحتوه ديال التأخر في موضوع استلام هذه التعويضات هذا حسب المعلومات اللي عندنا ما كايبنش يعني ما يفيد أن هناك أمر محرج، لكن إذا كانت عندهم معطيات، احنا إن شاء الله جاهزون باش ندرسوها مع السيد وزير القطاع وتأخذ مجراها إن شاء الله إلى الحل. شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. السيد المستشار، لكم الكلمة في إطار التعقيب.

المستشار السيد عمر أذخيل:

شكرا للسيد الوزير.

كما لا يخفى عليكم بالنسبة لهذه الفئة العريضة من الأساتذة، قدموا توضيحات جلييلة من أجل إنقاذ أبنائنا وبناتنا من الضياع جراء الهدر المدرسي.

ومن أجل تعويض الخصاص في الموارد البشرية في قطاع التربية الوطنية بصفة خاصة وفي إطار هيئة التدریس بصفة عامة، نتأسف بالنسبة للوزارة خرجت كذلك مذكرة ما تعرفوهاش بالنسبة للمذكرة التي أشرتم لها في يوم 15 ولكن هناك كذلك مذكرة في يوم 5 أكتوبر 2012 تصف أساتذة التدریس تصفهم بأنهم غير شي حاجة تكيلية بالنسبة للأساتذة، وبالتالي هم أصبحوا تقريبا عبء على هيئة التدریس بصفة عامة بالنسبة داخل المؤسسات، يعني أصبحوا كلاجئين أو شيء من هذا القبيل بالنسبة للمؤسسات التعليمية، وبالتالي لا يعاملون بنفس المعاملة التي يعامل بها المدرسون الرسميون.

ثانيا، كذلك هناك إشكال، هناك البعض من هؤلاء المدرسين الذين يكونون صغارين في السن ويتم لجوهم إلى الثانويات، وتقع مشاكل كذلك

يتزايد، لاحظوا الخصاص الي كايين على المستوى، راه في سؤالكم مشكوراً، ذكرتم هاذ التراكم ديال هاذ الخصاص؛

- تجديد الأثاث المدرسي بما يقارب 11.000 مؤسسة تعليمية؛

- تجاوز الخصاص الحاصل على مستوى الربط بشبكة الكهرباء والماء والتطهير؛

- إرساء نظام أقل كلفة، هذا اللي معروف بـ (les puits canadiens)، نظام ديال التدفئة كيستعمل الطاقة الحرارية ديال الأرض، في ما يقارب 3200 مؤسسة تعليمية في أفق 2016، وطبعاً في المناطق اللي فيها صعوبة ديال الطقس؛

- انطلاق مشروع تعويض البناء المفكك باعتماد برنامج في سنوات متعددة، غادي يمس حوالي 1000 حجرة في هاذ السنة 2013.

على مستوى الشركات، هذا محور استراتيجي كبير، تم توقيع اتفاقية أمام جلالة الملك، شراكة يوم 11 شتنبر 2008، المتدخلون فيها أساسياً كايين الداخلية، الطاقة والمعادن وقطاع الماء والبيئة وكايين المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، المعطيات والمساهمات ديال القطاعات الثلاث في هاذ الشراكة تؤكد مرة أخرى أنه الحكومة عازمة اليوم على إعطاء التعليم عناية كبيرة من أجل تجاوز التراكمات والتأسيس لمرحلة وإن شاء الله نهضة جديدة.

شكراً لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً. الكلمة للسيد المستشار المحترم من فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل.

المستشار السيد أحمد العاطفي:

شكراً السيد الرئيس.

لا يخفى عليكم، السيد الوزير، منذ أكثر من عقدين تلاشت وتهالكت في جل المقرات التعليمية، خاصة تلك التي تم توريثها عن النظام التعليمي لما بعد الاستقلال، حتى ليخيل للمرء أنه أمام مؤسسات سحجية وليس أمام مؤسسات تعليمية، تربي فيها أجيال المستقبل للاندماج في عولمة القرن 21.

أما في العالم القروي وبالوادي النائية، حيث أنه من الصعب جداً إبداء أي تقييم حول فضاءاتها، تفتقد إلى كل الشروط الهندسية والمعمارية التي ينبغي توفرها في أية بناية تعليمية، فأغلب المدارس الدراسية في دواوير هذه الوادي لا تتطابق مع الواقع وكذلك العناوين المكتوبة فوق بناياتها، حيث لا تتوفر هذه الأخيرة لا على حجرات دراسية بالمواصفات القانونية والهندسية، وعلى ساحات تتوفر فيها الشروط التربوية والترفيهية وعلى مرافق صحية ولا حتى على إضاءة مناسبة، مما يجعلها فقط عبارة عن إسم بدون مسمى.

وفي هذا الإطار، نقتراح من فريق الأصالة والمعاصرة انخراط الحكومة في

توجد بعض المؤسسات التعليمية، خصوصاً بالعالم القروي، في وضعية مزرية نتيجة لتدهور البنايات المدرسية وتضرر تجهيزاتها ومرافقها، وهي وضعية لا تساهم بل لا تسمح بتوفير الشروط الضرورية للدراسة.

وأمام تراكم هذا التدهور وهذه الأضرار التي لحقت هذه المؤسسات منذ سنوات عديدة، نساألكم السيد الوزير: هل لدى الوزارة مخطط استعجالي لإصلاح وترميم المؤسسات التعليمية المتضررة وتوفير التجهيزات والمرافق الضرورية بها؟ وما الذي قامت به الوزارة من أجل تعبئة كافة شركائها من جماعات محلية ومجتمع مدني في أفق التغلب على إكراهات الموارد المالية المحدودة؟

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً للسيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الجواب عن السؤال.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني (نيابة عن السيد

وزير التربية الوطنية):

شكراً السيد الرئيس.

شكراً السيد المستشار المحترم.

غادي تلاحظوا معي، السيد المستشار، من خلال لغة الأرقام التي لا تخابي أحد، أن هاذ الحكومة هاذي إن شاء الله معها غادي يعرف التعليم والبنية ديالو المؤسساتية نقلة نوعية وغادي نقول تاريخية بلغة الأرقام، غادي نتكلم على التأهيل من بعد.

لكن لاحظ معي الآن أن مجموع المؤسسات اللي كايين اليوم، في بلادنا على المستوى الوطني، الابتدائي ديالها والإعدادي والثانوي التأهيلي، احنا اليوم في 10.208. الحكومة اليوم في 2013 إن شاء الله وبهاذ الميزانية المرسودة لهذا القطاع الإستراتيجي والحيوي غادي نمشيو في البناء فقط ما بين المدارس: 569، الإعداديات: 80، الثانويات: 60، الداخليات: 30، إلى آخرة، احنا داخلين تقريبا على 809 مؤسسة سبتني، إذن من الفترة ديال الاستقلال إلى اليوم احنا في 10.000، اليوم احنا غاديين في سنة واحدة إلى 800.

فيما يتعلق بالتأهيل، الوزارة قامت بتأهيل 8000 مؤسسة، وتزويدها وتزويد أكثر من 4000 بالماء الصالح للشرب خلال الفترة ديال 2009-2012، هذا عمل تم بشراكة عمومية وخواص واللي مس أيضا 1400 مؤسسة تعليمية خلال موسم 2009-2010.

2013-2016 في هاذ المرحلة أشنو اللي مبرمج؟

- إصلاح ما يقارب 11 ألف مؤسسة تعليمية؛

- إنجاز سياجات ومرافق صحية بما يقارب 8000 مؤسسة تعليمية، لاحظوا عندما نتكلم على الرقم الوطني أشنو فيه، ذاك الشي اللي غادي

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على المساهمة.

نتقل إلى السؤال الموالي الموجه إلى السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون حول عودة المغرب للمنتظم الإفريقي. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي لتقديم السؤال، فليفضل.

المستشار السيد حفيظ وشاك:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

أخواني، أخواتي،

السادة الوزراء،

مباشرة بعد سقوط نظام العقيد معمر القذافي تغير واقع التحالفات في القارة الإفريقية مع رغبة عدة دول صديقة للمغرب في أخذ مبادرة فعلية لإعادة الأمور إلى نصابها السليم من خلال عودة المغرب إلى منظمة الإتحاد الإفريقي، التي كانت تتحكم فيه العواصم الأنجلوساكسونية ومحور جوهانسبورغ - لاغوس - طرابلس - الجزائر العاصمة، المناهض دوما للحقوق المغربية المشروعة.

وعودة المغرب إلى الساحة الإفريقية تنظيما لن يكون سوى ترجمة لتواجد أكثر أهمية اليوم للرباط بعدد من الدول الإفريقية اقتصاديا وأمينا وتمويا، وهكذا فإن المغرب عضو فاعل في اللجنة الأومية الخاصة بدعم السلام، يسهم في إعادة بناء المؤسسات السياسية والانتقال الديمقراطي ببعض البلدان الإفريقية، حيث هناك 1561 من أفراد القوات المسلحة الملكية يقومون بحفظ السلام ببعض بؤر التوتر، كالكونغو الديمقراطية وساحل العاج سابقا كذلك وغينيا بيساو.

كذلك المغرب هو ثاني مستمر إفريقي بعد جنوب إفريقيا، خاصة في قطاع الأبنك، التأمين، المواصلات، المقاولات، البناء، إلى غير ذلك، ويستقبل سنويا 8000 طالب ينحدرون من أكثر من 40 دولة إفريقية، 6500 منهم لهم منحة مغربية.

كما أن صاحب الجلالة قام بعدة زيارات إلى المنطقة، وتربط المغرب صدقات متينة مع عدة دول، وبكل هذا التواجد وهذه العلاقات لم يمكن للمغرب من تكوين رأسال سياسي، إذ ليس هناك رابط بين الخط الإستراتيجي والإجراءات الملموسة المشتتة، وهذا ما برهنت عليه مثلا الطريقة السيئة التي تم بها تدبير ملف الخطوط الجوية الملكية مع السنغال.

إذن، السيد الوزير، ألا ترون أن الفرصة أصبحت مواتية للعودة إلى المنتظم الإفريقي، للإتحاد الإفريقي، بعد 28 سنة من نهج سياسة الكرسي الفارغ، وذلك باستغلال الدبلوماسية المغربية للتحويلات المسجلة في القارة

مخطط يقوم على تشييد البنايات التعليمية وفق تصاميم هندسية ومعمارية تتناغم والبيئة الثقافية والاجتماعية المحلية، وتتوفر فيها كل المواصفات القانونية وشروط السلامة الصحية والأمنية وتجهز بكل وسائل التكيف والتدفئة، خاصة في بعض المناطق الباردة كمنطقة الأطلس التي يشكو تلامذتها في فصل الشتاء من البرد القارس وشدة الصقيع.

كما ينبغي قبل بداية كل سنة دراسية أن يتم تبيض كل جدران المدارس والثانويات والجامعات وطلاء أبوابها ونوافذها وتشذيب أشجارها ومساحتها الخضراء، مما سيسهر التلاميذ، سواء القدامى أو الجدد، وحتى الأساتذة بأن مؤسساتهم التعليمية في استقبالهم لموسم دراسي جديد وبكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار، وشكرا للسيد الوزير على مساهمته ومواكبته لجميع جلسات هذا المجلس.. لكم رد على التعقيب، تفضلوا.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجمع المدني (نيابة عن السيد وزير التربية الوطنية):

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم، مقترحاتكم محل ترحيب، والمخطط جاهز، لكن بهذه المناسبة خليني نثير معكم واحد الإشكاليتين كبيرتين:

المدرسة اليوم كمؤسسة تعيش اعتراب داخل محيطها، لا يكفي أن تأتي الحكومة أو الجماعة أو أي جهاز ويستثمر ويدير أموال ويبني حيوط ويبني جدران ويدير سور، إلى آخره، إذا لم يتم احتضان المدرسة من طرف محيطها، فإنها تتلاشي.

الاحتضان اليوم عنده واحد الباب كبير هو دور المجمع المدني، دور الآباء، دور الأعمام في تأسيس الجمعيات الراعية والمصاحبة لهذه المؤسسات.

أتم تلاحظون كثيرا من المدارس في إطار المقارنة تيكون فيها واحد الجمعية نشيطة ديال الآباء والأعمام، كيشغلوا، وعلاقة وطيدة مع الإدارة، مع المدرسين، فيها حيوية، طرحوا أمور، يعني كنصبغ، كنشجر، كانت فيها أنشطة، إلى آخره.

عندما تكون الأسر بعيدة عن هذه المؤسسات، تتركها للإدارة، مها كان مجهود الإدارة، لا بد أن يقع الخصاص، فلهاذا هذا نداء أنه المجمع المغربي يعتبر المدرسة هي منطلق كل إصلاح، منطلق كل نهضة، يحضنها ويتبناها ويعتبرها محط أمل، ويشغل معها ومع الإدارة ديالها، باش إن شاء الله نمشيو لهاذ الطموحات كلها، أنها تولى عندنا مدارس تشرف الأستاذ، الأسرة، التلميذ، المفتش، تشرف المجمع لأنها هي المحطة ديال إنتاج إن شاء الله النخب ديال المستقبل.

صحيح أنه اليوم خصنا نستثمر التحويلات التي وقعت، سقوط نظام القذافي الذي كان يتلاعب ويدعم الانفصاليين، سقوط نظام باجو، اليوم عندنا صديق في هذه الدولة، في ساحل العاج، هناك دول أخرى نتيجة الحوار والعمل الدبلوماسي والعمل التمتوي اللي قام به المغرب وفي إطار التعاون الدولي أصبح عندها وجود، يجب أن نستثمر هذا لمستقبل أفضل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة لفريق الاتحاد الاشتراكي في إطار التعقيب.

المستشار السيد حفيظ وشاك:

في الحقيقة أنا أتفق معكم وأي مغربي ما يمكنش ينازع في هاذ المسألة لأن هاذي مسلمة. احنا نتكلم على أن الآن هناك ملف اللي كان يدار بشكل آخر، الآن هناك معطيات جديدة، هذه المعطيات هناك تحولات جيو سياسية الآن في الساحة، هناك العدد الآن، عملية حسابية، عدد الدول التي سحبت 12، اللي ما كان عندها حتى شي 17، إلى غير ذلك، وكما صرحتم أن الآن عندنا 70% يعني لصالح المغرب.

إذن الدور يبقى عندنا أن الدبلوماسية المغربية خصها تتحرك، خصها تستعمل وسائل الضغط نتاعها، مع العلم على أن هناك دول صديقة اللي هي ربما فكرت باش تاخذ المبادرة باش أن المغرب يدخل للاتحاد الإفريقي.

الدبلوماسية المغربية خصها تمشي في هاذ الاتجاه، السيد الوزير، لأن هناك معطيات جديدة، هناك دول سحبت اعترافها، هناك الآن المغرب بموقع اقتصاديا، كباش احنا متواجدين في عدة دول، أكثر من 40 دولة، 53 دولة كايبة، أكثر من 40 دولة متواجدين اقتصاديا عن طريق الأبنك ديالنا، عن طريق شركات التأمين ديالنا، عن طريق المقاولات ديالنا، وعندنا الآن لوبيات مغربية، واش ما نستطعوش نخلقوا واحد اللوبي اللي يجعلنا مع الدول الصديقة اللي يمكن لنا نرجعو، وخاصة كيف ما قلت أن المحور الأنجلوساكسوني اللي كان نتاع جوهانسبورغ ولاغوس وطرابلس وليبيا تهرس، لأن اللي كان متحكم في المنتظم الإفريقي هم الدول الأنجلوساكسونية.

الآن هاذ الحلف يعني ربي دار خير وشتتو، بكل صراحة بنسط الأمور، السيد الوزير، لأن ربي صوب فيه واحد القنبلية، القذافي امشي، كذلك الجزائر أصبحت الآن سياستها نوعا ما محاصرة، يمكن لي نسميها ما ابقاش عندها ذاك التحرك في شمال إفريقيا كيف ما كان عندها في السابق، هاذي معطيات جديدة اللي يمكن الدبلوماسية المغربية تستغلها، ولازم خصنا نرجعو لهذا.. لأن في 1961 احنا أسسنا الوحدة الإفريقية، يعني لازم خصنا نرجعوا بإذن الله وقوته، "إِنَّ بَعْلَمَ اللَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ خَيْرًا مِّمَّا تُبَيِّنُونَ خَيْرًا".

وشكرا.

السراء، تبعا للتحويلات السياسية المؤثرة في الشمال الإفريقي؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار. الكلمة للسيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون، بعد الترحيب به فليفضل مشكوروا.

السيد سعد الدين العثماني، وزير الشؤون الخارجية والتعاون:

شكرا السيد الرئيس.

نشكر الفريق الاشتراكي على طرح هذا السؤال المتعلق بإمكانية عودة المغرب إلى المنتظم الإفريقي.

وأود في هذا المضمار أن أذكر بأن المغرب غادر المنتظم الإفريقي آنذاك منظمة الوحدة الإفريقية منذ 28 سنة كما ذكرتم، وجميع هيئاتها بطبيعة الحال، لكنه غادرها بسبب الخرق السافر الذي وقع لميثاق منظمة الوحدة الإفريقية، إذ اعتبرت جمهورية وهمية غير معترف بها إلى اليوم دوليا وليس لها وجود حقيقي ولا سيادة لها اعتبرت عضوة، على الرغم من أن ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية آنذاك ينص على أنه لا يكون عضوا في منظمة الوحدة الإفريقية إلا دولة مستقلة ذات سيادة.

لكن، اليوم عندنا إشكال هو أن منظمة الوحدة الإفريقية والمغرب مؤسس لهذه المنظمة تغيرت وأصبح عندنا الاتحاد الإفريقي، هذه المادة التي تنص على هذه المقتضيات بالنسبة للعضوية في منظمة الوحدة الإفريقية أزيلت في ميثاق الاتحاد الإفريقي، أزيلت.

فإذن، الأسباب التي كانت قائمة يوم انسحب المغرب من منظمة الوحدة الإفريقية لا تزال قائمة، وأؤكد لكم أنه ليس هناك أي مغربي يمكن أن يقبل أن نكون أعضاء في منظمة وبقوارنا جمهورية وهمية تبنى على نقض سياسة المغرب في الدفاع عن وحدته والدفاع عن سلامة أراضيه مما تقتضيه جميع المواثيق الدولية بما فيها ميثاق الأمم المتحدة. وإذن لا يمكن للمغرب أن يقبل هذا المقتضى.

اليوم فعلا وقعت تحولات بفعل السياسة التي قادها المغرب، دبلوماسية منسجمة فاعلة على الأرض، ليس في ظل هذه الحكومة فقط، هذا قديم، هذا مسار.

اليوم نهني أنفسنا أنه استطاع المغرب أن يقنع العديد من الدول التي كانت في البداية لأسباب سياسية، لأسباب ظرفية ولأسباب أخرى اعترفت بهذه الجمهورية الوهمية فسحبت اعترافها أو جمدهت.

اليوم، وكما قلت من قبل في إحصائية معروفة الدول الإفريقية هي 53، 17 دولة لم تعترف قط، 12 دولة سحبت اعترافها، 6 دول جمدت اعترافها، فاليوم عندنا ما يقرب من 70% من دول الاتحاد الإفريقي غير معترفة بهذه الجمهورية. إذن كيف يمكن لكيان أن يكون عضوا في منظمة و70% غير معترف بها؟ هذا غير معقول.

الإيجار يعني (Leasing) والمشاركة والمراجعة، لم تعرف إقبالا مهما ولم تساهم في رفع حجم القروض الموزعة في الاقتصاد الوطني، نظرا لكونها أكثر تكلفة من الصيغ الكلاسيكية من جراء ارتفاع تكاليف التسجيل والتحفيز، ومن جهة أخرى هناك غياب لعملية إشهار هذه المنتجات البديلة.

لذلك، فإننا نود أن نعرف الإجراءات التي ستتخذها وزاراتكم لاستدراك النقص الحاصل في هذا الميدان، وما هي تصوراتكم حول مساهمة هذه السياسة البنكية الجديدة في تمويل الاقتصاد الوطني على المدى القصير والمتوسط؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد ادريس الأزمي الادريسي، الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أشكر الأخ المستشار المحترم من الفريق الاشتراكي على طرحه هذا السؤال المهم. وأود أن أعطي بعض المعلومات حول الإجراءات التي اتخذتها الحكومة من أجل تفعيل المنتجات البديلة، كيف ما سبق وذكرتم بالفعل المغرب عرف تجربة منذ 2007، ولكن هذه التجربة لم تعرف تطورا ملموسا للأسباب التي ذكرتم مشكورين.

بطبيعة الحال هذه الحكومة انطلقا من هذه التجربة القائمة، انطلقا كذلك من كون هناك فوائض في الرأسمال في مجموعة من الدول الشقيقة والتي يمكن أن تستثمر في المغرب انطلقا من كون أن هذه المنتجات يمكن أن تؤدي دورا مهما في تعبئة الادخار الوطني الداخلي، اشتغلنا في إطار القانون البنكي الحالي على تعديل هذا القانون، تعديل القانون البنكي الحالي وتم إدماج باب خاص بالبنوك التشاركية التي ستستعمل هذه المنتجات البديلة، المراجعة، المضاربة، المشاركة، الإيجار ومجموعة من المنتجات الأخرى، هذا القانون البنكي الجديد فيه أنه يعرف هذه المنتجات، يعطي الإطار القانوني لمزاولة هذا النشاط، ويعطي الإطار العام للإشهار وللتعريف بهذه المنتجات.

الآن هذا المشروع في بداية شهر غشت تم عرضه في الموقع ديال الأمانة العامة للحكومة في إطار التشارك مع عموم المواطنين وكذلك مع عموم المعنيين بهذا الأمر لمدة شهر، انتهت هذه المدة، حصلنا على مجموعة من الملاحظات، ملاحظات مهمة كانت من المهنيين أصلا بالنظر للتجربة التي عرفها المغرب، ولكن كذلك بالنظر للتجربة العالمية.

أدجنا هذه الملاحظات، ولاسيما الملاحظات التي كان فيها واحد

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة للرد على التعقيب.

السيد وزير الشؤون الخارجية والتعاون:

شكرا السيد المستشار. أنا أريد أن أؤكد مرة أخرى أن الدبلوماسية المغربية مواكبة لهذا الملف باستمرار، وتفكر فيه ليل نهار بدون مبالغة. ثانيا، نحن في تواصل مع أصدقائنا الأفارقة الذين هم بمبادرة منهم كما ذكرت، هم أنفسهم يقولون متى غادي ترجعوا لمنظمة الوحدة الإفريقية؟ وناقش معهم هذا الموضوع، مع أصدقائنا، وناقش الموضوع حتى مع بعض الدول التي عندها موقف سلمي من هذه القضية. إذن هذا كن على يقين منه.

ثالثا، الرجوع إلى منظمة الإتحاد الإفريقي، الدخول للإتحاد الإفريقي ماشي الرجوع، في الحقيقة لأن منظمة الوحدة الإفريقية ذهبت، الدخول إلى الإتحاد الإفريقي هذا مطمح لنا، لأن احنا جزء من الأسرة الإفريقية، نحن لا نريد أن نضر.. ولذلك جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله كان قال هاذ الشي اللي وقع في منظمة الوحدة الإفريقية أكبر عملية نصب في التاريخ، لكن رغم ذلك آل المغرب على نفسه ألا يشتت منظمة الوحدة الإفريقية، آل على نفسه ألا يكون السبب في تفرقة هذه المنظمة، ولذلك احنا غادين ونتقدم تدريجيا ولكن بثبات، وإن شاء الله احنا نناقش مع أصدقائنا كيف يمكن في المستقبل أن نرجع للإتحاد الإفريقي، ولكن ليس على حساب الوحدة الترابية ولا على حساب الوحدة الوطنية ولا حقوق المغرب الثابتة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، شكرا على مساهمتكم.

نتنقل إلى الأسئلة الموجهة للسيد وزير الاقتصاد والمالية، والسؤال الأول حول المنتجات البنكية البديلة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي، فليتنفضل مشكورا.

المستشار السيد مصطفى الهبية:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي المستشارة،

السادة المستشارين المحترمين،

من الملاحظ أن العمل بالمنتجات البنكية البديلة قد انطلقت سنوات، دون أن ترقى إلى مستوى طموحات المؤسسات البنكية الهادفة إلى رفع نسبة إقبال المواطنين على الاستئناك وكذا استقدام زبناء جدد، يعزفون على التعامل مع هذه المؤسسات على أساس المنتجات البنكية الكلاسيكية.

ومن الملاحظ، السيد الوزير، أيضا أن الصيغة الجديدة، الممتثلة في

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم على هاذ الإشكاليات التي أثارتموها، بطبيعة الحال احنا نقوم بواجبنا، ولكن للأسف هذه إشكاليات لا يمكن أن تعالج إلا بطريقة تشريعية، لأن الممارسة ديال هاذ التمويلات البديلة كانت تمارس في إطار نظام بنكي قائم.

هاذ النظام هو الذي يؤدي إلى طلب الضمانات، طلب الرهن، طلب، طلب، طلب... ما يمكنش نعالجوا هذا إلا بالتعريف بهذه المنتوجات كما ينبغي أن تعرف، لأن هي في الأصل مبنية على المخاطرة ومبينة على التشاركية، وليست مبنية على ضمانات وعلى رهن، وبالتالي هاذ التعريف هذا سيأتي داخل القانون.

بطبيعة الحال سنحاول أن نسرع مسطرة الإحالة على البرلمان وسنكون كذلك سعداء أن نتفاعل مع البرلمان من أجل تجويد هاذ النص لإخراجه إلى حيز الوجود. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه أنظمة التقاعد، سؤال مقدم من طرف السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار. تفضل السيد المستشار.

السيد الوزير توفيق كميل:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

من بين الأوراش التي أعلنت الحكومة على فتحها في برنامجها الحكومي، إعداد مشروع إصلاح أنظمة التقاعد في بلادنا. وإذا كنا نعتبر في فريقنا هذا الوصف التزاما سياسيا لم تستطع الحكومات السابقة بلورته، خصوصا وأنه كان من الأوراش المهمة التي دافع عنها البرلمان بكل قوة، حيث سبق لنا أن طرحنا هذا الموضوع بشكل ملح في العديد من المناسبات، وقامت لجنة المالية بمجلسنا الموقر بتنظيم يوم دراسي مهم بتنسيق مع وزارة الاقتصاد والمالية لإيجاد كل الصيغ الممكنة لتأهيل نظام التقاعد وتوحيده، حيث أصبحنا اليوم من الدول القلائل في العالم التي تعتمد على أنظمة تقاعد متعددة، الشيء الذي يتنافى مع مبدأ الحكامة الجيدة والتدبير الناجع لهذا المرفق العمومي، والذي نعتبره داخل فريقنا من الأوراش التي تقتضي حلولاً مستعجلة.

وبما أن الأغلبية الحكومية تساند طرح إصلاح أنظمة التقاعد ودافعت عنه في برامجها الانتخابية، نسألكم، السيد الوزير: إلى متى سيبقى ورش إصلاح أنظمة التقاعد على الرفوف في غياب جراءة سياسية لدى الحكومة

التجويد ديال النص وفيها قيمة مضافة بالنسبة للنص وأحلنا النص الجديد اللي هو بعد إدخال هذه الملاحظات، النص الجديد على الأمانة العامة للحكومة لإدراجه قريبا في أقرب مجلس للحكومة وبعد ذلك لعرضه للبرلمان على المصادقة، وبالتالي فتح الباب أمام هذه المنتوجات. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين، فليتنفضل.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة، السيد الوزير، هناك طريقتان لمعالجة الواقع، إما أن نعالجها بما هو كائن أو بما ينبغي أن يكون. احنا في الحقيقة هاذ مشروع القانون الذي تحدثتم عنه، نتمنى صادقين أن يتضمن مقتضيات إيجابية، ولاشك أن البرلمان المغربي بمجلسه لما سيعرض عليه في إطار المسطرة العادية للتشريع سيغنيه.

ولكن، السيد الوزير، بكل أسف هو أن المغزى من هذا السؤال هو تخفيف الحجم ديال الضمانات التي تتثقل بها البنوك الموظفين المواطنين المستضعفين، الطبقة المتوسطة والضعيفة.

لأنه كما يعلم الجميع لما يتقدم مستثمر، مواطن، موظف، بطلب قرض ففي واقع الأمر يكون أمام عقد إذعان، عقد نسميه عقد قرض ولا يستطيع المقترض أن يتفاوض مع المؤسسة البنكية في أية حال من الأحوال، سواء تعلق الأمر بـ (Leasing) الإجارة أو المراجعة أو المشاركة، يطالب بإمضاء عقد قرض، يطالب بتقديم ضمانات شخصية، يطالب بإبرام عقد رهن وتقديم كميالة تتضمن أصل القرض مع الفوائد، وفي حالة ما إذا وقع له إخلال، هذا المستثمر أو هذا التاجر، ويصل الملف إلى المنازعة القانونية يواجه مجموعة من المساطر، تحقيق الرهن، مسطرة الأمر بالأداء بناء على الكميالة، وبالتالي النتيجة هي إفلاس هذه المقاولات المتوسطة أو إفلاس الموظف إن لم يكن مطالباً بالإكراه البدني.

احنا، السيد الوزير، الله يجازيك بخير، في إطار الولاية ديالكم أو الوصاية ديالكم على هذا القطاع البنكي، لابد، احنا كنعرفو مسطرة التشريع، أحيانا يطالها بطء وهذا في العالم كله ما شي غير في المغرب، في الولايات المتحدة الأمريكية أحيانا كيدخل مشروع القانون ويعرف بعض البطء، احنا ابغينا منكم كحكومة، انسجاما مع التصريح الحكومي، تخففوا الوطأة في معالجة هذه المسألة عن طريق تخفيف الشروط اللي كتفرضها المؤسسات البنكية على المقترضين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب، تفضلوا.

لمعالجته؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. الكلمة للسيد الوزير، تفضل.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم من فريق الأحرار.

أولا هذا الإصلاح هو إصلاح مهم كما ذكرتم، إصلاح اللي انطلق انطلاقا تقريبا من سنة 2003، من تماك كان عرف المغرب وعرفت الحكومة أن هذا النظام لا يمكن أن يستمر بهذه الطريقة، فيه جوج إشكاليات كبرى يتفق عليها الجميع، فيه الاستدامة ديال النظام ديال التقاعد، يعني أن نضمن للمتقاعدين في المستقبل واحد التقاعد محترم، وفيه إشكال ثاني وهو التعميم التدريجي ديال نظام التقاعد، الآن في المغرب 33% من الساكنة النشيطة هي وحدها التي تستفيد من نظام التقاعد، معناه أن الباقين 67% خارج التغطية، وبالتالي ملي تخرج الإنسان للتقاعد لا يجيد.

في هاذ الإطار وفي إطار الحكومات السابقة تم واحد العمل، وصل بإحداث لجنة تقنية، هاذ اللجنة التقنية اعتمدت على مكتب دراسات، جاب واحد المجموعة من السيناريوهات، اشتغلت عليه هذه اللجنة في 2010 وارتأت أن تعود إلى مكتب العمل الدولي لتطلب رأيه حول هذا السيناريو.

الآن فين وصلنا؟ وصلنا أن اللجنة التقنية رفعت مؤخرا، بطلب من السيد رئيس الحكومة وإلحاح منه، أنه عازمون على تسريع الوتيرة ديال هاذ الإصلاح، بطبيعة الحال في إطار التشارك والتوافق مع الفاعلين ومع المعنيين بهذا النظام، لأنه هذا نظام ديال الإصلاح يهم المجتمع بأكمله.

الآن اللجنة التقنية رفعت تقريرا إلى السيد رئيس الحكومة، هذا التقرير يقول بأن الإصلاح ينبغي أن يبنى على قطبين، قطب عمومي وقطب خاص، لأن المكتب ديال الدراسات والرأي ديال المكتب العمل الدولي، كان امشي في إطار التوحيد، توحيد ديال الأنظمة، بطبيعة الحال اللجنة التقنية ارتأت أن التوحيد ينبغي أن يكون هدفا ولكن هدف بعيد المدى، ولكن الآن نقاؤ في إطار واحد القطبين، القطب العمومي والقطب الخاص، وفي إطار القطبين يكون يعني نظام أساسي ونظام تكميلي.

إذن هاذ السيناريو الجديد، عرض من طرف اللجنة التقنية على السيد رئيس الحكومة، مستقبلا إن شاء الله في القريب الممكن سيتم اجتماع اللجنة الوطنية لمدارسة التوصيات التي خلصت إليها اللجنة التقنية والتقرير الذي رفعته اللجنة التقنية للسيد رئيس الحكومة من أجل يعني ترتيب أشنو هي السيناريو ديال الإصلاح الذي ينبغي أن نعتمد عليه في إطار

إصلاح أنظمة التقاعد وتنطلق في العمل إن شاء الله.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين في إطار التعقيب.

المستشار السيد توفيق كميل:

شكرا السيد الوزير.

السيد الوزير، ملي كنتكلمو على صناديق التقاعد، أولا كنتكلمو على الآباء ديالنا، الآباء ديالنا اللي كنتكلمو لهم كل الاحترام والتقدير، وهاذ الشيء من شيم المغاربة كافة، وإلى عملنا على إصلاح هذه الصناديق، كنتكونو كقدمو لهم واحد الخدمة، نجزيهم على الأقل على الشيء الكثير اللي قدموه لنا.

السيد الوزير ما ابغيناش ندخلو في التقارير ديال اللجنة اللي كانت مكلفة، وأتما كتعرفوا التوصيات اللي خرجت بها ووصلت أن بعض الصناديق مهددة بالسكنة القلبية في 2013.

في برنامجكم الحكومي، السيد الوزير، وعدم المغاربة بإصلاح هذه الصناديق، وكنا نتمنى ألا يكون هذا الوعد نوعا من الدعاية السياسية المجانية، تفهمنا الأمر أثناء دراسة مشروع القانون المالية ديال 2012 نظرا أنكم نسبتموه للحكومات السابقة، ولكن تتفاجأ واحنا كندرسو في مشروع قانون المالية ديال 2013 أن الحكومة ما جاتش بشي حاجة ومكانتش عندها واحد الجرأة والشجاعة السياسية لتنفيذ ما وعدت به المغاربة، تفاديا للسكنة القلبية كيف ما قلنا لهذه الصناديق وتفاديا للحلول السهلة اللي غادي يؤدي الثمن ديالها المواطن البسيط، مثال الرفع من سن التقاعد. إذن، السيد الوزير، احنا كنبطبو منكم أنكم تعملوا على تنفيذ ما وعدتم به المغاربة، خصوصا وأنا نخشى انفجار هذه الصناديق في أية لحظة. وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم، سأجيب بشيء واحد هو أولا هاذ الإصلاح إصلاح مهم ومهم جدا، ما غاديش نجابو على الجانب اللي قلتو وعدم وعدم وعدم، وعدنا وسنفي بعهدنا إن شاء الله الرحمن الرحيم وبوعدنا لأن هذا الإصلاح مهم وأصبح اليوم وأنا قلت لك الانطلاق ديال الدراسات من 2003، أصبح اليوم ملحا باش نضمنو كيف ما قلتو نضمنو الاستدامة

الولوج إليها وخاصة المقاولات الصغرى والمتوسطة.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد الوزير، لكم الكلمة.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيد المستشار المحترم من فريق الأصالة والمعاصرة. بالفعل الحكومة اشتغلت على إعادة الإصلاح فيما يتعلق بمرسوم الصفقات العمومية، الآن المرسوم جاهز، وقعت عليه في إطار الدورة ما بين مختلف الوزارات، وقعت عليه الوزارات المعنية وسيعرض على مجلس الحكومة في الاتجاه اللي تكلمتم عليه.

أولا الهدف الأول هو تبسيط وتوحيد المساطر، أمثلة تبسيط الملف الإداري بالنسبة للمتنافسين، الآن أعطي مثال المتنافسين كلهم يطلب منهم ملف إداري معقد، مع العلم أنه الذي سيربح منهم الصفقة هو واحد، اللي قلنا أن هذه الشركات معروفة، الملف الإداري يكون مبسط وفي الأخير الشركة التي ستفوز بالصفقة هي التي ينبغي أن تكمل إجراءات الملف الوثائق الإدارية، وبالتالي فيه تبسيط.

ثانيا، تمديد مدة الصفقات الإطار المتعلقة ببعض الأعمال إلى 5 سنوات، فيما يتعلق مثلا بالكرء الطويل الأمد للسيارات واقتناء المعدات المعلوماتية.

في مجال تحسين مناخ الأعمال والمنافسة، ذكرتو الإجراء لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة، تخصيص إلزامي لنسبة 20% من الصفقات العمومية للمقاولات الصغرى والمتوسطة.

والجديد كذلك هو إلزام صاحب الصفقة -يعني الصفقة الكبيرة- باختيار في إطار المناولة (La sous-traitance) أن يختار مقاولات صغرى ومتوسطة مغربية، لأن هناك صفقات عمومية معقدة ترجحها شركات أجنبية وتقوم بالمناولة وفي إطار المناولة تأتي بشركات أجنبية أخرى تابعة لها. وبالتالي، ارتأينا أن بالرغم من أن هذه الصفقات معقدة ينبغي أن الشركات الكبرى التي ترجح هذه الصفقات عند المناولة أن تلجأ بالضرورة إلى المقاولات الصغرى والمتوسطة المغربية.

الجانب الآخر هو ترسيخ، في إطار الشفافية، تكنولوجيا الإعلام والتواصل لعصرنة تدبير الصفقات العمومية، اعتماد المناقصات الإلكترونية، نزع الصفة المادية عن الصفقات العمومية، يعني من الأول ديال الصفقة إلى نهايتها عبر البوابات الإلكترونية وبالتالي فيه شفافية وفيه كذلك تسريع، التعمد الإلكتروني في إطار مسار إلكتروني لإيداع وتقييم العروض وبالتالي تعتمدو على التكنولوجيات الحديثة.

المسألة الأخرى فيما يتعلق بتحسين الضمانات الممنوحة للمتنافسين:

ديال هاذ الصناديق لنفوسنا وللآباء ديالنا دابا ولكن حتى نفوسنا يعني الناس اللي هما الآن نشيطين ونوسعو الوعاء ديال المستفيدين، بطبيعة الحال نحن نشغل، كنعترف بأن هاذ الإصلاح هو مهم، نشغل عليه وأنا قلت لكم قريبا السيد رئيس الحكومة سيجتمع اللجنة الوطنية.

علاقة بقانون المالية 2013 غير نيين بأن الحكومة برحمت اعتماد مالي ديال 12 مليار ديال الدرهم وفاء بالتزاماتها تجاه الصندوق المغربي للتقاعد، وفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالخصاص الذي يعرفه نظام المعاشات العسكري، ووفاء بالتزاماتها لرفع الحد الأدنى للمعاشات إلى 1000 درهم، وبالتالي الحكومة برحمت 12 مليار درهم في إطار 2013 والإصلاح إن شاء الله الرحمن الرحيم سنشتغل عليه، سيخرج إلى الوجود بالتعاون ديال الجميع لأنه فيه مصلحة الوطن أولا وأخيرا.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

شفافية الصفقات، موضوع السؤال المقدم من طرف فريق الأصالة والمعاصرة، فلهم الكلمة لتقديم السؤال. تفضلوا.

المستشار السيد عبد الرحيم عثمان:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

السيد الوزير المحترم،

كما يعرف الجميع وبمناسبة تقديم الحكومة لبرنامجها أمام مجلسي البرلمان قام السيد رئيس الحكومة بالتأكيد، ولمرات متعددة، على أهمية الشفافية ومحاربة الربع خاصة في مجال الصفقات العمومية، وهذا أمر تنفق معه في ذلك، خصوصا وأن الدراسة الأخيرة التي قامت بها المؤسسة المعهود لها بمكافحة الرشوة والفساد قد أكدت للأسف الشديد هذه الظاهرة وكونها آخذة في التنامي والانتساع.

وبنفس المناسبة، السيد الوزير المحترم، نذكركم بقرار اتخذتموه ويتعلق بفتح المجال أمام المقاولات المتوسطة والصغرى (PME et PMI) لولوج مجال الصفقات العمومية، وهنا نخبركم، السيد الوزير، مرة أخرى أنه قد تم تسجيل مجموعة من التعقيدات المسطرية، فمن خلال بحث أجري على عينة تمثل 400 مقالة تبين أن 10% تشارك فقط وبصفة منتظمة في الصفقات العمومية، وأن 54% ترى أن المساطر هي جد معقدة، في حين أن الباقي تقريبا يؤكد على عدم شفافية الصفقات العمومية.

ولكل هذه الاعتبارات، نسألكم، السيد الوزير المحترم، عن الإجراءات التي ستعتمدها في مجال ضمان شفافية الصفقات العمومية وتبسيط مساطر

احنا، والدور ديالنا هو أننا كنعقولو ها فين كين الفساد وها هما الشياطين والقفاريت الآمرين بالصرف.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

السيد الرئيس،

بطبيعة الحال المقاربة ديال الحكومة في محاربة الفساد هي مقاربة مؤسسية، مقاربة مبنية على القانون، وعلى هذا الأساس كينة المؤسسات ديال المراقبة وديال التتبع، وعندكم الحق أن الميدان ديال الصفقات العمومية ميدان يسمح بذلك.

هاذ الميدان كيف تنعالجوه؟

بالجانب ديال القانون، امشينا للقانون، المرسوم ديال الصفقات العمومية وتنشوفو المكان اللي يقدرنا يدخلوا فيه ما أسميتوهم، حيدناه، نعطيك مثال: اعلاش امشينا لنظام الصفقات الإلكترونية وامشينا للنظام ديال النشر، امشينا للنظام ديال أن الصفقة تم؟ اعلاش امشينا للنظام ديال الشكايات واعطينا مدة ديال الشكايات؟ اعلاش امشينا حيدنا المبلغ التقديري ديال الصفقة؟ اشحال هاذي كان سري للغاية، مع العلم أنه يعلم الجميع أنه كان يباع ويشترى، هاذ المبلغ التقديري الذي كان سري للغاية أصبح بمقتضى الإصلاح علني للغاية، سيعلن للجميع، وبالتالي الإصلاح مقاربة موضوعية، مقاربة قانونية.

امشينا للمجالات اللي يمكن يكون فيها ميدان، امشينا للجانب القانوني وسدينا ديك الثغرات، وهاذي هي المقاربة الوحيدة السليمة، المؤسسات، سد الثغرات ديال القانون. وبالتالي، هاذ الجانب هذا هو اللي تيدعم الشفافية في الصفقات العمومية، لأننا دولة قانون ودولة مؤسسات.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، وشكرا على المساهمة.

نتنقل للسؤال الموجه إلى السيد وزير السياحة حول مآل مشروع تاغازوت. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، فليفضل.

السيد وزير العلاقات مع البرلمان، تفضل.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد وزير السياحة في طريقه إلى المجلس الموقر، كين غير شي مشكل في الطريق، في ملتقى الطرق كين شي ازدحام، إن شاء الله إلى

- إمكانية مراجعة وإتاحة الإمكانية للمتنافسين لتقديم طعونهم وشكاياتهم أمام لجنة الصفقات؛

- إلزام السلطات الإدارية التي وضعت لديها شكاية بمسك سجل لتتبع هذه الشكايات؛

- والمسألة الأخرى هي إنشاء أجل أقصاه 30 يوما للرد على الشكايات وبالتالي لتمكين الشركات التي هي غير راضية عن المسار الذي امشيت فيه الصفقات العمومية من التوصل بالجوابات وبالتالي التوصل على أدلة يمكن من خلالها الطعن في المسار ديال الصفقات العمومية.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الكريم بونمر:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الوزير، نحن نمارس المعارضة والمعارضة جزء من العملية السياسية، ودائما في إطار مبدأ البحث عن الشياطين والتاسيح، مجال الصفقات العمومية باش نتفاهمو لأن المعارضة تمارس الدور ديالها لخلق التوازن في إطار البحث عن المبحوث عنهم.

المجال ديال الصفقات العمومية هو أكثر المجالات فسادا، هو أقل المجالات اللي ما موضوعا على الكاميرا، وفيه واحد المجموعة ديال المسؤولين اللي كيتغناو ويراكمون الثروة بعيدا عن الأنظار، في حين أن الرأي العام الوطني يتوجه في الاتجاه غير الصحيح، ويمكن الرسالة وصلت.

المسألة الأخرى، السيد الوزير، نحن نتمن الإجراءات، نحن لا نشك في النوايا، ولكن نقوم بدورنا من أجل تصحيح المسار ووضع اليد على مواطن الخلل، الآن نتحدثون في الميزانية كينة 20% للمقاولات الوطنية مزيان، احنا عندنا فكرة ديال دعم المقاولات الشابة اللي كنعاني من تعول المؤسسات الكبيرة في مجال الصفقات العمومية وتعطي لها واحد النسبة ديال 5 أو 10 أو 15% لأن كما قلتنو، السيد الوزير، كين تعقيد ديال المساطر.

أخيرا، أنا كتوصلني الآن 2 ديال.. واحدة كينة في الجريدة وواحدة واقعة الآن في تمارة، في الجماعة ديال تمارة، مجال الفساد في الصفقات العمومية، كين مشكل ديال النفايات، ديال القنيطرة ها هي كينة في الجريدة وديال تمارة تدارت لجنة، فيها أحزاب سياسية تم الانتخاب ديالها داخل المجلس باش تدير دفتر تحملات والأمر دبر بالليل وتدارت الصفقة وتعطت لناس غير متخصصين في المجال ديال النفايات، يعني في هاذ اللحظة اللي احنا كنتكلمو فيها باقي الفساد كيشغل وهذا هو الدور ديالنا

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. الكلمة للسيد وزير الثقافة المحترم، فليفضل مشكوراً.

السيد محمد الأمين الصبيحي، وزير الثقافة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد الرئيس، السادة المستشارين،

بداية أود أن أشكر السادة المستشارين أعضاء فريق التحالف الاشتراكي على تفضلهم بطرح هذا السؤال.

نبغي نذكر أولاً أن وزارة الثقافة تسهر على تدبير ما يفوق على 30 معهد موسيقي في المغرب وتأطير ما يفوق 10 آلاف طالب وطالبة في الميدان الموسيقي.

وإلى جانب الأطر ديال الوزارة فيما يخص التدبير والأساتذة ديال التعليم الموسيقي، تستعين الوزارة بما يفوق على 400 أستاذ في التعليم الموسيقي في إطار تعاقد، وهذا يتطلب منا واحد الميزانية سنوية تفوق 12 مليون درهم سنوياً، إلى جانب هذه الميزانية هناك كذلك الميزانية ديال التسيير وديال التجهيز ديال المعاهد الموسيقية اللي تتفوق 12 مليون درهم سنوياً، علماً أن الخدمات اللي تنقدموها في هذه المعاهد الموسيقية يمكن أن نعتبرها أنها بشبهه المجان، حيث أن رسوم التسجيل لا تتفوق 150 درهم سنوياً.

إلا أن هذا المعهد الموسيقي ديال الرباط وهو من أعرق المعاهد، حيث تأسس سنة 1944، البناية ديالو الحالية لا تتماشى مع الدور ديالو، لا كمؤسسة مرجعية في التعليم الموسيقي ولا البناية ديالو في التعليم الموسيقي، لهذا الغرض أخذنا القرار في بداية السنة لبناء معهد موسيقي بكل ما يستحق من تصاميم عصرية، وهذا المشروع غادي يتطلب منا 40 مليون درهم، قامت الدراسات الهندسية والدراسات التقنية، وفي الأيام القليلة المقبلة غادي ينطلق هذا المشروع المهم ديال هاذ المؤسسة الموسيقية بالرباط.

إلا أن السؤال اللي تنطرحوا تيلزمني ندقق في جوج أو ثلاث نقط أساسية:

النقطة الأولى: نذكر أولاً أن التعليم الموسيقي ليس من مسؤولية وزارة الثقافة، التعليم الموسيقي هو مسؤولية التربية الوطنية، المسؤولية ديال وزارة الثقافة تنحصر في إعطاء فرصة لمن له ميول للموسيقى لتنمية القدرات الموسيقية ديالو، وهاد المقاربة هي اللي مستقبلاً غادي تجعل من هاذ المعاهد الموسيقية تصبح مؤسسات تكون بكيفية جدية جيل جديد من الموسيقين الشباب.

النقطة الثانية: في الدول التي سبقتنا في تطوير هذه الشبكة ديال المعاهد الموسيقية، الدور ديال الجماعات المحلية وأساساً المدن الكبرى هو

سمحتم فوتوا للقطاع الموالي إذا أدتم للسيد وزير الثقافة. شكراً لكم.

السيد رئيس الجلسة:

إذن سيؤجل السؤال إلى وقت لاحق أو إلى جلسة مقبلة، سيؤجل السؤال إلى وقت لاحق من هذه الجلسة. ننقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الثقافة حول وضعية المعهد الوطني للموسيقى وفنون الرقص. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التحالف الاشتراكي.

المستشار السيد محمد عذاب:

شكراً السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، يعيش المعهد الوطني للموسيقى وفنون الرقص وضعية مزرية بكل معنى الكلمة، فكلمة المعهد الوطني المكتوبة على بوابة البناية توحى بمؤسسة وطنية بالفعل وبفضاء فعلي شكلاً ومضموناً للتربية والتكوين في مجال الموسيقى وما يرتبط بها من فنون، غير أن واقع حال هذه البناية المسماة المعهد الوطني لا علاقة لها بهذا الإسم الكبير، إنها مجرد عمارة بفضاءات جد ضيقة وحجرات صغيرة، وتجهيزات قديمة ومتهالكة، وتكوين هزيل لا يتعدى حصة في الأسبوع، وبأساتذة متعاونين لا يتوصلون بتعويضاتهم الهزيلة جداً إلا بعد مرور شهور عديدة، إذ لم يتم صرف تعويضاتهم عن سنة 2012 لحدود كتابة هذا السؤال في شهر أكتوبر، مما لا يحفزهم إطلاقاً على حسن المردودية.

وخلال الموسم الدراسي الحالي تم إلغاء التكوين في آلات موسيقية هامة بالنسبة لفئات عريضة من تلاميذ المعهد، ضيق البناية وقلة التجهيزات والمكوّنين أدى إلى اكتظاظ في حجرات الدرس، لدرجة أن إدارة المعهد كانت قد قررت عدم تسجيل تلاميذ جدد هذه السنة، ولم يتم تسجيلهم إلا بعد ضغوط من طرف أولياء التلاميذ، ولسنا ندري كيف ستدبر إدارة المعهد هذه المشكلة، هل بمزيد من الاكتظاظ أم بإيجاد حل ولو مؤقت بكراء بناية جديدة أو أي شكل آخر للتخفيف من الضغط والطلب المتزايد على هذه المؤسسة؟

إن وضعية هذا المعهد لا تساهم في التربية الموسيقية للأجيال الحالية والآتية، ولا تسمح بتكوين موسيقي للراغبين في اختيار هذا المسار لأجل الحياة المهنية، فما الذي تنوون القيام به، السيد الوزير، لرد الاعتبار للثقافة الموسيقية والتكوين المهني في مجالها؟

وأين وصل مشروع بناء معهد وطني فعلي للموسيقى وفنون الرقص بكل الشروط الضرورية ليقوم بدوره في المجال الثقافي، تربية وتكويناً مهنياً؟ شكراً السيد الرئيس. شكراً السيد الوزير.

السيد وزير الثقافة:

بطبيعة الحال المسؤولية ديال الجماعات المحلية وديال قطاع التربية الوطنية هو أمر أساسي، لابد اليوم ما ندخلو في مخطط وطني لدعم التدريس الموسيقي وهو مخطط تيجعل المسؤوليات تدقق على جميع المستويات، وهذا اللي غادي يسمح لنا احنا كوزارة الثقافة باش نقومو بالدور اللازم ديالنا باش نرفعو من مستوى التدريس والتقنيات ديال الموسيقى.

الميزانية اليوم اللي تخصصو لدعم التعليم الموسيقي تتفوق 40 مليون درهم، وهذا ما كافيش لأن الكل تيعاني والكل تيشكي من المستوى ديال هاذ المؤسسات الموسيقية، وأنا نتعرف بأن الأطر اللي تشتغل هي بدورها تتعاني من هاذ.. عندنا بنايات اللي ما تتماشاش مع هاذ النمط ديال التدريس، واليوم إلى ابغينا نقومو بمجهود للرفع من مستوى ديال التعليم الموسيقي في بلادنا لابد ما تكون هناك شركات حقيقية مع الجماعات المحلية.

هنا نبغي نقول لكم بأن احنا في حرج، ملي تنضطرو احنا في الرباط ننبو معهد موسيقي بـ 45 مليون درهم، في الوقت اللي عندنا طلبات كثيرة من مناطق نائية وكثير من الجماعات المحلية تتطلب هاذ المعاهد الموسيقية، لمن غادي نعطيو هاذ الأولوية؟ واش للمناطق النائية اللي ما عندهاش إمكانيات أو مدينة الرباط أو مدينة مراكش أو مدينة طنجة اللي عندها إمكانيات متوفرة باش تكون شريك حقيقي ديال وزارة الثقافة للقيام بهذا الدور؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

السؤال الموالي موضوعه فضاءات أثرية مهملة. السؤال مقدم من طرف السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار، فليفضلوا لتقديم السؤال.

المستشار السيد محمد المفيد:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

زملائي المستشارين المحترمين،

السيد الوزير، يتنوع المنتج الأثري ببلادنا وتنوع معاملته العمرانية وحقبه التاريخية بتنوع وغنى التراث والتاريخ المغربي منذ 14 قرن، هناك العمران العربي الإسلامي والصحراوي والأمازيغي وهناك عمران روماني وأوروبي حديث وهناك قلع وحصون وقصور وكنايس أصبحت مهملة.

لماذا لا تقوم الوزارة باستغلال هذه الآثار وترميمها وتوظيفها لاستقبال بنايات تحتية ثقافية من أجل تشجيع قطاع السياحة ببلادنا؟

دور أساسي لأن المدن الكبرى عندها إمكانيات كبرى لإعانة وزارة الثقافة لكي تقلل من هاذ الضغط على مؤسسة وزارة الثقافة. للأسف، لازالت المدن الكبرى لا تنخرط في هذا الورش، للأسف.

النقطة الثالثة: بعجالة، أن اليوم في.. من أجل توحيد النمط التربوي لهذه المعاهد، تنشغل في جعل الدفاتر البيداغوجية اللي كتجعل هاد التعليم في هذه المعاهد موحد، ونرفعو من المستوى ديالو.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير. الكلمة الآن للفريق الاشتراكي الموحد.

المستشار السيد محمد عناب:

شكرا السيد الوزير على جوابكم، واحنا نتفقو معكم لأن يد واحدة لا تصفق، هذا تراث ديالنا وديال المغاربة كاملين، يجب العناية بهذه المعاهد وكذلك بالفكرة اللي قلم، وتنوحو بالعمل ديالكم الجدي لإخراج معهد وطني للموسيقى كما جاء في الرد ديالكم، وتيليق بهاد التسمية، معهد وطني جاء في الرد ديالكم على أنه أتم على استعداد باش يكون في المستوى.

وتزيدو وتناكدوا لوزارة الثقافة الدور الكبير ديال تنمية الذوق الموسيقي، فإلى كانوا هاذ المعاهد أو العدد ديالهم وكانت كل جهة عندها اختصاص فغادي نيمو الذوق الموسيقي ديالنا باعتبار الموسيقي مكون أساسي ديال الثقافة وديال التربية.

طبعا بتكامل مع قطاعات حكومية أخرى مثل وزارة التربية الوطنية اللي عليها إدماج التربية الموسيقية في كل الفصول الدراسية، احنا معك وهذا من الضروريات، وكذلك وزارة الشباب والرياضة.

كما تناكدو على ضرورة توفر المعهد الوطني والمعاهد الجهوية للموسيقى على أساتذة يكونوا في المستوى ويكونوا قارين ومتخصصين وذوي تكوين تربوي في مجال الموسيقى، حتى يكونوا هاذ المعاهد فضاء للتربية الموسيقية وتنمية الذوق الموسيقي من جهة.

لكن أيضا بمثابة معاهد للتكوين المهني في المهن الموسيقية اللي كنساهم في فتح آفاق مهنية كذلك للطلبة ديالها، وكما تناكدو أن التكوين في مجال الموسيقى حق لكل المغاربة، متفقين معك على انه تكون من البداية ديال التربية وديال التعليم الابتدائي، مما يفرض توفير معاهد في كل جهات البلاد، وهذا منطقي.

وشكرا السيد الوزير. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير للرد على التعقيب إن أردتم.

هذه محاولات أولى باش نعطيو حياة جديدة لهذه المآثر، وأنا تنشاطركم بأن نحن في حاجة إلى إستراتيجية وطنية لتثمين هذا التراث ونشتغل على هذه الإستراتيجية، وبإذن الله في الأشهر القليلة المقبلة إن لم تكن الأسابيع القليلة المقبلة سيتم الإعلان عن هذه الإستراتيجية الوطنية لتثمين التراث. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير،. أحد السادة المستشارين إن كان هناك تعقيب، تفضلوا.

المستشار السيد محمد المفيد:

نشكركم السيد الوزير على الجواب.

السيد الوزير، أسباب نزول هذا السؤال هي كتنجي على مسألة الوضعية التاريخية لمدينة فاس، مدينة فاس، السيد الوزير، مدينة 1200 سنة، ذكرتي واحد العدد ديال المدن، واحد العدد ديال المآثر التاريخية ولكن مدينة فاس يمكن تنسات لك، غادي نذكروكم السيد الوزير.

السيد الوزير، مدينة فاس مدينة معمار عربي إسلامي زاخر بكل المقاييس، بكل هذه الحملة التاريخية لهاته المآثر المعلمة، نجدها مع كامل الأسف تتقادم وتتآكل، ومرتعا في بعض الأحيان للمتسكعين وأصحاب السوايق.

السيد الوزير،

مدينة فاس، في بلادنا والله الحمد، مغربنا يزخر بحوالي 39 مدينة عتيقة، تشكل إرث تاريخي كبير وتحتوي من خلاله على مآثر تاريخية مهمة جدا تؤرخ لعهود وحضارة ضاربة بجذورها في أعماق التاريخ.

السيد الوزير،

نحن نعلم حجم الإكراهات التي تعيشون تحت وطأتها للأسف، نعلم مشكل صراكم مع وزير المالية، حيث لم تستطيعوا توفير موارد مالية كافية، لأن لما كنتولوا 60 مليون يعني غير كافية بناتا لهاذ 39 مدينة الذي هيأتم من أجل فتح الأوراش داخل هاذ القطاع الذي يعتبر مهما بامتياز، حيث وجدنا أن الوزارة وحجم تدخلها ضعيف في هذا الباب بالمقارنة مع دول أخرى، كتركيا مثلا وغيرها من الدول الأخرى التي توظف هاذ التاريخ الزاخر لجلب الاستثمارات السياحية، معتمدة في ذلك على مختلف الوسائل، بما فيها الإنتاج السينمائي، السيد الوزير، الإنتاج السينمائي، وتوظيف هاذ القطاع لجلب الأنظار إلى هذا التراث الإنساني الزاخر والمتنوع الذي تتوفر عليه بلادنا والحمد لله.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب، تفضلوا.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. لكم الكلمة، السيد الوزير، للإجابة على السؤال.

السيد وزير الثقافة:

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

بداية جزيل الشكر للسادة المستشارين أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار على طرحهم هذا السؤال.

سنويا وزارة الصحة تتخصص مبلغ يتراوح ما بين 30 إلى 60 مليون درهم لترميم المآثر التاريخية. بطبيعة الحال الدور ديال وزارة الثقافة ماشي هو الترميم ديال المآثر التاريخية، الدور ديالها هي تثمين هذا التراث حتى يصبح يلعب الدور ديالو في الذاكرة الوطنية، التعريف به لدى شبابنا، لدى المؤسسات التعليمية، لدى عموم المواطنين، وكذلك جعل هذه المآثر التاريخية تدخل في دورات سياحية باش تسمح في التنمية محليا ووطنيا.

هاذ المقاربة نشغل عليها لأنها تتطلب التنسيق والاتقائية ديال سياسات قطاعية مع وزارة السياحة، الصناعة التقليدية، وزارة سياسة المدينة وقطاعات أخرى حتى نجعلو هذا الغنى لأن على صعيد المآثر التاريخية تلعب الدور ديالها.

ولكن رغم تواضع ما نقوم به، لا بد ما نذكر به:

أولا، نقوم بالحماية القانونية لهذه المآثر، سنويا تدرجو ضمن اللائحة الوطنية ديال التراث مجموعة من المآثر للحفاظ عليها قانونيا.

ثانيا؛ نتقومو كذلك بالحماية المادية لهذه المواقع اللي قلت تخصصو لها هاذ المبلغ ما بين 30 و60 مليون درهم، ولكن تندخلو بكيفية استعجالية، لما تكون أمام حالة استعجالية تندخلو ولكن هذا لا يندرج في واحد السياسة اللي كنجعل ماشي فقط كتحافظو على هذه المآثر ولكن كثنوه، إلى يومنا هذا كنا كندخلو فقط للترميم بكيفية استعجالية.

كنقومو كذلك باستغلال وتوظيف بعض المواقع الأثرية، نذكر مثلا بأن المتاحف الوطنية الحالية، هاذ 15 أو 20 ديال المتاحف الوطنية اللي عندنا، راه جلهما تتواجد في بنايات تاريخية، نذكر بعض الأمثلة لا للحصر: دار السي سعيد في مراكش، دار الجامعي بمكناس، متحف القصبه بطنجة، المتحف الإثنوغرافي بالأوداية، هاذي كلهم توظيف ديال المآثر التاريخية.

كنستعملوها كذلك كمرافق إدارية وهو الحال في المندوبية ديال وزارة الثقافة بطنجة ديال القنصلية الإنجليزية سابقا، أو كمرافق ثقافية كالمعهد الموسيقي بأسفي أو الكنيسة البرتغالية بالجديدة اللي كنضم خزنة وقاعة للقراءة، أو كمراكز للبحوث كما هو الحال بقصبه تاويرت أو بالمركز الدراسات العلوية بالريصاني، إلى آخره.

التقليدي، مع ضمان التسويق وذلك بإحداث معارض محلية ووطنية ودولية على مدار السنة.

وبهذه المناسبة، سأنتهز الفرصة، باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، لأنوه بالترتيبات والمستوى العالي الذي تم به تنظيم معرض الخشب بمدينة مكناس والإقبال الكبير الذي شهده هذا المعرض سواء على مستوى الزائر الوطني أو الأجنبي، وأتمنى تعميم مثل هذه المعارض بهذا الحجم وهذا المستوى الرفيع على جميع مناطق المملكة، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل منطقة على حدة.

لذا، نسألكم السيد الوزير المحترم: ما هي التدابير المتخذة من أجل تأهيل هذا القطاع الحيوي وجعله في صلب الاهتمامات والتطلعات المستقبلية لبلادنا؟
وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم. لكم الكلمة السيد وزير الصناعة التقليدية للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد عبد الصمد قيوح، وزير الصناعة التقليدية:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيدات المستشارات المحترمت،

أريد في البداية أن أشكر الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية على وضع هذا السؤال، كنظن أنه لا نحتاج إلى التذكير بتوجهات أو أهداف مخطط رؤية 2015، ولكن كنظن بأن الأهم هو التذكير بتقييم ووضع سؤال أين وصلنا في هذا المخطط؟

مخطط 2015 الذي يهدف إلى خلق 15 إلى 20 مقالة كبيرة أو فاعلا مرجعيا أو ما يسمى (Les acteurs de référence)، الآن وصلنا إلى 11.

الرفع من عدد المقاولات الصغرى والمتوسطة إلى 300، الآن تجاوزنا هاذ العدد.

خلق 115 ألف منصب شغل، نحن لسنا ببعيد عن هذا الرقم رغم أن 2015 لازالت تفصلنا عليها 3 سنوات.

تكوين 60 ألف خريج، الآن وصلنا إلى ما يقرب من 54 ألف ونطمح إلى الوصول حسب الأرقام اللي هي في طور التحيين واللي كنتسناو المرصد الوطني (L'observatoire) أنه يعطينا لنا بعض الأسابيع، الآن قرينا لـ 60 ألف.

فيما يخص المقاولات المتوسطة، اللي وصلنا ما يقرب من 700 مقالة، إذن هناك أرقام تبين بأنه رؤية 2015 والوتيرة التي تنجز بها الوزارة هذا

السيد، وزير الثقافة:

السيد المستشار، تكلمتو على مدينة فاس وأنا أشاطركم أن مدينة فاس عليها أن تصبح قبلة سياحية بامتياز، إلى جانب مراكش، فاس لها من المآثر ومن المعالم التاريخية، عندها جميع المؤهلات باش تصبح اليوم من المواقع السياحية الأساسية.

هاذ العمل نشنتغل معاً، مع وزارة السياحة، وزارة الصناعة التقليدية، مع وزارة الإسكان، مع وزارة المالية، وزارة الداخلية لجعل مدينة فاس تصبح هاذ القبلة السياحية، اليوم كين على الأقل واحد ثلاثة أو أربعة مخططات اللي تتهم فاس، برنامج مدينتي اللي تنشتغلو مع عدد من القطاعات الحكومية لتأهيل المدارات السياحية بفاس، هناك مشروع ديال تأهيل الفنادق بما يفوق 25 مليون دولار، هناك مشاريع متعددة لأن الكل اليوم فهم بأن مدينة فاس لها من المؤهلات اللي خصها تستثمر، إلى آخره.

نتكلمو على مناطق أخرى في المغرب، هذا كيردنا نتكلمو على هاذ إستراتيجية التراث 2020 اللي كونوا متأكدين بأن اخذينا بالاعتبار كل هاذ الغنى المغربي على صعيد التراث المادي واللامادي، الطبيعي والثقافي اللي نجعلوه رافد من روافد التنمية، لأن التراث ماشي هي فقط الذاكرة، التراث هي اليوم إمكانية لخلق مناصب عديدة في مجال تثمين التراث وخلق ثروات جديدة للبلد.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على مساهمتكم.

نتنقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير الصناعة التقليدية حول تأهيل قطاع الصناعة التقليدية. الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي.

المستشار السيد محمد زاز:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على السيد المرسلين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

تعتبر الصناعة التقليدية بطاقة تعريف للهوية المغربية ومصدر اعتزاز وافتخار عند المغاربة، ويعتبر كل صانع تقليدي سفيرا مكلفا بالتعريف بثقافتنا المغربية من خلال منتوجه التقليدي. لذا، فهذا القطاع ونظرا لأهميته وحمولته الثقافية والفنية، يتطلب من كل الفاعلين والشركاء في هذا القطاع تضافرا للجهود من أجل تأهيله لكي يلعب الدور المنوط به اقتصاديا واجتماعيا وفنيا، وهذا بدوره يتطلب منكم، السيد الوزير:

أولا، بناء أحياء حرفية لتنظيم قطاع الصناعة التقليدية؛

ثانيا، العمل على توفير المواد الأولية بأتمتة تكون في متناول الصانع

فبالتالي، هاذ الزيادة في المخططات اللي قلتو أنهم عبر المدن المغربية أنه حتى هو غادي يرفع من المستوى ديال الصانع التقليدي، فبالتالي أقول أنه المشكل اللي كاين في هاذ المعمار التقليدي، مشكل ديال الاستيراد، واللي مجموعة ديال المقاولات ولا المهندسين افتحوا...

شكرا السيد الرئيس، اسمح لي إلى كان ممكن بعض النقط اللي هي مهمة، هو التكوين، التكوين جد مهم بالنسبة للإستراتيجية اللي تحدثت عبر الوزارة الوصية وعبر الوزارة ديال التكوين المهني، وكذلك عبر مؤسسة محمد الخامس اللي لا بد ما نرفعو برقية الولاء والإخلاص لصاحب الجلالة اللي أحدث واحد المجموعة ديال المراكز ديال التكوين، واللي كتعطي واحد الدفعة قوية لتأهيل الصناعة التقليدية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا. السيد الوزير، لكم الكلمة.

السيد وزير الصناعة التقليدية:

شكرا.

غير كنتكلمة للسيد المستشار على الرد ديالي في الشطر الأول، اللي كنتقصد به 350 مليون ديال الدرهم اللي هي موجهة للاستثمار والبنيات الأساسية.

في إطار الشراكة وفي إطار توجه جديد للوزارة وتوجه بطبيعة الحال مع التوجه الحكومي، بهاذ 350 مليون ديال الدرهم قدرنا نوقعو ما يقارب من مليار و200 مليون درهم مع الشركاء، إذن عندنا واحد السياسة ديال الشراكة ديال درهم خصو ييجب 4 دراهم.

ثانيا، الصناعة التقليدية وشأن الصناعة التقليدية هو شأن الجميع، المنتخبين والممثلين ديال المواطنين.

من جهة أخرى، ما هو جديد، وهذا في المجال القانوني، هو أننا وضعنا أمام الحكومة مشروع جديد الذي سوف يلزم جميع البنيات الحكومية والتابعة للدولة أن تدخل فيها بواحد النسبة مئوية منتوجات ديال الصناعة التقليدية، وبذلك سوف نحافظ على المعمار التقليدي الأصيل ديالنا، وفي نفس الوقت سوف نلعب دورنا الاقتصادي بتوفير الشغل للصانع التقليديين، وهذا مسألة جديدة.

بطبيعة الحال، أضف إلى ذلك التوجه الجديد للرفع من المستوى ديال الجودة، كانت الأسبوع الماضي في فاس، أعطينا الانطلاقة ديال الشارة الوطنية (Le label national) اللي هو واحد المنتج جديد اللي لا محالة سوف يعطي مزيد من الثقة بالنسبة للمستهلك، سواء الداخلي ولا الخارجي، لاستهلاك المواد ديال الصناعة التقليدية، لأنه اليوم ما يمكنش نمشيو لأسواق إلا إلى ما عندنا واحد (la certification)، الآن أصبح ملزم، هو ماشي ملزم لكل، ولكن اللي امشى معنا في هاذ الاتجاه بطبيعة

المخطط تسير في المسار الصحيح، لأنه التقييم الآن اللي هو أمامنا يدل على ذلك.

إضافة إلى واحد العدد ديال الإجراءات المواكبة لإنجاح هذا المخطط، أعطيك مثلا، السيد المستشار، أنه مخطط 2015 يهدف إلى توقيع 6 ديال المخططات جموية للصناعة التقليدية أو ما يسمى (PDRA²)، الآن قدرنا نوقعوا 11 يعني أنه ضاعفنا، فعوض من 6 في 2015 كان خصنا نوصلو 6 الآن وصلنا 11، فيها اللي توقع وفيها اللي في طور التوقيع، مما يدل، ربما يتبين للبعض بأنه زاعمين بزاف، ولكن كنعتمدو على مبدأ الشراكة مع جميع الشركاء، بطبيعة الحال القطاعات الحكومية المتواجدة معنا، السيد وزير السياحة مشكور، والسيد وزير الثقافة اللي امشى الآن، الجماعات المحلية، المجالس الإقليمية، المجالس الجهوية، لأنه يجب التذكير بأنه الميزانية ديال وزارة الصناعة التقليدية من أضعف الميزانيات، لا تتعدى 500 مليون ديال الدرهم ولا تتعدى 350 مليون ديال الدرهم فيما يخص الاستثمار، سواء في بناء المركبات ديال الصناعة التقليدية، سواء في التأهيل.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد ناجي فخاري:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

تنشكرو السيد الوزير على الإجابة ديالو والحمد لله كاين هناك شيء ملموس، لأنه من بعد ما تنقلو، السيد الوزير، الإستراتيجية ديال 2015 مازال ما وصلش الموعد ديالها وتحققت مجموعة ديال النقط اللي هي مهمة.

الإستراتيجية كذلك ساهمت فيها حساب تحديات الألفية، واللي اعطت واحد مبلغ مالي جد مهم لتشجيع الصناعة التقليدية، كذلك كما قلتو، السيد الوزير، أنه الإستراتيجية بدأت تترجم على أرض الواقع، منها التسويق واللي ابدتو فيه مشكورين، السيد الوزير، والشيء الجديد في هذا التسويق هو التجارة العادلة، واللي الحمد لله ابدوا كيلمسوا الإخوان الصناع التقليديين واحد المجموعة ديال المسائل الجديدة.

كذلك الشارة، واللي غادي تهدف لواحد تنظيم الحرف ومشروع القانون اللي تناقشوه معكم الآن، مع المنتخبين اللي هو جد مهم، اللي غادي يعطي واحد الدفعة قوية لتأهيل الصناعة التقليدية.

كذلك فرض واحد النسبة مئوية لقطاع الصناعة التقليدية في المعمار المغربي، والمعمار المغربي هو الهوية المغربية، يعني هذا شيء مهم أننا نشغلو على واحد القوانين اللي غادي تمكن لنا تأهل الصناعة التقليدية.

² Plan de Développement Régional de l'Artisanat

السيد رئيس الجلسة:

لكم الكلمة السيد الوزير للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد محمد نجيب بوليف، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف**بالشؤون العامة والحكامة:**

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

أود في البداية أن أشكر السيد المستشار المحترم على طرحه لهذا السؤال، وكما تفضل بذلك أكيد أنه الآن لا أحد يجادل، هناك إجماع على ضرورة إصلاح هذا النظام ديال صندوق المقاصة وليس صندوق المقاصة فقط، لأن نحن نتكلم عن نظام اللي فيه الصندوق وفيه ما دون الصندوق وهو الذي سنعمل على إصلاحه.

أكيد أن الجميع أيضا متفق على أن هذا الصندوق في عمومه ثم النظام هو مكلف لخزينة الدولة، وأن النظام الذي أسس منذ أكثر من 45 سنة لم يعد يحقق الأهداف المرجوة منه، ليس فقط لأنه انحاز عن أهدافه، ولكن أيضا لأن الأسعار العالمية اللي كانت هاذي 20 عام ولا اللي كانت غير في البداية ديال هاذ القرن قد تضاعفت عشرات المرات، إذن كين أمور اللي هي عندها علاقة بالتدبير وكين أمور اللي عندها علاقة بالأسعار العالمية، ملي تنصلو اليوم عندنا 111 دولار ماشي بحال كنا هاذي 5 سنوات في 60 وكنا هاذي 10 سنين في كذا و40، إذن هذا أيضا..

الأهداف الأساسية للإصلاح الذي تعتمده الحكومة أن تقوم به، الأهداف الأساسية هو 3 ديال المحاور:

المحور المتعلق بأن نجعل كلفة المقاصة محتملة من طرف الميزانية، الميزانية ديال الدولة ستبقى تدعم الفئات المتوسطة اللي هي التحتانية، ثم الفئات الصغرى، ثم الفئات اللي في الهشاشة واللي في الفقر، هذا هدف رئيسي، الحفاظ على نسبة متحملة من العجز.

الإضافة الثانية تتعلق بالمواطن، ما يمكنش للحكومة تدير إصلاح لنظام المقاصة دون أن تراعي القدرة الشرائية للمواطنين، وهذا هو الهدف الرئيسي ديالها أنها تحافظ على مستوى معين، وبالتالي القدرة الشرائية نحن أخذناها بعين الاعتبار وستدخل في الإصلاح.

الهدف الثالث والرئيسي هو المتعلق بالمقاولات، أكيد أن المنتوجات والمواد اللي هي مدعومة جزء منها كبير تستعمله المقاولات المغربية، فلا يمكن أبدا أن نضيع التنافسية ديال المقاول إذا قمنا بهذا الإصلاح، وبالتالي هذه ثلاث محاور رئيسية.

نحن نعمل من خلال المنهجية على أن نكون بالفعل في منهجية تشاركية، لقد عملنا على إشراك جميع الفاعلين الاقتصاديين والفاعلين المهنيين المعنيين بجميع مواد ديال الدعم، حتى نكون واضح، الاقتصاديين والمهنيين كلهم شركناهم، وبالتالي في هاذ العملية ما اخذناش فقط رأي ولا رأيين، هناك

الحال غادي يشوف بأنه المردود ديالو غادي يرتفع، ولكن بطبيعة الحال باحترام الشروط.

أضف إلى ذلك التوجه الجديد في المعارض، الآن غادي نعملو معارض موضوعاتية (thématique)، كان الجمعية الماضية الانطلاق ديال المعارض الوطني ديال الخشب، غادي يكون إن شاء الله معرض وطني ديال الخبز، غادي يكون معرض وطني ديال النحاسيات، بحلة جديدة اللي غادي نرضو فيه نسبة المشاركة ديال العالم القروي وديال النساء وديال التعاونيات، اللي غادي يكون الضعف ديالهم السنة المقبلة إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على مساهمتكم في هذه الجلسة.

السؤال الموالي موجه إلى السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة والحكامة حول إصلاح صندوق المقاصة. الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة، فليفضل أحد السادة المستشارين.

المستشار السيد العربي المحرشي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لقد أصبح صندوق المقاصة بشكل عبئا كبيرا على الميزانية العامة للدولة نظرا لانزياحه عن الأهداف المحددة له بموجب الإطار القانوني المنظم له، سواء تعلق الأمر بتحديد الفئات المستهدفة أو بضبط مسالك توزيع الدعم لثبوت استفادة الطبقات الميسورة من خدمات الصندوق بشكل يتنافى مع فلسفة إحداثه.

وبالنظر لأهمية هذا الصندوق في الحفاظ على توازن القدرة الشرائية للفئة المستهدفة من الدعم وفي إحلال السلم الاجتماعي، وجب على الحكومة قبل مباشرة عملية الإصلاح، إشراك مختلف الفاعلين في هذا المجال والقيام باستطلاعات للرأي حول معايير تصنيف وتحديد الجهات موضوع الاستفادة وسبل ضبط مسالك التوزيع والمفاضلة بين الإبقاء على خدمات الصندوق في مجال دعم بعض المواد الأساسية أو إقرار نظام للدعم المالي المباشر.

كما يتعين الافتتاح على التجارب الدولية في مجال الدعم العمومي، حتى لا يدفع الفقراء ضريبة الإصلاح، ذلك أن تحرير أسعار المواد الأساسية المشمولة بالدعم سيشكل ضريبة قوية لقدرة الشرائية المتدهورة أصلا.

لكل هذه الاعتبارات، نسألكم، السيد الوزير:

ما هو تصوركم لمشروع إصلاح صندوق المقاصة؟ وما هي التدابير التي تعتمرون القيام بها للحفاظ على القدرة الشرائية للطبقات المعوزة؟

بها الملف ديال صندوق المقاصة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة للرد على التعقيب.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة، المكلف بالشؤون العامة

والحكومة:

شكرا السيد الرئيس.

أنا غير ما عرفتش هاذ التحامل، السيد المستشار، اشكون هاذ الفئة اللي هي عارفة كلشي وعندها علم بكلشي.. أولا تكلمت على التكبذب ولا غير خص تفهم المعطيات، السيد المدير ديال الصندوق تيتكلم على ذاك الشئ اللي خرج، على 50 مليار، هي اللي أعطى في 2011 واللي غادي يعطي في 2012 هو اللي تيقوق، والسيدة الوزيرة تتكلم على الميزانية التي اعتمدت في 2013 أي 40 مليار، أشنوا هاذ؟

ما كايين لا تناقض، لا تكذب لا الو، الأمور واضحة للمغاربة غير اللي ما ابغاش يفهم، الله يجازيك بخير، احنا واضحين وفاتحين حوار مع الجميع، وما تتبناوش كحزب ولا كحكومة تنقلو هاذ الشئ ديالنا، تنقلو كانت عندنا الجراة، أنا ما جيتش في الأول وقلت لك الحكومات مادرتش وعلاش؟ ولكن جيت وقلت لك هذا مشروع ديالنا جميع واحنا مستعدين نتحاور واللي عندو شي فكرة يتفضل بها.

أنا عمري ما سمعت، السيد المستشار، بأن فرنسا وإسبانيا اللي تكلمت عليهم كان عندهم إصلاح ديال المقاصة، هاذ الناس عمرهم ما كان عندهم، السيد المستشار المحترم، المقاصة. كايين 23 تجربة، وحدة اللي هي صغيرة، أنا قلت لك بأن شفناها كاملة، من مصر اللي احادانا، إلى جنوب إفريقيا، إلى أندونيسا، ماليزيا، إلى إيران، إلى بعض دول أوروبا الشرقية، إلى دول أمريكا الجنوبية، التجارب كلها دوزناها وسناخذ منها الإيجابي ونترك السلبي.

عندنا الآن أنموذج (un modèle) مغربي نتفتخرو على أن درنا أنموذج مغربي، يمكن، أيها السيد المستشار، اليوم نقول لي ابغيت أنا هادي، نزيد في هاذ واتقص من هادي ونزيد من بعد ثلاث دقائق نعطيك النتيجة، انقول لك ها المقاصة أشنو غادي تعطيني.

الأنموذج الآن فيه جميع المعطيات، يكفي أن نتخذ القرار باش نحررو هادي وباش نزيدو في هادي وباش نقصو هادي باش تكون عندنا المعطيات.

الحكومة جاهزة بعد أن قامت بعملية تشاركية لإنزال هاذ الإصلاح ابتداء من بداية السنة إن شاء الله، التوجهات الكبرى موجودة، اللي ابغوا يزيدوا يوضحو لنا ويعطوننا أفكار مرحبا بهم على الرحب والساعة، والوزارة ديالنا إن شاء الله مباشرة بعد الإعلان الرسمي على الانطلاق ديال التنزيل ديال الإصلاح ستشرك جميع الفعاليات، حتى السياسية والنقابية، في

في جميع هاذ المؤسسات هناك أطراف سياسية مختلفة هناك أطراف نقابية مختلفة، احنا ما كانش عندنا هاذ الهدف أن شي حزب ولا شي مكون سياسي هو اللي يتبنى هاذ الموضوع، وإنما قلنا هاذ موضوع مجتمعي وبالتالي فتحنا الحوار مع جميع هاذي..

ثم أيضا اشتغلنا بمؤسسات متخصصة، معها هي اللي أعطتنا، والتجارب العالمية 22 إلى 23 تجربة عالمية اللي دوزناها واحدة واحدة وشفنا الإيجابيات ديالها وشفنا السلبيات ديالها، وبالتالي نحن الآن مقبلون من خلال اللجان اللي اشتغلنا على أننا تقدمو لكم السيناريوهات كلها المحتملة على أساس أن يكون الإصلاح إصلاحا تدريجيا، المتفق عليه هو أن يكون على ثلاث سنوات إن شاء الله رب العالمين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. الكلمة لأحد السادة المستشارين.

المستشار السيد العربي الحرشي:

احنا، السيد الوزير، مع إصلاح نظام صندوق المقاصة، ولكن نتخافو، السيد الوزير، نطبحو في بعض التناقضات لأن جرت العادة وسابقة خطيرة اللي وقعت في العهد ديال الحكومة ديالكم لأن اتما سبق لكم شككتو في الأرقام اللي جات بها الحكومة السابقة، والأسبوع الفارط سمعنا المدير العام ديال صندوق المقاصة قال بأن الميزانية ديال صندوق المقاصة انتقلت من 2001 إلى 2012 من 2 مليار إلى 50 مليار درهم.

اتما الآن كان التصريح ديال الأستاذة الوزيرة المحترمة بسمية الحقاوي قالت بأن صندوق المقاصة يعني الميزانية ديالو هي 40 مليار ديال الدرهم، الآن يعني الكل يتساءل، لأن كايين واحد التناقض وكايين تكذب غير داخل هاذ الحكومة الحالية في الأرقام، المدير العام تيقول 50 مليار، اتما تنقلو 40 مليار، واحنا ابغينا في الحقيقة توضحو للرأي العام الوطني باش ما يقاش هاذ التناقض وما يقاش المغاربة في واحد الخلط، ما عارفينش الحقيقة.

ثانيا، السيد الوزير، اتما قلت باش غادي تعطيو 1000 درهم للفئة المعوزة، واش في نظركم هذا حل؟ اعلاش اللي ما نعدوش يعني الطرق اللي اعتمدها فرنسا مثلا، إسبانيا، أمريكا لإصلاح صندوق المقاصة، يعني قامت بإصلاح صندوق المقاصة عن طرق بطائق تعطات، يعني الفئة المحتاجة المعوزة والمواد الأساسية اللي هي ضرورية اللي خصها توصل لهذه الفئة المعوزة تدارت في الأقاليم وفي الجهات، واللي عندو البطاقة هو اللي يتسلم هاذ المواد الأساسية لأن هاذ المبالغ اللي غادي تسلموها الآن يعني لهذه الفئة واش غادي تحل لنا المشكل؟ واش غادي يمكن لنا نحصيو العدد مضبوط ديال الناس اللي هم محتاجين؟

إذن تنتظن لابد الحكومة ما تفتح حوار وطني مع الفئة المعنية، اللي عندها دراية بهاذ الموضوع باش تشوف الحلول المناسبة اللي غادي نعالجو

الوزير، والمشروع مرفوض كما كنعرفوا- من طرف الجماعات المحلية المجاورة به، وكذلك الساكنة، ما اعرفتش أشنو غادي نديرو؟

من جهة أخرى، السيد الوزير، بالنسبة لذوي الحقوق الملاكين الأصليين فأغلبهم لازالت ملفاتهم عالقة منذ نزع الملكية. كذلك، السيد الوزير، بالنسبة لجماعة تاغازوت التي تطالب من شركة الهندسة السياحية بتسوية وضعية المنازل التي توجد فوق ما يسمى بالوعاء العقاري لهذه الشركة مع المطالبة بتوفير 11 هكتار لإنجاز مشروع سوسيو ثقافي واجتماعي بنفس الجماعة، وكذلك بالنسبة لجماعة أورير بالضبط بمنطقة "تاونزا" تسوية وضعية حوالي 550 منزل مزود بالماء والكهرباء وبالتنازع على 35 هكتار وانصاف 720 متضرر بتاونزا بجماعة أورير.

لذا، نساءلكم السيد الوزير: ما هو مآل هذا المشروع؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار. السيد الوزير، لكم الكلمة للإجابة على السؤال، تفضلوا.

السيد لحسن حداد، وزير السياحة:

شكرا السيد الرئيس.

أولا أعتذر عن عدم تمكني من الحضور في الوقت نظرا للاكتظاظ اللي كنعرفو الطريق، عملت 45 دقيقة باش نوصل لهننا، وكذلك تم حذف واحد السؤال من الأسئلة المبرجة، إذن أعتذر لأن هذا مجلس موقر أحترمه احتراما كبيرا جدا، وأحضر دائما قبل الوقت، إذن اعتذاري لكل المستشارين المحترمين والمستشارات المحترمات.

بالنسبة للسؤال ديال المستشار المحترم، واللي كنجي فيه الغيرة ديالو على المشروع ديال تاغازوت وكذلك على السياحة، هذا مشروع بالفعل عرف واحد التعثرات كبيرة جدا منذ البداية ديالو، منذ إدخاله على الأقل في المخطط الأزرق سنة 2001، يعني كان مع المستثمر "البركة" وتم سحب العقدة منه لأنه ما توفقتش فيه، وفي 2006 كان يعني تمت عقدة جديدة مع (Colony Capital) وما توفقتش لظروف مالية وفي 2009 كذلك تم السحب ديال هاذ المشروع منهم.

والآن يعني هاذي واضحة أنه هناك 4 مستثمرين اللي هما وطنيين اللي تم الاتفاق معهم باش يمكن لنا نعملو هاذ المشروع، هناك (CDG) صندوق الإيداع والتدبير 30%، الشركة المغربية للهندسة السياحية بـ 30%، (CDG) 35%، ومجموعة (Alliance) العقارية بـ 20%، وكذلك مجموعة شركاء الجنوب بـ 15%، شركاء الجنوب اللي هما من منطقة سوس كذلك.

إذن هاذ المشروع هذا يعني الآن تم وضع شركة اللي هي شركة تنمية وتجهيز محطة تاغازوت، هي غتقوم بالعمل، وفي هاذ الإطار هذا تمت بلورة واحد الاتفاقية اللي بموجبها غادي يمكن لنا نعملو التنمية ديال منطقة

الموضوع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

آخر سؤال موجه إلى السيد وزير السياحة حول مآل مشروع تاغازوت. الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاستقلالي لتقديم السؤال، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد يرعاه السباعي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين، أختي المستشارة،

سؤالي موجه للسيد وزير السياحة.

السيد الوزير المحترم، سؤالي يتعلق بمشروع تاغازوت الذي سبق أن طرحته لعدة مرات نظرا لما له من أهمية كبيرة، وبما أن ساكنة الجماعات المحيطة بالمشروع تنتظره منذ 25 سنة، وتوعية للرأي العام الوطني فإن هذا المشروع يقع في شمال أكادير.

كذلك كناش التحملات تناع هاذ المشروع في الحلة ديالو الأولى كان فيه 25 ألف سرير، كذلك المشروع كله كان مشروع سياحي محض، والأهم من هذا هو كان سيوفر 40 ألف منصب شغل مباشر وغير مباشر، وكون أن المشروع فوت ثلاث مرات لمستثمرين أجانب، مع كامل الأسف لم ينجح أي منهم في إنجاز، وهذا يؤكد مدى إخفاق الوزارة لأكثر من مرة في إخراج المشروع للوجود بسبب عدم إشراك الناخبين والحرفيين في اتخاذ القرار.

وكون المشروع اليوم تم تفويته للمرة الرابعة لمستثمرين جدد دون أن نعلم الكيفية التي تمت بها عملية الاختيار والذين لا نعرف منهم سوى (CDG). وكون الوزارة سبق لها أن وعدت مستثمري سوس بقسط من هذا المشروع، لكن مع الأسف لم يقع هذا، حيث أن المشروع تم تغييره عن آخره وأصبح خاضعا 100% للمضاربة العقارية بعد إدخاله في نطاق الظهير الشريف رقم 1.08.60 الصادر في 23 ماي 2008 بتنفيذ القانون رقم 01.07 القاضي بسن إجراءات خاصة تتعلق بالإقامات العقارية للإنعاش ما يسمى (RIPT³)، السيد الوزير.

ترى لماذا تم تصريف هذا القانون على هذا المشروع بالضبط بأكادير، علما أن المنطقة في حاجة ماسة للمزيد من الفنادق؟

كما نخطكم علما، السيد الوزير، أننا توصلنا بخبر مفاده أن هذا الملف معروض لرئاسة الحكومة قصد المصادقة عليه، فإذا تمت المصادقة، السيد

³ Résidences Immobilières de Promotion Touristique

تاغازوت.

ولكن امشينا من 25 ألف سرير إلى 16 ألف سرير إلى الآن 12 ألف سرير هاذي صحيحة، ولكن لماذا؟ لأنه هناك توجه اللي وافقت عليه الحكومة المغربية والدولة المغربية تحت الرعاية السامية ديال صاحب الجلالة أننا نعملو السياحة المستديمة، السياحة المستديمة كتطلب لنا أنه ما يكونش يعني واحد (L'occupation) اللي هي مرتفعة، ما يكونش واحد النوع من البنات كبيرة جدا اللي هي قريبة من البحر، يكون في إطار منخرط، ما يكونش عليه تأثير كبير جدا على الموارد الطبيعية، وكذلك على قدرة البيئة لتحمل هاذ الاستثمار هذا.

إذا الآن وصلنا لـ 12 ألف سرير، فيها 7000 ديال الأسرة اللي هي سياحية، بالفعل فيها الإقامات العقارية ولكن الإقامات العقارية راه سياحية، (RIPT) راهم سياحيين، هذا هو اللي كيقولو القانون وهاذي مطلوبة من طرف كثير من السياح اللي كيجيو باش ياخدوا (Des apart hotels) إذن هاذو راه إقامات سياحية، إذن فيها فنادق، 7 فنادق اللي غتكون فيها، فيها إقامات سياحية، ماشي كلها أمام البحر يعني تقريبا غير 40% اللي هي أمام البحر، ولكن فيها كذلك مساكن عقارية، لماذا؟ لأنه راه كابتة توازنات اللي كيجيوها المستثمرين باش يمكن لك تعمل مشروع ابحال هاذ المشاريع، لأنه عندهم مخطط مالي يجب احترام هاذ المخطط المالي.

إذن هذا مشروع مهم جدا، ولكن بالنسبة لنا في إطار السياحة المستديمة يجب أن يكون عليه وقع إيجابي على الساكنة المحلية، لهذا تم تخصيص واحد الغلاف مالي ديال 20 مليون درهم اللي غادي يكون لتنمية المناطق ديال تامغارت وديال تاغازوت، مهمة جدا.

وتكلمنا عليه، السيد المستشار، فاش كان الاجتماع اللي هو كان بالحضور ديال ممثلي السكان والحضور ديال السادة البرلمانيين، وكذلك المجلس الإقليمي ديال أكادير إدوتنان، وقلنا بأنه هاد 20 مليون درهم التي هي مخصصة يجب كذلك يكون دعم من الولاية ومن العمالة ومن كذلك متدخلين آخرين ابحال العمران، المبادرة الوطنية، باش يمكن لنا نديرو تجهيزات ثقافية ونديرو تجهيزات اجتماعية مهمة جدا لصالح الساكنة المحلية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير. السيد المستشار، لكم الكلمة في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد يراة السباعي:

شكرا السيد الوزير المحترم. أنا أشكرك على جوابك إلا أتي لا أشاطركم ولا أشارككم كل ما جاء في أجوبتكم، خصوصا ما يتعلق بـ (RIPT) وغادي نرجع لها، وأغتم هنا الفرصة، السيد الوزير، باش نحبيكم ونشكركم باسم جميع الناس الذين حضروا للاجتماع اللي تفضلت وترأسته في وزاراتكم، في مكتبكم، لا من نواب ولا من مستشارين برلمانيين وكذلك من رؤساء الجماعات، اللي حضروا الي هما قريبين وكذلك الجمعيات اللي هي

متضررة بهذا المشروع.

قلت من قبل بأنه غير معك على (RIPT)، اعلاش؟ لأنه احنا امشينا بحتنا، السيد الوزير، في (RIPT) بحتنا الناس والبلدان اللي هي استعملت هاذ المشاريع ابحال هكذا ديال (RIPT)، وامشينا لإسبانيا لأن هما سابقينا، فلما تذاكرنا مع الإسبان قالوا لنا على أن هاد (RIPT) هو اللي كيكون ضد السياحة اللي قلت عليها مستديمة وكذلك ضد الإيعاش السياحي، لماذا؟ لأن الفنادق كبتني وكيتبنواو حول الفنادق كتكون فيلات وكيكونوا عمارات ديال السكني، فتصور معي في المجتمع ديالنا مثلا المغربي بما أن هاذ الموضوع كين في أكادير، في المغرب، المجتمع المغربي تصور عائلات مغربية وسط الفنادق، احنا عندنا العادات ديال وعندنا، تصور معي عائلات محتجة كيفاش غادي تنزل لذك الفندق ديال 5 نجوم مثلا وتنزل للمسبح؟ ما يمكنشاي، ما عندهاش مع العادات ديالنا.

كذلك نعطيك مثل آخر، كتعرفن الناس اللي ساكنين تماك غادي يكونوا ساكنين في ذاك الفندق، عندهم الخادمت ديالهم مثلا، إذن أشنو ماشي يعملوا؟ ماشي سيفطوا الخادمة تجيب لهم الطواجين والقطنان والكيسان ديال أتاي وما عرفتشي أشنو غادي يوقع في ذاك الأوطيل، إذن هذاك الأوطيل ما غاديش يبقى للسياح، ما غاديش يكونوا مرتاحين والمغاربة ما غاديش يكونوا مرتاحين.

إذن هذا كيمشي ماشي مع السياسة اللي ابغيتوا واللي ابغات الحكومة، كما قلت السياحة المستدامة، ماشي هي هاذي، السيد الوزير.. ما عندناش الوقت مع الأسف.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار المحترم. السيد الوزير، لكم الكلمة في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير السياحة:

شكرا السيد الرئيس.

غير واحد النقطة قبل ما نرد على المسألة ديال (RIPT) وهو أنه بالنسبة لنوي الحقوق والمستغلين للأماكن الغابوية، هذه مسألة اللي كتردد دائما، ولكن اللي كين أنه الشركة المغربية للهندسة السياحية وضعت 113 مليون درهم عند (CDG) باش يمكن اللي عندو يعني الملفات ديالو جاهزة أنه يستافد منها، لحد الآن استفادت 3100 واحد، وخرجت 41 مليون درهم، إذن اللي عندو ملف ديالو جاهز ومن ذوي الحقوق والمستغلين للأماكن الغابوية يعني الأمور واضحة والأموال موجودة رهن الإشارة ديالهم.

بالنسبة لـ (RIPT)، أشنا هو (RIPT)؟ هو أنه شقق تكتري للسياح، هاذي كنعملوها في تطوان، كنعملوها في طنجة، كابتة في أكادير، كابتة في جميع المناطق، هناك فنادق وهناك شقق تكتري، لأن كين سائح

ولكن تعطيا لواحد الشركة اللي كتدير الإيجار ديالها بالنسبة للسياح، إذن هادي كتعطي دفعة كبيرة جدا للسياحة، بالعكس أنه المنعشين العقاريين، المنعشين السياحيين يطالبون بهذا، لأن هادي هي اللي كتعطيهم دعم كبير جدا، لماذا؟ لأنه كيشتريوها الناس وكذلك يضعونها رهن إشارة شركات اللي هي تكتريها، إذن كتكون مساهمة ديال المقتنين في إطار الاستثمار السياحي.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، شكرا على المساهمة. انتهى برنامج اليوم، وأشكر الجميع.

ورفعت الجلسة.

آش تيجي؟ كين السائح اللي باغي يجي يكون في شقة باغي هو بنفسو يعمل المطبخ عندو، بالعكس هاديك (RIPT) هي اللي مناسبة للعائلة المغربية، العائلة المغربية تمشي كهائلة عندها ظروفها، عندها طقوسها، بالعكس (RIPT) هو اللي غادي يناسبها إلى كنا نتتلكمو على العائلة المغربية.

ولكن باش وجودها قرب فنادق معينة، أنا لا أظن بأنه عندو شي علاقة بـ (RIPT). (RIPT) هو اللي عمل الثورة ديال السياحة في إسبانيا وفرنسا، أنا لا أظن بأنه الإسبان تخلوا عنها، لماذا؟ لأنه كثير من العائلات الإسبانية، 40 إلى 45% ديال السياحة هي سياحة داخلية معتمدة على (RIPT).

(RIPT) أشنو هو؟ هو عندك واحد الشقة اللي هي في الملك ديالك